حين ينام العالم

قصص وكلمات وجراح من فلسطين

فرانشيسكا ألبانيزي

المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة

ترجمه عن الإيطالية: محمد رضا

حين ينام العالم

قصص وكلمات وجراح من فلسطين

فرانشيسكا ألبانيزي

المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة

ترجمه عن الإيطالية: محمد رضا



الأكاديمية العلمية

الفهرس

مقدمة المترجم

كثيرًا ما يردّد الإنسان أفكارًا ويظن أنه مقتنع بها، لكنه يكتشف لاحقًا أن هذا الاقتناع لم يكن حقيقيًا، وأنه لم يتجاوز حدود الكلام. لا يشعر الإنسان بمعنى ما يقول فعلًا إلا عندما يراه متجسّدًا أمامه في الواقع. منذ صغرنا ونحن نسمع أن للجهاد صورًا متعددة: جهاد بالسيف، وجهاد بالمال، وجهاد بالنفس، وجهاد بالكلمة. وأنا أعلم هذا الكلام وأؤمن به مذ كنت طفلًا صغيرًا، لكني — وأقسم بالله — لم تكن هذه الفكرة قد وصلت إلى قلبي واستقرت به يومًا، وبقيت في حدود المعرفة فقط والكلام والألفاظ، حتى جاءت حرب غزة الأخيرة. عندها رأيت أشخاصًا كثيرين يجسّدون معنى الجهاد بالكلمة بالمعنى الحرفي للكلمة. رأيت أناسًا لا يحملون سلاحًا، بل أقلامًا، ويقفون بها في وجه الظلم. من بينهم الصحفي البريطاني «أوين جونز» (Owen Jones)، والأكاديمي اليهودي الأمريكي «نورمان فينكستين» (Norman Finkelstein)، والإعلامي «مهدي حسن» (Mehdi Hasan)، وكذلك المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين «فرانشيسكا ألبانيزي» (Francesca Albanese). هؤلاء، في نظري، مجاهدون بالكلمة بحق.

هذا الكتاب هو ترجمة لما كتبته واحدة من هؤلاء الأبطال، السيدة الشريفة النبيلة «فرانشيسكا ألبانيزي»، وكونها مقرّرة خاصة للأمم المتحدة في فلسطين، فهي الأقدر على فهم هذا الواقع قانونيًا، وكذلك عمليًا إذ عاشت في فلسطين ردحًا من الزمن.

أخيرًا، نسأل الله أن يرحم شهداءنا جميعًا، وأن يجازيهم خير الجزاء، وأن يغفر لهم ويتجاوز عنهم، وأن يكتب لهم ما قدّموه من نضال وصمود في صحائفهم. أما نحن، فلا نملك إلا الاعتراف بتقصيرنا، وطلب العفو منهم عمّا قصّرنا فيه، ونسأل الله أن يغفر لنا ذلك. ونَعِدُ أرواحهم أن نسير على دربهم ما استطعنا، وأن نبقى أوفياء لما قدّموه، وألّا ننسى تضحياتهم ما حيينا.

محمد رضا

عن الكتاب

روحُ المكان تُصاغ من الأشخاص الذين يسكنونه، ومن القصص التي تتقاطع في شوارعه. وينطبق هذا على نحوٍ خاص على فلسطين، حارسةِ ممرّاتٍ تاريخيةٍ مفصلية، ومسرحِ واحدةٍ من أكثر صفحات التاريخ المعاصر إيلامًا.

«فرانشيسكا ألبانيزي» (Francesca Albanese)، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، واحدة من أكثر الشخصيات كفاءةً ومصداقيةً فيما يتعلّق بالوضع القانوني وبأوضاع الفلسطينيين — محبوبة (أو مكروهة) في أنحاء العالم كافة بسبب نزاهتها وشغفها في النضال دفاعًا عن حقوق شعبٍ عانى طويلًا من الاضطهاد — تقدّم لنا هنا قصصًا تتشابك فيها المعلومات والتأملات والمشاعر والحكايات الحميمة.

رحلة تتقاطع مع عشر شخصيات رافقت «فرانشيسكا» في فهم تاريخ فلسطين وحاضرها ومستقبلها. ابتداءً من هند رجب، التي توفّيت في السادسة من عمرها تحت القنابل التي دمّرت غزة، تفتح أعيننا على معنى أن تكون طفلًا في بلدٍ لا يملك فيه الأطفال ملاذًا يحميهم ويحترم جذورهم. وأبو حسن يقودنا عبر أماكن المشقّة والمعاناة على أطراف القدس؛ و«جورج» (George)، الصديق المقرّب من القدس، يطلعنا على مظاهر الدهشة والعبث. و«ألون كونفينو» (Alon Confino)، الباحث الكبير في شؤون الهولوكوست، يساعدنا على فهم التناقضات التي يمكن أن تسكن قلب يهودي يرى نظام الفصل العنصري ويريد وضع حدٍّ له. وغسان أبو ستّة، الجرّاح القادم من لندن للدخول في صميم رعبٍ لا يمكن تخيّله، يروي لنا ما شاهده؛ وملك مطر، الفنانة الشابة التي سلكت المسار المعاكس، تشارك قصة من اضطر إلى مغادرة غزة ليتمكّن من التعبير عن نفسه أو للبقاء على قيد الحياة. ثم «إنجريد جرادات جاسنر» (Ingrid Jaradat Gassner)، و«إيال وايزمان» (Eyal Weizman)، و«جابور ماتيه» (Gabor Maté)... وصولًا إلى واحدةٍ من أقرب الشخصيات إلى «فرانشيسكا» في حياتها، كما في سعيها إلى وعيٍ قادرٍ على أن يتحوّل إلى فعل.

عشر قصص ترتبط بحيوات كثيرين غيرهم، وتضعنا أمام أسئلةٍ لا بدّ من الإجابة عنها: ما عواقب الاحتلال؟ أين يكون بيتُ الشخص اللاجئ؟ في أيّ ظروف يعيش الشعب الفلسطيني؟ وإلى أيّ حدّ يمكن أن تبلغ قسوة الإبادة الجماعية؟ أسئلة لا يمكننا التهرّب منها، مرتبطة بأشخاصٍ وأماكن تمكّننا من فهم ما كانت عليه فلسطين حتى السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وما هي عليه الآن.

المؤلِّفة

السيدة «فرانشيسكا ألبانيزي» (Francesca Albanese) هي المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي قانونية، وأستاذة، وباحثة، عملت لدى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وبهذه الصفات، قدّمت الاستشارات للأمم المتحدة، وللحكومات، وللمجتمع المدني في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومنطقة آسيا–المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٢٠ نشرت كتاب «اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي» (Palestinian Refugees in International Law)، وفي عام ٢٠٢٣ كتاب «أنا أتهم» (J’accuse).

عندنا ينام العالم

مقتطفات من المداخلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ للسيدة فرانشيسكا ألبانيزي

للمرة الأولى، أشعر بأنني غاضبة حقًا. غاضبة بسبب اللامبالاة. عنفُ هذه الإبادة الجماعية، والطريقةُ التي دخل بها إلى حياتنا اليومية، وإدراكُ أن بعض الناس لم يتأثروا به إطلاقًا، بينما دُمّر آخرون تدميرًا كاملًا.

أن أفكّر بأنني أجد نفسي مجددًا أمام مسؤولين من دولٍ يمكنهم — جميعًا معًا، وبعضهم أكثر من غيره — أن يوقفوا كل هذا. كان يكفي توقيعٌ واحد بالقلم.

أشعر بالغضب وخيبة الأمل، كما يحدث لي غالبًا في هذه القاعة، عندما أرى كثيرين منكم يواصلون ترديد النص نفسه. بطبيعة الحال ندين هجوم «حماس». وبطبيعة الحال نعبّر عن تضامننا مع الضحايا الإسرائيليين. وبطبيعة الحال نطالب بالإفراج عن الرهائن. لكن هل يُعقل أنه بعد مقتل أربعين ألف شخص في غزة، لا يزال هناك من لا يستطيع التعاطف مع الفلسطينيين؟

إذن: إن من لم يقل منكم اليوم كلمةً واحدة عمّا يحدث في غزة يثبت أن التعاطف قد اختفى من هذه القاعة.

التعاطف هو المادة اللاصقة التي توحّدنا كبشر. وهذه ليست مسألة إحسان تجاه الفلسطينيين. إنها مسألة تتعلّق باحترام مهامكم، وتتضمّن أيضًا التزام دولكم بضمان تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لمنع هذا الجرم. وعليه، إذا كان صحيحًا أننا نجتمع هنا اليوم بنيّة تكريم القانون الدولي، فلا سبيل آخر سوى فرض عقوبات على إسرائيل، من خلال إعادة النظر في الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية التي نقيمها مع هذه الدولة، وأن يكون هذا آخرَ إبادةٍ جماعية في تاريخ الإنسانية.

مقدمة:

هل التضامن تجلٍّ سياسيّ للحب؟

«أصبحتُ لاجئًا في سنّ العاشرة. في ذهني كطفلٍ كنتُ أتساءل عن العدوّ غير المرئي الذي كان يدمّر حياتي. كيف كان شكله؟ هل كان إنسانًا أم وحشًا؟ لماذا جعلني لاجئًا؟ ماذا كنتُ قد فعلتُ له؟ من أين أتى؟ ما اللغة التي كان يتحدّث بها؟»

— سلمان أبو ستّة، خريطة عودتي

في الآونة الأخيرة وجدتُ نفسي كثيرًا ما أعود بالتفكير إلى «جورج أورويل» (George Orwell). إنّ شعاره الشهير، القائل بأن «الحرب هي السلام، والحرية هي العبودية، والجهل هو القوة»، لم يبدُ لي يومًا آنيًّا وذو صلة كما هو في النقاش الدائر في هذه الأشهر حول إسرائيل وفلسطين.

كثيرون، على سبيل المثال، ما زالوا يتحدّثون عمّا يجري في غزة بوصفه «نزاعًا». أو، والأسوأ من ذلك، نزاعًا بدأ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. في هذه القراءة تكمن كلُّ سطحيّة من يبدأ كتابًا من منتصفه، متجاهلًا صفحاتٍ كثيرة تحفظ آثارًا حيّة من الدم والألم: تاريخًا تمتدّ جذوره في الواقع إلى زمنٍ أبعد بكثير، ولا يزال مستمرًّا في التعرّض للتجاهل.

وكما يبقى النداءُ إلى العدالة الذي يرفعه الشعب الفلسطيني متجاهَلًا منذ ما يقارب قرنًا، في مواجهة نظام الفصل العنصري الذي يضطهده عبر أجيال، والعبثَ الصارخ بما يحدث منذ أواخر عام ٢٠٢٣ وما يزال يحدث حتى بعد ما سُمّي بوقف إطلاق النار بين يناير ومارس ٢٠٢٥: إبادةً جماعيةً مكتملة الأركان.

إنّ رعب غزة غير مسبوق. وعندما أقول إنّ إسرائيل تكتب إحدى أحلك صفحات التاريخ، القابلة للمقارنة بإبادات الماضي، يردّ عليّ كثيرون بأننا لا نعرف ذلك بعدُ على وجه اليقين، وأنه ينبغي انتظار حكم محكمة العدل الدولية. لكن المحكمة — وهي الهيئة المعنيّة بفضّ النزاعات

بين الدول وتقديم آراء استشارية في مسائل القانون الدولي — كانت قد أكّدت بالفعل في يناير ٢٠٢٤ وجود خطر الإبادة الجماعية، وأمرت الدول باتخاذ إجراءات من شأنها وقف الأفعال الإبادية لإسرائيل. غير أنّ دولًا كثيرة يبدو أنّها لا تفهم ذلك، أو تتجاهله عمدًا. فالمعاهدة الدولية تُسمّى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها: فكيف يمكن للدول أن تمنعها إذا لم تتحرّك فورًا عند ظهور خطرها (كما تؤكّد محكمة العدل الدولية نفسها)؟

وحتى إذا وضعنا الجانب القانوني جانبًا، كيف يمكن عدم التعبير عن موقف إزاء فظائع بهذه الدرجة من القسوة؟

عندما كنتُ في برلين في مايو ٢٠٢٤، بعد أسابيع قليلة من تقديم تقرير «تشريح الإبادة الجماعية» (Anatomy of a Genocide) إلى الأمم المتحدة، كنتُ لا أزال صوتًا خارج النسق العام في توصيف الجرائم الإسرائيلية الجارية في غزة بهذه المصطلحات. وباستثناء الإجراء القضائي القائم الذي أطلقته حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر ٢٠٢٣، متّهمةً إسرائيل بارتكاب أفعال إبادة جماعية بحقّ السكان الفلسطينيين في غزة، لم يكن هناك عمليًّا أي أدبيّات أخرى حول هذا الموضوع.

وقد تطرّق بعض الباحثين البارزين، مثل المؤرّخ «راز سيجال» (Raz Segal)، إلى الأمر مباشرة بعد ٧ أكتوبر، لكنّها كانت أصواتًا معزولة. كما أنّ مؤرّخًا إسرائيليًا معروفًا آخر، «إيلان بابِه» (Ilan Pappé)، كان قد ندّد منذ عام ٢٠٠٦ بالممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة بوصفها «إبادة جماعية متزايدة» (incremental genocide)، أي إبادةً جماعيةً تدريجيةً كانت تزيد من حدّة عنفها وكثافته مع الوقت. ومع ذلك، لم يكن أحد داخل الأمم المتحدة يجرؤ على النطق بتلك الكلمة المحرّمة فيما يتعلّق بإسرائيل. لم يكن أحدٌ سواي وبعض المقرّرين والمقرّرات الآخرين في الأمم المتحدة، ولا سيّما أولئك القادمين من بلدان الأغلبية العالمية (أو الجنوب العالمي)، الذين لا يزال حيًّا لدى كثيرٍ منهم إرثُ صدمة الاستعمار والإبادات الجماعية التي ارتكبها الأوروبيون على مدى نصف ألفية من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا إلى آسيا.

وكان «تشريح الإبادة الجماعية» أوّل تقرير يقدّم إلى الأمم المتحدة إدانةً مفصّلة لكون العمليات العسكرية الإسرائيلية في القطاع تكشف نيّة القضاء على غزة بوصفها كذلك، وتدمير كلّ شيء. وفي برلين، حيث كان ينتظرني برنامجٌ من اللقاءات والمؤتمرات، قوبلتُ باهتمامٍ كبير من المجتمع المدني ومن مجتمع مراكز الفكر الألمانية.

أقلّ من عامٍ بعد ذلك، تبيّن أنّ الاستقبال في ألمانيا لدورةٍ جديدة من الفعاليات العامة كان مختلفًا تمامًا. اليوم هناك عددٌ كبير جدًّا من الأصوات التي تدعم تفسيري للوقائع وتكييفها القانوني بوصفها إبادةً جماعية، واحتلالًا غير قانوني، واستعمارًا استيطانيًا، ونظامَ فصلٍ عنصري، إلى جانب غيرها من الأفعال غير المشروعة المنسوبة إلى دولة إسرائيل. غير أنّ القمعَ الموجَّه إلى الرسالة التي أحملها، وإلى مهامي، وإلى شخصي، قد تصاعد على نحوٍ غير مسبوق، وكذلك التعصّب في النقاش حول المسألة الإسرائيلية–الفلسطينية. فماذا الذي تغيّر إذن؟

قبيل وصولي إلى ألمانيا مباشرة، في فبراير ٢٠٢٥، أُلغيت الفعاليتان الجامعيتان اللتان كان من المفترض أن أشارك فيهما في البلاد، تحت ضغوطٍ سياسية. الأولى — محاضرة في جامعة ميونيخ — أُلغيت فورًا. غير أنّه، وبفضل الطلاب، تمكّنتُ مع ذلك من إلقاء المحاضرة في مركزٍ لاستقبال اللاجئين لا يتبع الحكومة، بل يعتمد على تمويلٍ خاص، وله مديرٌ شجاع لم يخضع للضغوط.

وكان من المفترض أيضًا أن أُلقي محاضرة في جامعة برلين مع «إيال وايزمان» (Eyal Weizman)، وهو خبيرٌ إسرائيلي في العمارة الجنائية؛ لكن عندما وصلنا، كانت الجامعة قد ألغت بالفعل الفعالية العامة. اقترحوا عقدها خلف أبوابٍ مغلقة، لكننا رفضنا؛ إذ لم يكن من المنطقي أن نكون قد سافرنا كلّ هذه المسافة لعقد لقاءٍ لا يمكن متابعته إلا عبر الإنترنت. وتمكّن بعض الأساتذة والطلاب من نقل الفعالية إلى مركزٍ ثقافي كان قادرًا على استضافة ما يصل إلى ستمئة شخص (مع أنّ عدد المسجّلين كان قد بلغ حينها ألفًا ومئتين). غير أنّ السفير الإسرائيلي، والشرطة، وعددًا من السياسيين، ووزيرًا، وشخصياتٍ مؤسسية أخرى مارسوا ضغوطًا إضافية: فبعد أن دفعوا الجامعة إلى إلغاء المؤتمر، هدّدوا بسحب الإعانات من المركز الثقافي إذا قبل فعلًا باستضافة الفعالية. وأمام خطر الاضطرار إلى الإغلاق بسبب انعدام التمويل، تراجع المركز؛ ليجد نفسه مع ذلك، في صباح اليوم التالي، وقد تلطّخت جدرانه بالكتابات المعتادة لمجموعاتٍ مؤيدة لإسرائيل: «ألباني معاد للسامية» (ALBANESE ANTISEMITA)، و«إرهابي ألباني» (ALBANESE TERRORISTA)، مع إهاناتٍ موجّهة إليّ وإلى الأمم المتحدة.

وفي النهاية عُقدت الفعالية على أيّ حال، لكن في مقرّ صحيفة «يونجه فيلت» (junge Welt)، حيث لم يكن هناك متّسعٌ إلا لمئة شخص. وفي الخارج كان حشدٌ كبير من الناس متجمّعًا. وفي الأثناء، كانت الشرطة قد طوّقت المبنى بعناصر من شرطة مكافحة الشغب، مع

العِصِي والرّشاشات ظاهرة للعيان: وفي هذا الإطار تحدّث «إيال وايزمان» وأنا عن السلام لشعبٍ يتألّم.

في ألمانيا، كما في أجزاءٍ أخرى من أوروبا، وبصورةٍ أكثر فجاجةً على نحوٍ متزايد في الولايات المتحدة، اتّخذ القمع نبراتٍ شديدة العنف. وخلال الأشهر الماضية، أُتيح لي مرارًا أن أقرأ عن هجمات الشرطة على الطلاب وعلى من يتظاهرون معهم، وأحيانًا أن أشهد هذه المشاهد بعينيّ. فقوّات الأمن تضرب بالنار، وتضرب بالعصي، وتعتقل أشخاصًا من مختلف الأعمار والجنسيات: وفي مقدّمتهم فلسطينيون ويهود مناهضون للصهيونية.

المأساة مزدوجة. فهؤلاء الأشخاص لا يناضلون فقط لوقف جرائم فظيعة، بل يفعلون ذلك وهم يمارسون حقّهم المقدّس في النقد والاعتراض؛ وهو حقٌّ يُعدّ لازمًا لحرّية التعبير، الأكثر أساسية، والتي يفترض أن تشكّل أحد حصون ما يُسمّى ديمقراطياتنا الليبرالية.

فما معنى الديمقراطية، إن لم يكن هناك مجالٌ للنقاش؟

ومن بين أشخاص مراكز الفكر الذين التقيتهم في برلين في العام السابق، لم يحضر هذه المرّة أحدٌ. ومن بين ثمانية عشر مندوبًا عن منظماتٍ غير حكومية، لم يأتِ سوى ثلاثة.

ثم، في مساء اليوم السابق للفعالية في مقرّ صحيفة «يونجه فيلت» (junge Welt)، ورد تهديدٌ بالاعتقال. فقد تواصلت الشرطة الاتحادية الألمانية مع الجهات المنظِّمة لتحذيرها من أنني إذا حضرتُ قد أُعتقل بتهمة انتهاك القوانين الألمانية المتعلّقة بمعاداة السامية. وبعد ليلةٍ شبه بلا نوم، في السادسة صباحًا، اتصلتُ بزوجي «ماكس» وقلتُ له: «لا أعرف ماذا أفعل، يا ماكس... أنا أعلم أنّني أفعل الشيء الصحيح، لكنني لا أريد أن أُعتقل، ولم أرَ الأطفال منذ عشرين يومًا».

فأجابني بهدوء: «اذهبي مطمئنّة وافعلي ما عليكِ فعله. نحن هنا».

وهكذا ذهبتُ.

لكن كان لا بدّ من تدخّل الأمم المتحدة، مذكِّرةً الشرطة الألمانية بأنني، بصفتي مقرّرةً للأمم المتحدة، أتمتّع بالحصانة الدبلوماسية، وأنّ اعتقالي كان سيشكّل فضيحةً غير مسبوقة. عندها فقط هدأوا، غير أنّ الفعالية عُقدت عمليًّا تحت حصار: أكثر من عشرين شاحنة شرطة خارج مقرّ الصحيفة، وعناصر شرطة مكافحة الشغب يملؤون القاعة. وصلتُ مبتسمةً، متظاهرةً بأنّ شيئًا لم يكن؛ وعندما صعدتُ إلى المنصّة كان قلبي ممتلئًا بالغضب، لكن ذلك لم يمنعني من

التعبير بوضوحٍ ودقّة. وفي ختام الفعالية، عزف «ميخائيل بارينبويم» (Michael Barenboim)، عازف الكمان والأستاذ في أكاديمية بارينبويم–سعيد، مع عازفين فلسطينيين. كان ذلك جميلًا للغاية. وفي اليوم التالي، فُصلت «ميلاني شفايتسر» (Melanie Schweizer)، وهي موظّفة في الحكومة الألمانية كانت قد شاركت في الفعالية، وكانت قد عُلّقت سابقًا بسبب موقفها النقدي من السياسات الإسرائيلية.

هذا هو مستوى القمع الذي يُستنشَق اليوم في ألمانيا.

*****

أصبحت أزمةُ غزة اليومَ عَرَضًا من أعراض أزمةٍ عالمية، كما قالت قبل عامٍ زميلتي «إيرين خان» (Irene Khan)، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

أفكّر على نحوٍ متزايد في أنّ كلّ هذا، وإن كان لا بدّ أن يبعث على الخوف، يجب أن يمدّنا أيضًا بالشجاعة. فالنظام الذي يقمع الفلسطينيين — أعني التحالفُ القوي بين إسرائيل وجميع الدول الأخرى التي تضمن نُخبُها الإفلاتَ من العقاب الذي تنعم به منذ زمن — هو نفسه النظام الذي ننتمي نحن إليه. إنّه النظام الذي يقرّر بدلًا منّا في قضايا حاسمة تمسّ حياتنا جميعنا، من دون أن يُنصت إلينا بالضرورة أو يمثّلنا؛ النظامُ الذي يحوّل العملَ الجاد إلى عملٍ هش، والحقوق إلى امتيازات، ويعمل على تغريبنا بعضِنا عن بعض، جاعلًا إيّانا جميعًا أكثر ضعفًا وانعدامًا للأمان؛ هذا النظام الذي يعتبر التضامنَ فعلًا تخريبيًا، والتعاطفَ شكلًا من أشكال الخلل الذهني والاجتماعي. إنّها آلياتٌ خفيّة تسهم، يومًا بعد يوم، في تفكيك الروابط وتقويض قدرتنا على العمل معًا من أجل قضيةٍ عادلة، من البيئة إلى فلسطين، مرورًا بالعمّال الضعفاء والقضايا الاجتماعية. وغالبًا ما تأمّلتُ في أنّ فلسطين كانت بالنسبة إليّ «الحبّة الحمراء» في فيلم «ماتريكس» (Matrix)، تلك التي تفتح عينيك على الحقيقة الخفيّة للأشياء. إنّ عملي، وكلّ ما درسته طوال هذه السنوات حول المسألة الفلسطينية، ساعدني على رؤية النظام الذي نعيش فيه وفهمه على نحوٍ أفضل. وبطريقةٍ قد تبدو غير منطقية، على الاستمرار في حُبِّه.

وخلال الفترة الأخيرة أدركتُ حقًا قيمةَ الشجاعة اللازمة لمواجهة تروس هذا النظام. وقد أُتيحت لي فرصٌ كثيرة للملاحظة وطرح الأسئلة، خلال أشهرٍ من السفر المتواصل، التقيتُ فيها عددًا لا يُحصى من الوجوه والقصص: ممثّلين عن السلطات، وأعضاء في المجتمع المدني، وباحثين ومثقّفين، وعمّالًا ونقابات، وقبل كلّ شيء عددًا كبيرًا جدًّا من الطلبة والناس العاديين. أناسٌ مميّزون يبحثون عن كلماتٍ نافعة ومهمّة، ويتوقون إلى إيجاد أملٍ يمكن تبادله ومشاركته. وقد حدث لي ذلك في الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وإسبانيا، والنرويج، والدنمارك، وهولندا، والبرتغال، ومصر، والأردن، وكندا، ومراتٍ كثيرة في إيطاليا. بل وحتى في بلجيكا، حيث إنّ حضور المؤسّسات الأوروبية — المرتبط أحيانًا بالبيروقراطية أكثر من فعالية النتائج — يجعل الأجواء في الغالب ثقيلةً على نحوٍ خاص. كانت رحلةً طويلة مكّنتني من التقاط الاندفاع العابر للحدود لدى مجتمعاتٍ كثيرة تسعى إلى العدالة، والحقيقة، والكرامة، ومستقبلٍ أفضل، فوق الاختلافات.

وعند جمع صفحات هذا الكتاب الذي بين يديك، محاطةً جسديًا وافتراضيًا بكلّ هؤلاء الرفاق والرفيقات في الطريق، اخترتُ أن أُفرد لعشرِ شخصياتٍ عزيزةٍ عليّ سردَ الموضوعات التي أراها أساسية لفهم تاريخ فلسطين وحاضرها ومستقبلها. هؤلاء العشرة، بتعاليمهم، وشهاداتهم، وأحيانًا بحضورهم ذاته، رافقوا مساري المعرفي عبر أرضٍ تعاني منذ زمنٍ طويل.

سيكون «جورج» (George)، أحد أقرب الأصدقاء في السنوات التي كنتُ أنا وزوجي «ماكس» نعيش فيها في القدس، من يُدخلنا إلى شوارع المدينة من هذه الجهة وتلك، بين بيوت الأمس الجميلة، والمكتبات التي تُصادَر اليوم منها كتب الأطفال على يد الجنود الإسرائيليين، والأماكن التي كان يمكن، حتى قبل بضع سنوات، أن نذهب فيها للرقص جنبًا إلى جنب مع الشبان الإسرائيليين أنفسهم، من دون زيٍّ عسكري هذه المرّة. وستكون «إنجريد» (Ingrid)، المرأة الأوروبية التي اختارت فلسطين وقدّمت لها الكثير، مَن تشرح لنا أهمية قدرٍ من الصرامة في التفكير، وأهمية استخدام الإطار القانوني للفصل العنصري، كما أوضحته لي أنا شخصيًا في عام ٢٠١٧. وسيكون «إيال» (Eyal)، الذي غادر إسرائيل منذ زمن ويشعر أنّه لا يملك حقّ العودة ما لم يستطع السفر بجواز سفرٍ فلسطيني، أي جواز دولةٍ واحدة ديمقراطية، من يضيء تعقيد الشروط المادية والفيزيائية التي تولّد إبادةً جماعية. وستكون هند، التي ماتت في السادسة من عمرها لأنّها فلسطينية، من تفتح أعيننا على معنى أن تكون طفلًا في بلدٍ حُرم فيه القاصرون، عبر أجيال، من الحق في ملاذٍ يحميهم ويحترم جذورهم. وسيكون «جابور» (Gabor)، الذي وُسِم

باكرًا باضطهاد اليهود، من ينير لنا جنونَ ما يحدث للشعب الفلسطيني وأسطورةَ «الحياة الطبيعية». ثم غسان، الجرّاح الذي قدم من لندن ليدخل في صميم الرعب الأكثر استحالةً على التخيّل في غزة خلال الأشهر الأولى من الهجوم الإبادي؛ وملك، الفنانة الشابة التي سلكت الطريق المعاكس، فغادرت غزة إلى لندن لتروي بلوحاتها حكاية شعبها؛ وأبو حسن، الذي قادنا، بوصفه واحدًا من ذلك الشعب، إلى رؤية الأماكن التي تكشف عن المشقّة والاضطهاد؛ و«ألون» (Alon)، الباحث الكبير في دراسات الإبادة وصديقٌ عزيز، الذي ساعدني على فهمٍ أقرب للتناقضات التي قد تسكن قلب يهوديٍّ إسرائيلي «يرى» الفلسطينيين ويشعر بقضيتهم كقضيته الخاصة: لأنّ في تحرير الشعب الفلسطيني من قهر الفصل العنصري يكمن مفتاحُ تحرير الإسرائيليين أنفسهم؛ وصولًا إلى واحدةٍ من أقرب الشخصيات إليّ، في الحياة كما في السعي إلى وعيٍ نستطيع أن نترجمه إلى فعل.

عشرُ شخصيات، عشرُ حكاياتٍ تتشابك مع حيواتٍ ووجوهٍ كثيرة أخرى — من ضمنها أنا، وأفراد عائلتي، وبائعةٌ في متجرٍ أيرلندي، أو الأطفال الذين كانوا يأتون لأكل ثمار التوت أمام بيتنا في القدس — وتطرح علينا عشرَ أسئلةٍ يبدو اليوم من الصعب جدًا العثور على إجاباتٍ لها. على سبيل المثال: في أيِّ ظروف يعيش الشعب الفلسطيني؟ ما عواقب الاحتلال؟ أين تكون «الدار» بالنسبة إلى شخصٍ لاجئ؟ ماذا يعني أن تكون معاداةُ السامية حاضرةً داخل معارك حقوق الإنسان؟ وإلى أيِّ حدّ يمكن أن تبلغ قسوةُ الإبادة الجماعية؟

اليوم لا يمكننا التهرّب من هذه الأسئلة.

وبفعل ما يحدث، تتولّد في داخلي أسئلةٌ جديدة. على سبيل المثال: لماذا الاستمرار في الكتابة عن فلسطين في بلدٍ مثل إيطاليا، حيث يصبح إيصال الأصوات التي تعرض الوقائع وتشرح أبعادها القانونية أمرًا ضروريًا بقدر ما هو صعب؟ فعلى الرغم من دوري المؤسسي، وعلى الرغم من أنّني لم أفعل يومًا شيئًا يمكن أن يجعلني غير مرحّبٍ بي في الإعلام الإيطالي، كنتُ هدفًا لسيلٍ لا ينقطع من الإهانات، ومُستبعَدة — باستثناء حالاتٍ نادرة — من المشهد الإعلامي الوطني. وعليه، فإنّ الإجابة الوحيدة التي أستطيع أن أقدّمها لنفسي هي هذه: بما أنّ ضرورة الحديث عن فلسطين لا تزول، بل تزداد إلحاحًا، فإنني أختار اغتنام كلّ فرصةٍ ممكنة للقيام بذلك، بما في ذلك هذا الكتاب.

وفي هذا الزمن الرهيب، وأنا أُنمي بذرة فكرةٍ كانت تطنّ في رأسي منذ سنوات، فكرة كتابة كتابٍ من نوع «صور من القدس»، أردتُ هنا أيضًا أن أروي فلسطين كما عشتُها: لا بوصفى ناشطة، بل بوصفى إنسانة اقتربت منها في البداية بدافع الفضول الثقافي، ثمّ لاحقًا من خلال منظورٍ قانوني. وعندما وصلتُ في عام ٢٠٠٥ إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن، وهو أحد المؤسّسات الأكاديمية الأوروبية القليلة التي تتناول قضايا القانون وحقوق الإنسان ونزع الاستعمار من منظورٍ نقدي وغير متمركز حول أوروبا، اكتشفتُ أمرين أساسيين.

الأوّل: أنّ فلسطين يمكن — بل يجب — أن تُناقَش باعتبارها مسألةً قانونية تتعلّق بلاشرعيةٍ ممتدّة، ومؤسسية، ومنهجية، لا مجرّد قضية سياسية ذات مطالب متقابلة. كان هناك الكثير ممّا لا يُقال؛ وهذا الصمت بدأ يضيّق عليّ الخناق، لأنّه كان يتيح أيضًا لأشخاصٍ لم تطأ أقدامهم فلسطين يومًا أن يعبّروا عن آرائهم، غالبًا بسطحية، وباعتماد معايير مزدوجة في تقييم أطراف القضية.

أما الاكتشاف الثاني فكان لقائي بالدراسات القانونية المتأثرة بـ نظرية العِرق النقدية (critical race theory): وهي طريقة لفهم القانون قراءةً نقدية ونزعًا للاستعمار، عبر وضعه ضمن تطوّره التاريخي الذي لم يُكتب بالضرورة على يد المنتصرين، بل يُرى من زاوية الشعوب التي اضطُرّت إلى الخضوع للقانون الدولي — كما صاغته أساسًا الدول الغربية — حتى وقتٍ قريب.

في عام ٢٠١٠ انتقلتُ للعيش في فلسطين مع زوجي ماكس، بصفتي موظّفة دولية، وبقيتُ هناك حتى نهاية عام ٢٠١٢. ثم واصلتُ العمل على هذه القضايا أكاديميًا. وعلى أساس هذا المسار، مُنحتُ وظيفة المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة، التي أسعى كلّ يوم إلى الاضطلاع بها بإظهار أنّ المبادئ الجوهرية للقانون، في أساسها، يجب أن تكون مفهومةً للجميع، لأنها تمسّ كلّ واحدٍ منّا. فالقانون الدولي الذي أتعامل معه بصفتي مقرّرة خاصة يتمثّل ببساطة في مجموعة القواعد التي تضعها الدول لتنظيم علاقاتها: حقوق، وواجبات، والتزامات متبادلة. ثم هناك حقوق الأفراد، أي حقوق الإنسان، التي تمثّل حمايتنا: دروعَنا، وإن لزم الأمر، سيوفَنا.

إنّ الرغبة التي تحرّكني هي القدرة على بلورة وشرح مدى فداحة الظلم في الحياة اليومية للفلسطينيين.

وهي رغبةٌ تتخلّل بعمق صفحات هذا الكتاب أيضًا. كتابٌ وُلد في زمن إبادةٍ جماعية كشفت للعالم عن وحشيّتها، وكُتب تحت ضغطٍ هائل. كنتُ مقتنعةً بأنّه، نتيجةً لكلّ الضغوط العبثية التي مارسها فاعلون نافذون ضدّي، لن يجدّد مجلس حقوق الإنسان وظيفتي. لكن المجلس واصل، على العكس، تجديد ثقته بي، وسيتزامن صدور هذا الكتاب مع بداية ولايتي الثانية مقرّرةً خاصة معنيةً بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما سيسمح لي بمواصلة العمل على هذه القضايا التي باتت متشابكةً على نحوٍ وثيق مع حياتي الشخصية، في لحظةٍ أصبح فيها حاضر هذا الشعب ومستقبله وحتى ماضيه أكثر عرضةً للخطر من أيّ وقتٍ مضى.

في فلسطين — بعد سبعةٍ وخمسين عامًا من الاحتلال العسكري لغزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبعد سبعةٍ وسبعين عامًا من بداية التطهير العرقي الذي بلغ ذروته التاريخية في النكبة، أي التهجير القسري للفلسطينيين الذي بدأ عام ١٩٤٨ مع قيام دولة إسرائيل — فإنّ الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل تُنفَّذ بعلمٍ وموافقةٍ من السلطة القائمة، تلك التي أبقت الجميع حتى اليوم خاضعين بتهديد الانتقام.

الولايات المتحدة، في ظلّ رئاسة «ترامب»، أوحت مرارًا بأنّ من يجرؤ على «المساس بإسرائيل» سيتعيّن عليه «أن يواجههم». لغةٌ تهديدية لا تنسجم مع السياسة كما عرفناها حتى الآن، لكنها منسجمة تمامًا مع جوهر ما صرّح به ترامب نفسه حين قال إنّ «كلّ من تحدّثتُ إليهم يحبّ فكرة أن تكون الولايات المتحدة مالكةً لتلك القطعة من الأرض»، في إشارةٍ إلى قطاع غزة. في هذه العبارة تتجلّى كاملُ عنف السلطة المنفلتة، التي تستطيع أن تنال كلّ شيء بالقوّة، لأنها — مثل الحجاج بن يوسف الثقفي في القرن الحادي والعشرين[١] — ترى نفسها فوق القوانين. بل أكثر من ذلك، لا ترى القوانين أصلًا.

حسنًا، لقد حان فعلًا وقت «مواجهتها»، مع الولايات المتحدة وغيرها أيضًا: فبالنسبة إلينا نحن «الغربيين»، ولا سيّما نحن الأوروبيين، هذه هي الفرصة لفكّ عقد الماضي الاستعماري والبدء في سداد دَيننا. لقد آن الأوان للوقوف في وجه تدمير غزة وما تبقّى من فلسطين، ولمواجهة نظامٍ دولي يقوم على استخدام القوّة باسم ما يُسمّى «السلام»، وهو سلامٌ يُستدعى دائمًا لمصلحة القلّة، ويُستخدم فيه الكلام دومًا لتزييف حقيقة ما يُرتكَب، تمامًا كما تنبّأ جورج أورويل قبل قرابة

١- النص الأصلي ذكرت الكاتبةُ فيه اسم الإمبراطور الروماني كاليجولا، وهو من أكبر الطغاة في التاريخ الأوربي. وعند الترجمة، استبدلته بالحجاج بن يوسف.

قرن. اليوم، لم يعد مفهوم «ازدواج التفكير» الذي روّجت له وزارة الحقيقة في رواية ١٩٨٤ — بوصفه أداةً أساسية للسيطرة الذهنية التي يمارسها النظام الشمولي الموصوف في الرواية — يبدو خياليًا إلى هذا الحدّ، بل صار يدعونا إلى فتح أعيننا لرؤية ما هو ماثلٌ أمامنا حقًا.

حتى أكثر خبراء اللغة المزدوجة تطوّرًا لم يعد بإمكانهم إنكار الحقيقة المتعلّقة بفلسطين. ففي يوليو ٢٠٢٤، أقرت محكمة العدل الدولية بما لا يدع مجالًا لأيّ شكّ معقول أنّ الاحتلال الذي تفرضه إسرائيل على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ غير قانوني، ويجب إنهاؤه كليًّا ومن دون قيدٍ أو شرط.

والاحتلال غير قانوني لأنّ وجوده بحدّ ذاته يمنع الفلسطينيين من التمتّع بحقّ تقرير المصير: أي حقّ شعبٍ في الوجود وتقرير مصيره، واختيار مستقبله بنفسه، من دون سيطرةٍ أجنبية على الأرض وعلى حياة الفلسطينيين الذين يسكنونها. ومع ذلك، فإنّ هذا الحقّ البسيط في الوجود كشعب والعيش بحرية لا يزال موضع تشكيك لدى البعض، أو يُخلَط به على نحوٍ خطير مع حلّ الدولتين. غير أنّه لا أظنّ أنّ المرء بحاجة إلى أن يكون قانونيًّا ليفهم أنّ أيّ حقّ آخر يفقد معناه ويتحوّل إلى مجرّد كلام بلاغيٍّ فارغ من دون حقّ تقرير المصير.

ما يجري في غزة، وفي سائر مناطق فلسطين الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية، هو استعمارٌ استيطاني يتمّ عبر عملية تدميرٍ شامل، ومنهجي، ومخطَّط له. في غزة، صار هذا المسار واقعًا ملموسًا، حيث يطال التدمير الحياةَ الجسدية والبيولوجية في كلّ أشكالها، مُفنيًا كلّ ما هو قائم، بما في ذلك — بطبيعة الحال — البشر الذين يعيشون هناك (بل كانوا يعيشون هناك). أمّا في الضفة الغربية — حيث تشكّل المستوطنات المخصّصة لليهود وحدهم حضورًا طاغيًا في تمدّدٍ مستمر، حول أماكن يعيش فيها الفلسطينيون في عزلةٍ متزايدة — فإذا كانت المنطقة بمنأى عن القصف المكثّف بالسجّاد الناري الذي دمّر مساحاتٍ واسعة من غزة، فإنها ليست بمنأى عن التدمير عبر المتفجّرات والجرافات الميكانيكية، التي، إلى جانب عنف المستوطنين، تطال البيوت، والمدارس، وأحياءً كاملة، وصولًا إلى بساتين الزيتون ومناحل النحل.

لا سلام في فلسطين إذا كنتَ فلسطينيًا. فالأمن في تلك الأرض — وليس فيها وحدها، للأسف — ذو معنى واحد: إذا كنتَ فلسطينيًا، فلا يُستدعى إلا لقمع حريّتك. لمعاقبتك.

*****

بينما كنّا في برلين، أخبرني «إيال وايزمان» (Eyal Weizman) أنّ أصدقاءً له في غزة كانوا قد أسرّوا إليه بأنّ عائلات منطقة دير البلح، في ظلّ شحّ الخبز، نظّمت نفسها لحماية الموارد القليلة المتاحة، وقالوا: «علينا أن نضع حرّاسًا للأمن لمراقبة الخبز والدقيق». عندها اتّصل الجنود الإسرائيليون هاتفيًا بصاحب المخبز مهدّدين إيّاه بإنهاء تلك الممارسة: «إذا لم تُزيلوا عناصر الأمن هؤلاء، سنقصفكم، ونقصف المخبز، وحتى عناصر الأمن أنفسهم». ما معنى كلّ هذا؟

اليوم لم يعد نادرًا أن نصادف حججًا من قبيل: «لكن إسرائيل لا تريد تدمير الفلسطينيين. إسرائيل تريد فقط القضاء على حماس»، أو: «إنها تريد تحرير الرهائن. لو أنّ حماس أفرجت عنهم فقط...».

ولهؤلاء أودّ أن ألفت الانتباه إلى أنّه، قبل كلّ شيء، عندما يصل الأمر إلى قصف مخبز، وإلى قتل عشرات الآلاف من الأطفال، وتشويههم وترك أضعاف ذلك العدد أيتامًا، يصبح واضحًا أنّ الأفعال لا تنسجم مع الدوافع المُعلَنة لتحرير الرهائن أو القضاء على حماس، مهما بدا مثل هذا الهدف غامضًا وخطيرًا في آن. في النهاية، يكفي أن نفكّر لحظة: من هي حماس؟ من يقاتلها، أو من صوّت لها في عام ٢٠٠٦؟ من كان يعمل في المستشفيات الخاضعة لسلطتها؟ من يقاوم الاحتلال؟ من يعارض الإبادة الجماعية؟

قد تكون مثل هذه الدوافع موجودة فعلًا، وبجدّية، في أذهان القادة الإسرائيليين أو في أذهان مئات الآلاف من الجنود — وغالبًا ما يكونون صغار السن — الذين ينفّذون الأوامر. لكن من المهمّ للغاية أن نفهم أنّ ذلك لا علاقة له بما يُسمّى، عند توصيف جريمة الإبادة الجماعية، «القصد»، أو بلغة القانون mens rea. فقصد التدمير يُفهَم بوصفه تصميمًا على التدمير: عندما تُتصوَّر وتُصاغ الفكرة التدميرية تجاه جماعةٍ ما بصفتها كذلك، مهما كانت الدوافع — حتى لو كانت دفاعًا مشروعًا مُفترضًا — نكون في أجواء الإبادة الجماعية.

الإبادة الجماعية جريمة بالغة الخطورة، كان ينبغي في عصرنا ألّا نصل إليها أصلًا، نظرًا إلى الضمانات وآليات الوقاية القائمة في مختلف الأنظمة القانونية، الوطنية والدولية على السواء. لكنّ ما حدث هو بالضبط ما ارتكبته إسرائيل، دبّره قادتها ونفّذه جنودها، بتواطؤ عدد كبير من

السياسيين الغربيين وبالتواطؤ البغيض لوسائل الإعلام السائدة، التي أنكرت الواقع، وميّعته، وحرّفته كي لا تُغضِب إملاءات السفارات الإسرائيلية والشبكات فائقة النفوذ الداعمة لإسرائيل، «آخر المدافعين عن الغرب».

إنّ تدمير جماعةٍ ما بصفتها كذلك، عندما لا يكون عرضيًا أو مجرّد «حادث حرب»، مهما كان وحشيًا، بل متعمّدًا، يُشكّل إبادةً جماعية. وقد مورِس هذا التدمير المتعمّد على الجسد، وعلى الحياة الجماعية، وعلى روح الفلسطينيين؛ على جلودهم. وكانت غزة مسرحه، وبالتأكيد أشدّه شراسة. والأكثر فظاعة.

تخيفني مجتمعاتٌ يصبح فيها القتل، والتشويه، والتعذيب، والاغتصاب، والجوع، والمجاعة أخبارًا تختلف باختلاف هوية الضحية ومن هو الجاني. وقد سألتُ نفسي عن هذا الأمر مرارًا خلال سنوات عملي مقرّرةً خاصة، حين وجدتُ نفسي كثيرًا في قلب نقاشاتٍ حول معنى «الحياد».

عندما تكون أرواحٌ بشرية على المحكّ، يصبح الحياد واجبًا يُلزمنا بالانحياز إلى الحقّ، وإلى العدالة، وإلى الضحايا. أن نكون محايدين يعني أن نمتلك الشجاعة للدفاع عمّا هو صواب، وأن نعطي صوتًا لمن أُسكتوا أو جرى تجاهلهم، وأن نناضل ضدّ الانتهاكات التي تمزّق عالمنا.

الحياد لا يعني التظاهر بعدم امتلاك رأي أمام الفظائع، ولا افتراض ضرورة اتخاذ موقفٍ متساوٍ بين طرفين متنازعين، حتى حين تكون مواقفهما غير متكافئة بنيويًا وتاريخيًا، وحين يكون هناك طرف يحتلّ وينهب ويقمع، في مقابل طرفٍ واقعٍ تحت الاحتلال والنهب والقمع، بما يُطلق دوّاماتٍ كارثية من العنف.

كيف أمكن للحقيقة أن تصبح كذبًا، وللكذب أن يصبح حقيقة؟

أمام هذا الشرّ المتفشّي، الذي يراد لنا جميعًا أن نُرهَق به أو نُهزَم، يجب أن نردّ بالوعي وبالفعل. فالمعرفة سلاحٌ أساسي، لأنّ الوعي يمثّل أفضل دفاعٍ ضدّ التلاعب والاستغلال والخداع؛ وينبغي أن ينبثق عنه الفعل بصورةٍ طبيعية.

فكيف، إذن، يمكن أن توجد إمكانية خلاصٍ لنا جميعًا، للفلسطينيين كما للإسرائيليين؟ أنا أراها. ولو بعين الذهن فقط، لكنني أراها، وأرى أيضًا ملامح الطريق الذي يقودنا إليها. وأعلم كذلك أنّ هذه الرؤية مشتركة حقًا: فجميع الأشخاص الذين رأوا فيّ، منذ بداية الإبادة الجماعية،

أملًا ونورًا ونقطةَ مرجعية، منحوني قوةً لم أكن لأتخيّلها. ورغم الدعاوى القضائية، وتهديدات القتل، والخوف من أن يرتدّ شيءٌ ما على أعزّ ما لديك في العالم، فإنّ النضال من أجل قضيةٍ عادلة هو أمرٌ لا نملك — نحن بعضنا — القدرة على عصيانه.

أؤمن إيمانًا عميقًا بإمكانية أن نلتقي معًا كعائلةٍ إنسانية، وأن نعيد اكتشاف المعنى الحقيقي والعميق للتضامن؛ فالمصطلح اللاتيني solidum يحمل في ذاته فكرة «الكلّ هو الواحد»: شيء كامل، غير منقسم، متماسك، وغالبًا ما يكون نقيضًا لما هو مجزّأ أو مكسور. وهكذا، كجسدٍ واحد، ينبغي أن نتمكّن من الاتحاد، والالتقاء، والمقاومة. فالتضامن، بهذا المعنى، يصبح «تجلّيًا سياسيًا للحب»، كما لاحظت بحكمة الحاخامية الأمريكية «أليسا وايز» (Alissa Wise).

نحن، فرادى، هشّون كأجنحة فراشة، لكننا متّحدين — متماسكين ومتضامنين — نستطيع أن نصنع عاصفة. ليست هذه مبالغة شاعرية، بل مبدأ في الفيزياء يُسمّى تأثير الفراشة (butterfly effect). كلّ إيماءةٍ صغيرة منّا هي خفقةُ جناحٍ تُطلق سلسلةً من النتائج: مثل ما فعلته «ماري» (Mary)، واحدة من كثيرات يعملن في متاجر مدينةٍ أيرلندية. كيف يمكن أن نصدّق أنّ خيارها — تمرير ثمار الليمون أو عدم تمريرها على صندوق الحساب — قد يؤثّر على المدى البعيد في إسقاط نظام الفصل العنصري في بلدٍ بعيدٍ عنها مثل جنوب أفريقيا؟ ومع ذلك يجب أن نصدّق، لأنّ التاريخ يعلّمنا أنّ ذلك ممكن.

في ترابط نضالات التحرّر والحرية — الفردية والجماعية — ينبغي أن نستعيد solidum الخاص بنا. معًا، نستطيع مواجهة أيّ تحدٍّ.

فلنخفق أجنحتنا إذن، ولنصنع العاصفة، بل كما نقول في بلادي: فلنُحدِث ضجّة!

قراءة سعيدة

فرانشيسكا ألبانيزي

هند: ما الطفولة في فلسطين؟

بلوغُ مرحلةٍ لا يبقى فيها الخوف. هذه هي الغايةُ القصوى للإنسان.

— إيتالو كالفينو، رواية طريق عش العناكب

نهاية يناير ٢٠٢٤. هند رجب في السادسة من عمرها. كانت منكمشةً على المقعد الخلفي في سيارة عمّيها، تحتضن أبناء عمومتها الأربعة. كان قد صدر للتوّ أمرُ إخلاءٍ جديد في المنطقة الغربية من غزة، فهربت أمّها وإخوتها سيرًا على الأقدام، لكن بسبب المطر والبرد أخذها العمّان معهم في السيارة.

في وقت مبكر بعد الظهر. أصوات القنابل تتسرّب إلى داخل المقصورة، والسيارات تبدو عالقةً في ازدحام. هناك شيءٌ غير طبيعي. يشعر العمّان بذلك؛ هما متوتّران ويتحدّثان على عجل. غير بعيدٍ عن محطة وقود في منطقة تلّ الهوى، تجد السيارة نفسها تحت وابلٍ من نيران المدفعية الإسرائيلية. ثمّ صمتٌ جليديٌّ سريالي.

تنظر هند حولها: لا أحد يتكلّم، والجميع منكمشون على أنفسهم. وبيدين لا بدّ أنهما ترتجفان، تمسك الهاتف من بين أصابع ابنة عمّها ليان ذات الخمسة عشر عامًا، التي أُصيبت بينما كانت تتحدّث مع موظّفي الهلال الأحمر. تشرح هند أنّ «الآخرين ماتوا أو ربما ينامون»، وتتوسّل أن ينقذهم. «الدبابة جانبيا. بتتحرّك. أمانة تعالي خديني؟ أنا خايفة».

من الطرف الآخر للخطّ، تجيبها الموظّفة — المرتاعة للغاية، لأنها تعرف الخطر الذي تواجهه هند — بحنان: «حبيبتي»، «عمري»، وتبقى على الهاتف معها كي لا تتركها وحدها.

بعد ثلاث ساعات من الاتصال — وهو الوقت الذي احتاجه زملاء الهلال الأحمر للتنسيق مع السلطات الإسرائيلية من أجل تحديد موقع السيارة والحصول على الإذن بإنقاذ الطفلة — تطمئنها الموظّفة بأنّ مسعفَين في طريقهما إليها. وقد خُلّدت تسجيلات تلك المحادثة المفجعة، التي كانت حياة الطفلة فيها معلّقةً بخيط، في ذاكرة التاريخ، على أمل أن تكون يومًا جزءًا من

عمل القضاة الذين سيحاسبون المسؤولين عن المجزرة التي قُتلت فيها هند على يد الجيش الإسرائيلي.

بعد اثني عشر يومًا، سيُعثر على جثمان هند الهامد في تلك السيارة التي واصل أحدهم إطلاق النار عليها، وقد اخترقتها أكثر من ثلاثمئة رصاصة، غير بعيدٍ عن سيارة الإسعاف التي كانت بداخلها جثثُ مسعفي الهلال الأحمر الذين لم يتمكّنوا من الوصول إليها في الوقت المناسب. وقد أثبتت تحقيقات فريق «الهندسة الجنائية» البريطاني (Forensic Architecture) بقيادة البروفيسور «إيال وايزمان» (Eyal Weizman)، من خلال إعادة بناء المسافات وديناميكية إطلاق النار، أنّه «غير معقول» أن يكون الجنود الإسرائيليون الذين أطلقوا النار من الدبابة لم يروا بوضوح وجود مدنيين داخل المركبة، من بينهم طفلتان.

تحوّلت قصة هند إلى رمزٍ لوحشية الهجوم الإسرائيلي على سكان غزة في أعقاب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. لكن الطفلة قُتلت بعد أكثر من ثلاثة أشهر على ذلك التاريخ، حين كانت إسرائيل قد قتلت بالفعل أكثر من ستةٍ وعشرين ألف شخص، من بينهم ما لا يقلّ عن عشرة آلاف طفل. كيف أمكن تحمّل كلّ هذا؟ وكيف يمكن، حتى اليوم — في أواخر مارس ٢٠٢٥، بينما أُنجز المراجعة النهائية لهذا الكتاب — ومع وصول العدد الموثّق للأطفال القتلى إلى أكثر من سبعة عشر ألفًا، بينهم ألف دون العام الواحد، أن تستمرّ الإفلات من العقاب، وأن تمضي بلا توقّف آلةُ الموت التي أطلقتها إسرائيل؟

الجواب يكمن في عقودٍ من التلاعب الخطابي الذي شوّه إدراك موازين القوّة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، دفعت هذه السردية كثيرين إلى الاعتقاد بأنّ الفلسطينيين مسؤولون عن وضعهم هم أنفسهم، وأنهم يشكّلون تهديدًا وجوديًا لإسرائيل. حتى الأطفال؟ نعم، هم أيضًا، وربما هم على وجه الخصوص، لأنّ منطق الهجوم الإسرائيلي الذي بدأ بعد ٧ أكتوبر يرى في كلّ حياةٍ فلسطينية خطرًا مستقبليًا محتملًا على بقاء إسرائيل.

كم طفلًا فلسطينيًا ماتوا على هذا النحو؟ في ظلّ إفلات الجناة من العقاب، وفي الألم القاطع لعائلاتٍ ومجتمعاتٍ بأكملها؟ عشرات الآلاف. إنّ ما جرى لهند، على فظاعته، ليس قصةً استثنائية في فلسطين. كان محمد التميمي في الثانية من عمره عندما، قبل أشهر قليلة من ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية — التي تُعرَف رسميًا باسم «قوات الدفاع

الإسرائيلية» (IDF) — النار على رأسه بينما كان في السيارة مع والده في الضفة الغربية المحتلّة. ولم يُحاسَب أحد، كما هي العادة.

هذه هي الطفولة في فلسطين.

في القدس، بمحاذاة حديقة البيت الذي كنتُ أنا و«ماكس» نعيش فيه، كانت هناك تَلّة صغيرة يتوسّطها شجرُ توتٍ ضخم، مدهش، وكثير، كان يُثمر لأشهرٍ طويلة جدًا. وتحت تلك الشجرة كان يتكوّن دائمًا بساطٌ بنفسجيّ من حبّات التوت المتساقطة، وكان الأطفال يأتون كثيرًا لالتقاطها.

وتحت البيت مباشرةً كان هناك جدارٌ حجريّ منخفض ثُبّتت عليه إحدى تلك الشبكات المعدنية، التي لا بدّ أنّها وُضعت هناك مؤقّتًا قبل سنوات، لكنها بقيت في مكانها. ومع كثرة مرور الأطفال من هناك لأخذ التوت، كانوا قد فتحوا لأنفسهم منفذًا فيها.

وفي أحد الأيام رأيتهم فقلتُ: «مرحبًا يا أولاد، عندما تريدون التوت، إذا طرقتم الباب أفتح لكم، وبهذا لا تضطرّون للمرور من الأسفل». معظمهم لم يفهمني، لأنّ أحدًا منهم تقريبًا لم يكن يتحدّث الإنجليزية؛ باستثناء طفلٍ ذا عينين داكنتين كنتُ قد لاحظته سابقًا في الحيّ مع أصدقائه وشقيقته التوأم.

فأعدتُ: «مرحبًا»، موجّهةً الكلام إليه مباشرة. «أعرف أنّكم من هذا الحيّ، رأيتكم تلعبون كثيرًا. عندما تريدون التوت لا تقلقوا، فقط نادونا، كي لا تؤذوا أنفسكم على الشبكة».

كان ردّه، المهذّب لكن الحازم، صادمًا لي.

قال: «لا، شكرًا. لا حاجة لأن تتركي البوابة مفتوحة. سنواصل أخذه هكذا، بالتسلّق، كما اعتدنا دائمًا».

في الحادية عشرة من عمره، بدا لي الطفل محمد شديد الحزم بالفعل. كانت عائلته من أوائل العائلات في حيّ الشيخ جرّاح التي تعرّضت — على يد المستوطنين الإسرائيليين، أي المدنيين المسلّحين الذين يقطنون مستوطنات الضفة الغربية بدعمٍ من الجيش — لمصادرة البيت الذي لجأت إليه رفقة جدّة محمد وشقيقته منى، عام ١٩٤٨ بعد أن طُردت من حيفا (التي تقع اليوم داخل إسرائيل). وبعد معركةٍ قانونية طويلة، وفي عام ٢٠٠٩، استولى المستوطنون

الإسرائيليون على المبنى الرئيسي من ممتلكاتهم، واضطرت عائلة الكُرد إلى بناء إضافةٍ للبيت في الحديقة، حيث أُجبر جميع أفراد الأسرة على العيش.

لقد أدهشتني ردة فعل محمد، لأنّه ليس من البديهي أن يمتلك طفل في الحادية عشرة —— أو في السابعة، أو الثانية عشرة، أو الرابعة عشرة —— ذلك القدر من الوعي بالحقوق، وبالحيّز، وبالهوية. لكن الأمر هكذا بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين نشؤوا تحت الاحتلال، وكذلك بالنسبة إلى ملايين منهم وُلدوا في مخيمات اللاجئين المحيطة بفلسطين. أجيالٌ كاملة نشأت وهي ترى أرضها تُنتزع من تحت أقدامها يومًا بعد يوم كما يُسحب بساط، ما يغذّي صراعًا لا ينتهي من أجل البيت، والكرامة، وكلّ ما ينبغي أن يكون بديهيًا في ذلك العمر. تُنتزع الطفولة من الفلسطينيين انتزاعًا، فيكبرون داخل أجساد أطفال، مثقلين سلفًا بالهموم، وبالقلق، وبالمخاوف، وبمسؤولياتٍ لا ينبغي أن تكون من نصيب أعمارهم.

لهذا السبب، وبصفتي المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، قرّرتُ في عام ٢٠٢٣ أن أُخصّص تقريري الثالث للطفولة، مستخدمةً كلمةً من اللغة الإنجليزية تصف الواقع الفلسطيني بدقّة: (unchilding)، أي «سلب الطفولة». وقد جاء اختيار هذا الموضوع من الأمل في أن يُسهم إظهار ما تعنيه حقًا حياة طفل في فلسطين —— إلى جانب الإحصاءات والقانون —— في مساعدة الرأي العام على فهم خطورة الوضع على نحوٍ أفضل.

عندما أجريتُ أبحاثي، كان كلّ شيء مختلفًا عمّا هو عليه اليوم: فقد قُدّم التقرير بعد أسبوعين من ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، لكنه كان قد أُنجز قبل ذلك بأسبوعين. كانت الأوضاع بالفعل مروّعة.

في ذلك الخريف، كانت بيانات الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال خمسة عشر عامًا (من ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠٢٣) صادمة: أكثر من ألفٍ وأربعمئة. كلّ واحدٍ منهم كان عالَمًا صغيرًا مُحي بالكامل إلى الأبد. ومنذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٥، تضاعفت هذه الأرقام المفزعة عشر مرّات: ففي سبعة عشر شهرًا قُتل أكثر من ١٧٠٠٠ طفل، وأكثر من ١٠٠٠ رضيع قُطعت حياتهم قبل أن يتمكّنوا من تعلّم الزحف، أو الكلام، أو اللعب.

في غزة، في أغسطس ٢٠٢٤، كان محمد أبو القمصان يطلب شهادات الميلاد لتوأمه اللذين وُلدا قبل ثلاثة أيام، عندما تلقّى اتصالًا هاتفيًا: شقّتكم قُصفت، وأطفالك وزوجتك في المستشفى. لم يكن هناك ما يمكن فعله لهم. ماتوا قبل أن يفتحوا أعينهم على الحياة.

هذه هي الطفولة في فلسطين.

*****

في عام ٢٠٢٣، وبسبب عدم حصولي على التصاريح اللازمة من الحكومة الإسرائيلية للذهاب وإجراء أبحاثي في الأراضي المحتلّة تمهيدًا لإعداد التقرير المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الخريف، قرّرتُ اعتمادَ مقاربةٍ بديلة. وبمساندة المجتمع المدني الفلسطيني ومتعاونين آخرين، أنشأنا مجموعات نقاش (focus group) مكّنتني من إجراء مقابلات مع الأطفال عبر الإنترنت.

في تلك الفترة كنتُ أقضي عطلةً مع عائلتي في صقلية، عند الجدّين (أي والديّ زوجي). كلّ يوم في وقت الظهيرة، وبعد الغداء مع أطفالي والقيام بسباحةٍ سريعة في البحر، كنتُ أتهيّأ للصعود إلى سطح المبنى، وهناك، بعد توصيل الحاسوب بإحدى المقابس القليلة المتاحة للكهرباء، أبدأ الاجتماعات التي كانت تمتدّ كلّ يوم لساعاتٍ عدّة.

تبيّن سريعًا أنّ مجموعات الأطفال والمراهقين الذين أُجريت معهم المقابلات كانت منظّمة ومنضبطة على نحوٍ لافت. فقد كانوا موزّعين بحسب الفئات العمرية والمناطق الجغرافية، وكان كلّ من الأطفال أنفسهم وأهاليهم والمرافقين لهم متحمّسين لفرصة مشاركة تجاربهم وشهاداتهم معي. مجتمعين حول طاولة، أو جالسين على مقاعد دراسية أكبر من أحجامهم أحيانًا (كما في حالة أطفال جنين)، كانوا جميعًا في غاية الانتباه أمام الشاشة. وكان هناك من يترجم، وإن كان معظم الأطفال — ولا سيما في غزة — يتحدّثون الإنجليزية جيّدًا، ما أتاح لي التفاعل معهم مباشرةً من دون حاجة إلى وساطة.

كانت تلك اللقاءات تضعني أمام معجزةٍ حقيقية من الحياة، والحيويّة، والعذوبة؛ إطارٍ بدا فيه أنّ الطاقة والأمل قادران على الصمود رغم الشدائد. ففي خضمّ صعوبات الاحتلال الدائم،

والحروب المتواصلة في غزة حيث جعل الحصارُ الجميع فعليًا أسرى حرب، وفي ظلّ القرب المدمّر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مع الاعتقالات المتكرّرة، والاقتحامات المستمرّة للجنود، واعتداءات المستوطنين، أظهر الأطفال الذين التقيتُ بهم في ذلك الصيف قدرةً استثنائية على الحفاظ على قيمٍ أساسية، في مقدّمها حبّ المدرسة. بقمصانهم الأنيقة التي ارتدوها للمناسبة، وشعورهم المرتّبة بعناية لدى الصبيان، وبفساتين القماش الملوّن، وشعورهم الطويلة المربوطة بمنديل أو المنسدلة على الأكتاف لدى الفتيات، كانت تلك الأصوات تعبّر لي عن عطشٍ كبير إلى المعرفة، وعن رغبةٍ متّقدة في المستقبل.

هذه أيضًا هي الطفولة في فلسطين.

جانبٌ كان يلفتني كثيرًا، ولا سيّما في البداية، وعلّمني شيئًا عن نفسي أيضًا وعن الأحكام المسبقة التي نحملها أحيانًا من دون وعي، هو أنّ الأطفال كانوا مستعدّين على نحوٍ لافت عندما نتناول موضوعات أقلّ شخصيّة وأكثر عموميّة. سواء تحدّثنا عن مشكلات المياه، أو التعليم، أو حرّية التنقّل، كانوا يسردون الانتهاكات التي يتعرّضون لها بلغةٍ دقيقة ومطالِبة إلى حدٍّ بدا معها الخطاب شبه مُفبرك أو مصطنع. كنتُ أفكّر وأقول: «يبدون كأنهم محامون صغار». لكنني سرعان ما أدركتُ أنّه لم يكن هناك أيّ تكلّف في قدرتهم على المحاججة والحوار. «هؤلاء ليسوا أطفالي — الذين يذهبون إلى المدرسة، ويلعبون، ويعيشون حياةً محميّة ومغلّقة»، قلتُ في نفسي، مدركةً أنّ هؤلاء الأطفال واليافعين عاشوا دائمًا تجارب مؤلمة ومخيفة، ولذلك يمكن فهم كيف يتحوّل الحديث عن حقوق الإنسان لديهم إلى صرخة حياة، إلى طلبٍ ملحّ للإجابات.

كيف يمكن أن يحدث كلّ هذا، بينما على الورق ينبغي أن تكون حقوقٌ كثيرة مكفولة للجميع؟ سؤالٌ يتردّد بقوّة على ألسنة الأطفال الفلسطينيين، نداءٌ إلى عدالةٍ تبدو في كثير من الأحيان بعيدة المنال. ففي حين ينبغي على ابني ذي الثماني سنوات أن يقلق بشأن حفظ جداول الضرب، يستولي الأطفال الفلسطينيون على لغة القانون بوصفها بيانًا للمطالبة بوجودهم، بإنسانيتهم. وهكذا، وبصورةٍ مفارِقة، كان دفاعهم عن حقّهم في الوجود، وفي أن يكونوا أطفالًا، يجعلهم في بعض اللحظات محامين حقيقيين، يحملون على أكتافهم عبئًا هائلًا.

عبءٌ عتيق، يتنقّل في مجتمعهم عبر الأجيال؛ ولهذا، أعتقد، كانت تتجلّى في براءتهم أيضًا درجةٌ من الوعي المتجذّر بعمق بالظلم. فالأمر يتطلّب شجاعةً فوق بشرية من طفلٍ لمواجهة وعي

القمع: حالة الحرب الدائمة، والانفصال عن سائر الفلسطينيين في العالم، وعدم القدرة على السفر، بل وعدم القدرة حتى على الحلم بأبسط الأشياء في الحياة.

كان مفارقًا بالنسبة إليّ، في تلك الأيام، أن أنتقل بضعة أمتار فقط بعيدًا عن العالم الذي يحيط بي — عالمٍ كانت أهمّ أسئلته: «هل أكل الأطفال؟»، «ما الذي فعلوه اليوم؟»، «من يتشاجر مع من؟»، «من التهم قطعتَي آيس كريم خلف ظهري؟» — لأقضي وقت ما بعد الظهر مع أطفال من مدينة غزة، وخان يونس، والقدس، وبيت لحم، ونابلس، ورام الله، ومسافر يطّا، وأغوص في بُعدٍ آخر مختلف تمامًا.

وفي بعض المرّات النادرة، كان يحدث أن يقترب ابني «جوردانو»، وكان في السادسة آنذاك، بعفويته الطفولية، ليرى مع من أتحدّث، غير آبهٍ بكونه يرتدي لباس السباحة. أذكر أنّ طفلًا سألني ذات يوم: «لماذا هو غير مرتدٍ ملابس؟». فأجبته: «لأننا على البحر». لكنهم كانوا أطفال الضفة الغربية، الذين لم يروا البحر قطّ.

مع الأطفال الذين يعيشون في الضفة الغربية عقدنا لقاءاتٍ أكثر بكثير مقارنةً بأطفال قطاع غزة، لأنّ الجوانب اللوجستية كانت أكثر تعقيدًا. فقد كان من الصعب، مثلًا، تنظيم حافلات للذهاب لإحضارهم أو مرافقتهم مع أهاليهم، بسبب مئات الحواجز الثابتة والمتحرّكة التي أنشأها الجيش الإسرائيلي «لمراقبة» تنقّل الفلسطينيين. اضطررنا إلى تنظيم مواعيد كثيرة مختلفة، كلّ واحد منها مع أربعة أو خمسة أطفال فقط، وكان المشاركون يتبدّلون في كلّ مرّة. كانوا ينتظرونني جالسين بانتظام، متحمّسين، ومستعدّين لما يريدون قوله. كنتُ أترك لهم المجال ليتحدّثوا. فقد كنتُ قد جمعتُ مسبقًا البيانات عن الحروب، والهجمات، وتدمير البيوت، والمستشفيات، والمدارس، وعمليات الإخلاء القسري، والقتل، والاعتقالات؛ لذلك كان يهمّني أن يتحدّثوا قبل كلّ شيء عن حياتهم هم: عن البيت، واللعب، والسفر، والعائلة، لكي يكون التقرير الذي أعدّه «تقريرهم» فعلًا، ويحمل، قدر الإمكان، أصواتهم.

لم تكن مجموعات النقاش تقلّ مدّتها أبدًا عن ساعتين. وفي نهايتها، بعد أن نكون قد تعارفنا قليلًا، كنتُ أشعر بأنني مستعدّة لطرح السؤال: «هل هناك شيء يخيفكم؟». حتمًا، كان الجميع يتحدّث عن الموت. أكبر مخاوف هؤلاء الأطفال كانت الموت أو فقدان والديهم. في المرتبة الثانية: الاعتقال؛ وفي الثالثة: «أن يهدموا بيتنا». هذه هي أكثر مخاوف الأطفال الفلسطينيين شيوعًا؛ هكذا يكبرون. وهذا وحده يبدو لي وحشيّةً لا تُصدّق.

«علينا أن نناضل من أجل حقّنا في التنفّس، وفي البقاء هنا، وفي العيش على أرضنا من دون أن نعاني كلّ يوم»، قالت «روان»، إحدى عشرة سنة. وأضاف «علاء الدين»، أربعة عشر عامًا: «علينا دائمًا أن نهرب من خطرٍ ما؛ إن لم يكونوا الجنود، فهم المستوطنون».

في روايات الأطفال واليافعين الذين تحدّثتُ إليهم سمعتُ عددًا لا يُحصى من القصص التي كانت فيها العنف والخوف متعدّدي الأشكال: عنف الحواجز، فقدان عمل الأب، التعرّض للصفع، أو للضرب، أو للتعرية في الأماكن العامة، وعبارات مثل «آخذ الأرض وأجبر والديك على الإذلال»، والمعاناة من غياب الوالدين عن البيت، لأنّهم إن اعتُقلوا أو قُتلوا، يُضطرّ الأطفال إلى العيش مع قريبٍ أو بعيد، يحبّهم بلا شكّ، لكنه ليس أمًّا ولا أبًا.

كانت حياتهم اليومية، حتى قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، على هذا النحو. «كانوا يقصفوننا من كلّ الجهات، كانوا في كلّ مكان، وكنا نخاف كثيرًا من أن يموت والدانا»، روت لي «ياسمين»، ستة عشر عامًا، التي كانت قد عاشت خمس حروب في غزة حتى ذلك الحين. وهذه قصة «سامر»، أحد عشر عامًا: «قُتل أبي قرب مستوطنة على يد الجنود. قالوا إنه كان عنيفًا... لم أفقد فقط أهمّ شخص في حياتي، بل جاؤوا أيضًا وأخذوا بيتنا. صرتُ يتيمًا أولًا، ثم تركوني بلا بيت». وقال «فارس»، اثنا عشر عامًا: «في العام الماضي هاجم الجنود مدرستي ثلاث أو أربع مرات. كانوا يطلقون الغاز المسيل للدموع ويطلقون الرصاص الحيّ. كثير من المعلّمين وزملائي لم يستطيعوا التنفّس».

هذه هي الطفولة في فلسطين.

*****

وللأسف، ليس هذا وحده ما يسرق الطفولة من الأطفال الفلسطينيين. فالعنف الذي يشهدونه ويقعون ضحاياه ليس عنفًا مفاجئًا ووحشيًا فحسب، بل هو أيضًا — وبالقدر نفسه من الوحشية — عنفٌ بنيويّ: شيءٌ يتسلّل إلى تفاصيل الحياة اليومية لكلّ فرد ويحدّد ملامحها. وعندما كتبتُ تقرير الطفولة، أحصينا أيضًا الأطفال الجرحى والمشوّهين مدى الحياة، وأبناء الآباء الذين قُتلوا أو جُرحوا أو شُوّهوا، وكلّ الأشخاص، من بالغين وقاصرين، الذين تعرّضوا لصدمات نفسية. هذه

الأرقام تخنق الأنفاس، لكنها في الوقت نفسه لا تقول كلَّ شيء، إلى حدّ أنّ الفلسطينيين يرفضون منذ سنوات خطرَ اختزالهم في الإحصاءات وتطبيعها: فهناك منظمة لكتّاب شباب تأسّست في غزة على يد الأكاديمي والشاعر «رفعت العرعير» تحمل اسم We Are Not Numbers («لسنا أرقامًا»). وقد وُلدت هذه المنظمة في مواجهة تدمير الثقافة، والصورة، والآمال الفلسطينية في غزة، الناجم عن الاحتلال الدائم. عن الصراع الدائم.

إنها حياة الفلسطينيين كلّها — ولا سيّما حياة الأصغر سنًّا — التي تبدو وكأنها هناك، جاهزة للتدمير. فلنتأمّل فضاءاتهم الوجودية.

فبالنسبة إلى أيّ طفل، ينبغي أن يكون البيت مركز الطفولة، وملاذًا آمنًا للنموّ، والاستكشاف، والحلم؛ لكن في فلسطين، لا يوجد يقين بالحماية حتى داخل الجدران المنزلية. لقد تحوّل نزع الملكية وتدمير البيوت إلى أداة من أدوات الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يُجبَر من ينشأ في هذه الواقع على العيش في حالة «لا-انتماء» قسرية مفروضة من الخارج. فكلّ حجر يُنتزع من ملكيّته أو يُسوّى بالأرض ليس مجرّد بيتٍ مهدّم، بل قطعة من حياة، ومن تاريخ، ومن ماضٍ مُلغى، فضلًا عن مستقبلٍ مُرهَن، يترك أثرًا لا يُمحى في أرواح الصغار. يولّد هذا العنف جرحًا عميقًا، وخسارةً تتجاوز المادّة، فتفكّك الروابط والمجتمعات، وتلقي بظلّ وجودٍ هشّ على براءة الشباب.

إنّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، المصمَّم لضمّ ما تبقّى من الأرض الفلسطينية تدريجيًا (وبصورة غير قانونية)، لا يقتصر على ذلك، بل يخلق بيئةً قسرية تخنق إمكانات النموّ والتطوّر. فالأطفال وعائلاتهم يُدفَعون إلى الفقر، إذ تُحرَم عنهم موارد أساسية كالمياه والكهرباء. كما أنّ الفصل المكاني والقيود التي يفرضها الاحتلال تحول دون وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية الملائمة، سواء في غزة (حتى قبل الهجوم الحالي) أو في الضفة الغربية.

وهكذا، يطال الاحتلالُ كلَّ جانب من جوانب حياة الفلسطينيين. ففي الأراضي المحتلّة، تخلّف عمليات الهدم العقابي والإخلاءات القسرية عددًا هائلًا من العائلات بلا مأوى، وتحكم على الأطفال بطفولة موسومة بالقلق وعدم اليقين. أمّا حصار غزة — وهو سجن مفتوح السماء حقيقي دام ستة عشر عامًا، قبل التدمير الشامل — والهجمات العسكرية المتواصلة، فقد دمّرا لسنوات البنى التحتية الأساسية، وأجبرا ملايين البشر على الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ولم

تكتفِ أجيالٌ من الأطفال بمشاهدة فقدان بيوتهم وأراضيهم وأفراد عائلاتهم وأصدقائهم، بل استبطنوا أيضًا صدمة رؤية شعبهم مُهانًا على الدوام ومحرومًا من سبل العيش والكرامة.

أطفال فلسطين اليوم، الذين يشكّلون قرابة نصف السكّان، عاشوا حياتهم كلّها تحت الاحتلال، كما عاشها آباؤهم من قبلهم. نظامٌ يحرمهم، جيلاً بعد جيل، من حقوق أساسية مثل تقرير المصير، والحياة، والأمن، والكرامة، والتنمية، محوِّلًا كلّ يوم من طفولتهم إلى معركة للبقاء. هؤلاء الأطفال يكبرون وهم محاطون بالعنف، يشاهدون بيوتهم تُهدَم، ومدارسهم تُدمَّر، وأراضيهم تُصادَر. إنّ صور الأطفال الذين يتنقّلون بين أنقاض منازلهم، يلتقطون ألعابًا وقطعًا من كتب نجت من الجرافات، أو يواسون آباءهم المنهارين، منطبعة في ذاكرتي.

في صيف مضى قبل عامين، والذي يبدو اليوم زمنًا بعيدًا جدًّا، وإلى جانب مجموعات النقاش مع الأطفال، قرّرتُ أن أجري مقابلات أيضًا مع بالغين كانوا، إبّان الانتفاضتين الأولى والثانية، قاصرين، وأصبحوا فيما بعد آباءً أو حتى أجدادًا وجدّات. وقد برز أمرٌ بوضوح: الاحتلال بات أكثر عدوانيةً مع مرور الوقت. قال لي أحمد: «على الأقلّ، عندما كنّا صغارًا، في زمن الانتفاضة الأولى، كنّا نستطيع الجري بين التلال. الآن هناك الجدار. وهناك حواجز كثيرة. لم يعد هناك حتى فضاء».

وعلى مرّ السنين، واصلت المستوطنات الإسرائيلية توسّعها بلا انقطاع: من اتفاقات أوسلو في تسعينيات القرن الماضي، إلى بناء الجدار في مطلع الألفية، وصولًا إلى العنف المتواصل في الضفة الغربية. وهكذا تقلّص الحيّز الذي يستطيع هؤلاء الناس العيش فيه تدريجيًا، وتفتّت.

لقد حُرم الأطفال حتى من الفضاء الذي يسمح لهم بالتخيّل. لقد أُغلِقوا داخل قوالب. وهكذا أدركتُ عنصرًا حاسمًا آخر من عناصر الاحتلال: جمالية السجن. فالنشوء تحت الاحتلال الإسرائيلي يشبه النشوء في سجنٍ مفتوح السماء، مؤلّف من حواجز، وأبراج مراقبة، ومستعمرات تُشرف من الأعلى على ما تبقّى من الأرض، وحرسٍ مسلّحين يفرضون روايتهم للنظام عند كلّ تهديدٍ مُفترَض. والعنف الذي يُمارَس في هذا الفضاء ليس جسديًا فحسب، بل نفسيّ أيضًا. أفكّر في الأطفال الذين التقيتُ بهم، وأتخيّل أنّ كثيرين منهم سينتهون إلى مغادرة أرضهم، حيث لا يبدو أنّ هناك أفقًا بعد الآن، وقد خُنِقت الأحلام بوحشية الاحتلال.

وفي هذا السجن المفتوح السماء الذي يُجبَر فيه الكبار والصغار على العيش، فإنّ أعداد اعتقال القاصرين الفلسطينيين صادمة: فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٣، جرى احتجاز

واعتقال وسَجن أكثر من ١٣٠٠٠ قاصر؛ ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣ وحده، تجاوز العدد ٣٠٠. وتُنفَّذ الاعتقالات بأيّ ذريعة؛ كما في الحالة التي روتها «عبير»، أربع عشرة سنة: «كان فتى [فلسطيني] يمشي في الشارع. أوقفه الجنود، وفتّشوه، وضربوه، وفي النهاية اعتقلوه لأنه رفض خلع بنطاله أثناء التفتيش». وبما أنّني شهدتُ بنفسي عددًا لا يُحصى من الانتهاكات والممارسات القمعية المماثلة بحقّ الفلسطينيين على يد الجيش أو الشرطة الإسرائيلية، لم يكن شيءٌ من هذا الرعب جديدًا عليّ. لكن كان مؤلمًا أن أسمعه يُروى على ألسنة صغار السنّ.

وخلال الفترة التي عقدتُ فيها مجموعات النقاش مع الأطفال الفلسطينيين، كانت الاعتداءات على الحواجز، والاقتحامات العسكرية الليلية والنهارية للقرى الفلسطينية، جزءًا من الحياة اليومية. وكان الجنود الإسرائيليون أنفسهم — مثل أولئك المنتمين إلى منظمة «كسر الصمت» (Breaking the Silence) — وهي منظمة لجنود إسرائيليين سابقين يفضحون علنًا انتهاكات الجيش في الأراضي المحتلّة للتوعية بتأثير الاحتلال، لا على الفلسطينيين فحسب، بل على العسكريين أيضًا — يعترفون بصراحة بأنّهم تلقّوا أوامر باقتحام القرى، أحيانًا كلّ ليلة لأسبوعٍ كامل، إن لم يكن لشهور، لإرهاب السكّان ودفعهم إلى الرحيل، باسم «الأمن الإسرائيلي».

*****

وإلى جانب العنف البنيوي اليومي الذي يطال البيوت ويهدّد كلّ يوم أمن الأطفال وكرامتهم وكرامة عائلاتهم، يجب أن يُضاف أيضًا العنفُ الانفجاريّ للحروب، وللمذابح التي ينفّذها المستوطنون المسلّحون (الآخذة في التزايد في الضفّة الغربية)، وللهجمات العسكرية.

في كلّ عام، يُعتقل مئات الأطفال واليافعين تعسّفيًا، أو يُشوَّهُون، أو يُقتلون، ويتعرّضون لصدماتٍ جسدية ونفسية عميقة غالبًا ما لا تُعالَج ولا يُلتفت إليها.

وعند التأمّل مليًّا، نجد أنّ الحماية بالنسبة إلى الفلسطينيين جميعًا، بما في ذلك الفئات الأصغر سنًّا من السكّان، ليست سوى وهم: فهي غير موجودة، لا من قبل المؤسّسات ولا من أيّ جهة أخرى. ينشأ الأطفال في ظلّ هذا التعرّض الدائم والمروّع للعنف، ويعاني المجتمع بأسره

من تبعاته. هناك صدمةٌ عابرة للأجيال بالغة الثقل، وقد رأيتُ ذلك أيضًا حين التقيتُ شبّانًا كانوا قد تعرّضوا للاعتقال. كانوا مصدومين. وحتى أولئك الذين خضعوا لإعادة تأهيل وبدا أنّهم في حالٍ أفضل نسبيًا، يحملون آثارًا عميقة لا تزول. يعود بعضهم إلى المدرسة، لكن الأمر بالغ الصعوبة، لأنّ الخروج المبكّر من السجن يعني أنّك تكلّمت، وبالتالي تتعرّض للنبذ داخل مجتمعك. أمّا إذا صمدت ستة أشهر، أو عامًا، أو عامين، فتصبح عندها بطلًا. لكن إن خرجت، فغالبًا ما يكون والداك قد اضطرا إلى دفع ثمنٍ ماليّ لإطلاق سراحك.

ليس من الطبيعي أن يكبر الإنسان داخل نظام كهذا. وعندما يتساءل الناس: «من أين يأتي العنف؟»، يكفي لفهم ذلك أن نوسّع زاوية النظر وأن نضع الأحكام المسبقة جانبًا.

إنّ القصص التي استمعتُ إليها خلال اللقاءات عبر الإنترنت تركت في نفسي أثرًا عميقًا. كان عام ٢٠٢٣ عامًا بالغ العنف: فقد وقعت ما لا يقلّ عن سبعة عشر هجومًا على قرى فلسطينية نفّذها مستوطنون، وانتهت بإحراق سيارات ومنازل، وبمقتل فلسطينيين. أذكر طفلًا في الثانية عشرة من عمره كان قد فقد شقيقته خلال هجومٍ عسكري على جنين في صيف ٢٠٢٣. كانت المدينة تحت الحصار لأيام، وقُتلت شقيقته في فناء البيت على يد الجيش الإسرائيلي. كان الجميع يحدّثني عن تلك الفتاة، وعن الفراغ الذي خلّفته في مخيّم اللاجئين الذي نشأت فيه، وفي «مسرح الحرية» في جنين الذي كانت تنتمي إليه. ذلك المسرح، الذي اختار لنفسه اسم الحرية، هو مؤسّسة تتيح للأطفال في منطقة توتّر دائم مرتفع أن يستكشفوا إبداعهم، وأن يعبّروا عمّا في داخلهم.

«كم من الألم تستطيع أن تحتمله أجسادٌ صغيرة إلى هذا الحدّ؟» فكّرتُ وأنا أستمع إلى ذلك الطفل، الواعي والمتماسك، وهو يروي لي قصة شقيقته التي قُتلت أمام عينيه.

كانت «ليلى محمد أيمن خطيب» في الثانية من عمرها، وكانت تتناول العشاء مع عائلتها في البيت حين أطلق جندي إسرائيلي النار عليها فأصابها في مؤخرة رأسها. حدث ذلك في يناير ٢٠٢٥. كم صحيفةً تحدّثت عن ذلك؟ ولماذا لا تحظى حياة الفلسطينيين (وموتهم) بأيّ مساحة أو صوت في مجتمعاتنا؟

وفوق ذلك، فإنّ إسرائيل تزرع بهذه الممارسات بذور الكراهية بين الفلسطينيين، ويبدو لي أمرًا لا يُصدّق ألّا يُفهَم هذا الواقع.

ومع ذلك، فإنّ أمرًا آخر أثّر فيّ بعمق خلال تلك أمسيات صيف ٢٠٢٣، وهو الشعور القويّ بالانضباط، والقدرة على الصمود، والاحترام المتبادل الذي كان ملموسًا في مجموعات النقاش في غزة. كانت هناك مجالس للأطفال، ومنظّمات غير حكومية أنشأت فضاءاتٍ للّقاء حيث يستطيع اليافعون تبادل الآراء حول الأوضاع التي يعيشونها، وحول أشكال الحرمان التي يتعرّضون لها. أذكر حوارًا بين طفلتين كانتا تناقشان الأمر برهافة. قالت إحداهما: «صحيح أنّ الإغلاق والحصار أمران فظيعان للجميع، لكن على الأقلّ أنتِ، مع إصابتك باللوكيميا، تمكّنتِ من الذهاب إلى الضفّة الغربية ورؤية الجبال! أمّا أنا فلم أرَ الجبال قط».

وكان المرض واحدًا من الموضوعات التي برزت كثيرًا في حواري مع الأطفال. ففي غزة، على سبيل المثال، وقبل الإبادة بوقتٍ طويل، كانت الأرض ملوّثة، ومكتظّة بالسكان، ومليئة بمخلّفات ذخائر غير منفجرة، وكانت المياه غير صالحة للشرب. كان التلوّث في كلّ مكان، وكان عدد المصابين باللوكيميا والسرطان، حتى بين القاصرين، مرتفعًا للغاية. وقد وثّقت تقارير عديدة للأمم المتحدة ولمنظّمات إنسانية أخرى أوضاعًا مأساوية، مثل اضطرار أطفالٍ في غزة، في سنّ الرابعة أو الخامسة، إلى السفر وحدهم لتلقّي العلاج الطبي في الضفّة الغربية، لأنّ آباءهم لم يكونوا يحصلون على تصاريح لمرافقتهم. هذه القيود هي جزء من منظومة أوسع من الإجراءات الأمنية التي اعتمدتها إسرائيل بحقّ سكّان غزة منذ عام ٢٠٠٧، وكان لها أثرٌ مدمّر على كلّ أشكال تنقّل الفلسطينيين. كما أنّ غياب البنية التحتية الصحية الملائمة في غزة كان يُجبر كثيرًا من العائلات على البحث عن علاج خارج الإقليم. ولم تكن هذه الممارسة تعرّض أمن الأطفال للخطر فحسب، بل كانت تُحدث أيضًا ضغطًا نفسيًا هائلًا على الصغار وعلى عائلاتهم، التي كانت تُجبر على الانفصال في لحظات ضعفٍ قصوى. ومع ذلك، كان الفلسطينيون في العادة يتميّزون بتضامنٍ كبير: فكان هناك دائمًا شخصٌ يستقبلهم — صديق، أو قريب، أو فرد من منظّمة إنسانية.

هذه هي الطفولة في فلسطين.

أو بالأحرى، كانت كذلك، حين كان الأطفال الذين تحدّثتُ إليهم لا يزالون جميعًا على قيد الحياة، وكانت غزة تعجّ بالحياة. اليوم لم يبقَ شيء لم تمزّقه الحرب: لا البيوت، ولا العائلات، ولا الحيوات الفردية. إنّ غزة التي كان أولئك الصغار يحدّثونني عنها في عام ٢٠٢٣ لم تعد موجودة، وجزءًا كبيرًا من الضفّة الغربية التي عرفتها أنا يُدمَّر بينما أكتب هذه الصفحات. ورغم أنّ من

ينجو من المجزرة يرغب في إعادة البناء، فإنّ ما يبقى هو الأنقاض، ولم يهدأ الغبار فوق ركام غزة بعد. فبعد أكثر من خمسمئة يوم من القصف شبه المتواصل، ما زالت القنابل تتساقط.

وفي خضمّ الإبادة الجماعية بحقّ الفلسطينيين التي بدأت في أكتوبر ٢٠٢٣، وخلال مؤتمرٍ عقدناه معًا في لندن، سمعتُ الطبيب غسّان أبو ستّة يقول: «كان الأطفال يصلون إلينا موتى، ممزّقين إلى أشلاء، أو مصابين إصابات بالغة. كنتُ أسأل عن تاريخهم الطبي، ولم يكن أحد يعرف شيئًا. لم يكونوا أبناء المسعفين. كان آباؤهم قد قُتلوا».

هذه أيضًا هي الطفولة في فلسطين.

*****

نمو الطفل في فلسطين يعني أن يكون طفلًا في مناخٍ دائم من الخوف وانعدام الأمان، محاطًا بعنف المستوطنين والجنود. حالةٌ تفرض طرح أسئلةٍ مدمّرة: لماذا هكذا؟ هل نحن أقلّ إنسانيةً من غيرنا؟

لذلك لم يكن مستغرَبًا أن يتصرّف الأطفال في مجموعات النقاش التي أدرتها كما لو كانوا بالغين، وأن يطالبوا بحقوقهم بقوّة، حتى وهم يتحدّثون معي. كنتُ أقول لهم: «انظروا، أنا هنا لأستمع إليكم، هذا عملي، وأريد حقًا أن يكون تقريري تقريركم، وأن يتحدّث كلّ ما سأرويه بصوتكم. لا أعلم إن كان شيءٌ سيتغيّر...». وفي النهاية، ساءت الأمور أكثر. أسوأ بكثير ممّا كان يمكن أن نخشاه أو نتخيّله. «...لكن هذا هو وعدي».

أتذكّر، من بين أمورٍ أخرى، ذلك الصيف بوصفه أوّل لحظةٍ شعرتُ فيها بأنّ أطفالي بدؤوا يشكّكون فيّ: «لماذا تقضين كلّ هذا الوقت مع الأطفال على الكمبيوتر وليس معنا؟». كنتُ أدرك كم بدا ذلك غريبًا لهم، وكنتُ أحاول أن أجيب، شبه واثقةٍ من أنّهم لن يفهموا، لكن على الأقلّ لتبقى الإجابة في ذاكرتهم مستقبلًا: «لأنني لو كنتُ أمّ طفلٍ يعيش وضعًا مثل وضع هؤلاء الأطفال على الشاشة، لتمنّيتُ كثيرًا أن يكون هناك شخصٌ آخر قادرٌ على مساعدتي. ولو كنتُ مكانها، لكنتُ فكّرتُ أنّ أطفالي أيضًا، أولئك الذين يعيشون في فلسطين، لهم الحقّ في الأشياء نفسها التي يتمتّع بها أبناء تلك الأمّ الأخرى: أولئك الذين هم الآن على البحر، يتجوّلون طوال اليوم شبه

عراة، وأقصى مخاوفهم أن تطعنهم شوكة قنفذ في القدم، أو أن يتشاجروا مع صديقٍ حول من وصل أوّلًا إلى الطوّافة».

كان الأمر كما لو أنّني، من جانبي الشاشة ومن جانبها الآخر — حيث كان على جهةٍ أولئك الأطفال الأذكياء والمستعدّون، وعلى الجهة الأخرى أولئك الذين يستمتعون بإجازاتهم بلا همّ — كنتُ أسمع أصوات الداخل وأصوات الخارج معًا؛ غير أنّ التمييز بينها كان يصبح في بعض الأيّام أمرًا صعبًا.

وبعد أكثر قليلًا من عام، كنتُ في البيت، في تونس. كان بعد الظهر، وخارج النافذة، على بُعد أمتار قليلة منّي، كان ابني «جوردانو» يقفز بالحبل ويضحك؛ وفي الوقت نفسه، كانت على شاشة حاسوبي تمرّ صور أمٍّ من غزة تركض صارخةً بيأس نحو بيتها، حيث كان ابنها يحترق حيًّا.

هذه هي الطفولة في فلسطين.

كان ينبغي لحماية الطفولة أن تكون في صلب أيّ نقاشٍ حول ما يُسمّى «القضية الفلسطينية»، في إطار السعي إلى ضمان حقّ كلّ طفلٍ في أن ينشأ محميًّا، ضمن بيئةٍ من الأمان والكرامة والحرية.

لكن، في ذلك الواقع، لا ينشأ الأطفال الفلسطينيون وحدهم داخل نظامٍ ظالمٍ على نحوٍ مطلق، يعرّضهم باستمرار للعنف، بل الأطفال الإسرائيليون أيضًا. ففي النهاية، هم أيضًا ضحايا، لأنّ — كما تقول الباحثة الإسرائيلية «نوريت بيليد–إلحانان» — تنشئتهم منذ الصغر على الخوف والارتياب من الآخر، وعلى تطبيع العنف، وعلى تكريس رؤيةٍ للعالم قائمة على الهيمنة العرقية والتفوّق، تروّج لها أيديولوجيا قادتهم السياسيين، وغالبًا آباؤهم أنفسهم، لم تكن خيارهم.

غير أنّ الأطفال يكبرون، وأطفال اليوم هم بالغو الغد. وإذا كان هناك درسٌ تعلّمنا إيّاه أجيال الفلسطينيين، فهو أنّ شعبهم لا ينكسر تحت الاحتلال، بل يقاوم، بما يستطيع وكما يعرف. فعلوا ذلك في مواجهة البريطانيين الذين باعوا أرضهم، في الأعوام ١٩٣٦–١٩٣٩. وفعلوه في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مع اندلاع الانتفاضة الأولى ضدّ الاحتلال، حين أدّت مقتل أربعة فلسطينيين في حادثٍ مع شاحنة عسكرية إسرائيلية في مخيّم جباليا بقطاع غزة إلى إشعال

احتجاجاتٍ في كلّ الأراضي المحتلّة. وفعلوه خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام ٢٠٠٠، والتي، بخلاف الأولى، اتّسمت أيضًا بعنفٍ قاتل من الجانب الفلسطيني. واستمرّت المقاومة، في الغالب سلميّة، وإن لم تكن كذلك دائمًا. وللأسف، كلّما ازدادت وحشية القمع وكراهيته، ازداد خطر أن تصبح القوّة التي تسعى إلى إزالته عنيفةً بدورها.

منذ زمنٍ بعيد، يسعى الفلسطينيون إلى قيادة تحرّرهم من الاحتلال ونظام الفصل العنصري بأنفسهم. وقد اتّخذ هذا الإصرار الجماعي شكلًا أكثر وضوحًا وحزمًا مع مرور الوقت: كما في موجة الاحتجاج الواسعة عام ٢٠٢١، بعد جولةٍ جديدة من الانتهاكات والإساءات التي استهدفت على نطاقٍ واسع سكّان القدس الفلسطينيين. وفي صدارة ذلك الاحتجاج كان كثيرٌ من شبّان حيّ الشيخ جرّاح — الحيّ الذي كنتُ أنا نفسي قد عشتُ فيه — ومن بينهم الشقيقان التوأم «محمد» و«منى». وعندما أُتيح لي بعد سنوات أن أقرأ لهم، بدت لي تلك الوجوه مألوفة، لكنني لم أستطع في البداية ربطها بشيءٍ محدّد؛ ثمّ، حين رأيتُ صور «محمد الكُرد» طفلًا، أدركتُ أنّني أعرفه: كان ذلك الصبيّ الذي كان يأتي للّعب وجمع التوت أمام بيتنا، والذي كان، منذ صغره، بخطاباته بالإنجليزية المتقنة، يقف بثباتٍ في وجه امرأةٍ غريبة تكبره بثلاثين عامًا.

اليوم، «محمد الكُرد» صحافيّ وكاتب، وأحد أقوى الأصوات الفلسطينية دفاعًا عن شعبه. ومن كلماته: «لم أكن ضحيةً إلى أن قال لي العالم ذلك».

في فلسطين، الطفولة حكايةُ ضحايا، وخوف، وأطفالٍ جُرّدوا من حقّهم في أن يكبروا آمنين ومحمِيّين، على الرغم من أنّ كثيرًا من الآباء يفعلون المستحيل ليمنحوا أبناءهم حياةً تبدو، ما أمكن، هادئةً وطبيعية، على نحوٍ يشبه ما في فيلم الحياة جميلة، حتى داخل واقعٍ ليس جميلًا. واقعٌ قُتل فيه كثيرٌ من الأطفال واليافعين الذين التقيتُ بهم خلال تجربتي الشخصية والمهنية في فلسطين. واقعٌ يمكن أن تُزهَق فيه حياةُ إنسانٍ في السادسة من عمره داخل سيارةٍ مثقوبةٍ بمئات الطلقات، كما حدث مع هند.

واليوم، تحمل اسمها منظّمةٌ تعمل على ملاحقة المسؤولين والمتواطئين والمحرّضين على جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية في فلسطين: مؤسّسة هند رجب.

هذا مهمٌّ جدًّا، لكنه لا يمحو الموت، ولا المعاناة، ولا الخوف.

كما قالت لي «أُوَديا»، أربع عشرة سنة: «الخوف من الموت لا يمنعك من أن تموت؛ بل يمنعك من أن تعيش».

هذه هي الطفولة في فلسطين.

أبو حسن: ما عواقب الاحتلال؟

بيوتُنا لغيرنا، والنساءُ أرامل.

حجارةٌ مبعثرة عند فم الطريق.

— فرقة (CCCP)، فلسطين

في القدس، كان الأستاذ أبو حسن مؤسّسةً بحدّ ذاته، وهو أوّل فلسطيني تعرّفتُ إليه أنا وزوجي «ماكس» عند وصولنا إلى المدينة المقدّسة، في أيّام مقابلتي الثانية مع القسم القانوني في «الأونروا» (UNRWA)، أي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، من أجل عملٍ جديد كان سيغيّر حياتي إلى الأبد. وبعد انتقالنا إلى هناك، واصلنا لقاءه بانتظام. كان ركيزةً أساسية لكثير من التجارب وكثير من الخيارات؛ ومع ذلك، لا أتذكّر ما اسمه الحقيقي. الجميع كانوا ينادونه دائمًا: أبو حسن.

في المشرق العربي (الشرق الأوسط)، إنّ تقديم اسم الشخص بلقب «أبو» أو «أم» هو طريقة للاعتراف بانتقاله من المراهقة إلى النضج، وغالبًا ما يرتبط ذلك بقدوم الأبناء (واكتساب اسم الابن أو الابنة الأولى)، لأنّ «أبو» تعني «والد»، و«أم» تعني «والدة». فعلى سبيل المثال، كان أصدقاؤنا العرب، مازحين، ينادون ماكس «أبو ليلى»، وينادونني «أم ليلى».

كان ذلك عام ٢٠١٠، وكانت تلك أوّل مرّة تطأ فيها أقدامنا القدس. أنا وماكس، وكلانا مسافران فضوليان، اغتنمنا الفرصة لزيارة المدينة. كنّا نعرف بعض الأشياء بالتأكيد، لكن لم تكن لدينا فكرة عمّا ينتظرنا. لدرجة أنّ أوّل ما قمنا به كان الجولة التقليدية في القدس القديمة برفقة أدلّاء إسرائيليين، الذين اصطحبونا لرؤية حائط البراق، والقدس السفلى تحت الأرض، ومنطقة سلوان...

أتذكّر أنّنا، هناك بالذات في سلوان، زرنا جزءًا من المدينة تحت الأرض، وفي لحظة ما قالت لنا إحدى المرشدات: «أترون؟ على هذه الحجارة ما تزال آثار الخروج!». كنّا متشكّكين إلى حدّ ما؛ كان ماكس قد قرأ قبل السفر كتاب «اختراع الشعب اليهودي» لـ «شلومو ساند» (Shlomo Sand)، وفي ذلك اليوم على الغداء أمضينا الوقت كلّه نناقش احتمال أن يستخدم الإسرائيليون هذا النوع من السرد الأثري كجزء من «عملهم الاستعماري»، في محاولة لإثبات أنّهم كانوا موجودين هناك قبل ألفي عام (وكان مفهوم «العمل الاستعماري» في ذلك الوقت لا يزال غامضًا إلى حدّ ما). إنّ وجود اليهود في أرض إسرائيل التوراتية، أي قبل ألفي عام، هو أحد الحجج الأساسية المستخدمة للدفاع عن حقّ إسرائيل بوصفها دولة لليهود وحدهم، الذين «عادوا» في عام ١٩٤٨ إلى الأرض التي كانوا قد طُردوا منها قبل نحو تسعة عشر قرنًا. وبطريقة ما، ولدى كثيرين، يبرّر ذلك الاحتلال اللانهائي وجميع الفظائع الأخرى التي تُرتكب يوميًا، منذ عقود، بحقّ الشعب الفلسطيني، استنادًا إلى الفكرة المزعومة: «نحن فقط عدنا، وأنتم الآن ارحلوا جميعًا، أيّها المغتصبون».

كنّا نتناول الغداء في فندق القدس (وهو مؤسّسة أخرى تقع قبالة المدينة القديمة)، وهناك بدأنا نتحدّث مع شخص يعمل في الفندق، وأخبرناه عن مدى دهشتنا من الجولة التي قمنا بها للتوّ، وعن شعورنا بأنّها نوع من الدعاية الأثرية. فأجابنا بإعطائنا منشورًا وشرح لنا أنّ الجولات مع المرشدين الإسرائيليين ليست الخيار الوحيد في القدس، ونصحنا بالبحث عن أبو حسن ومرافقته في أحد «الجولات البديلة».

كان أبو حسن يقف بالفعل خلف الزاوية مباشرة. وعندما لا يكون مرشدًا، كان يمضي معظم وقته في «المِهباش» (Mihbash)، وهو مقهى يقع في الطابق الأوّل من مبنى تاريخي على بُعد خطوات من الفندق. وما إن دخلنا حتى استقبلتنا أوّلًا رائحةٌ نفّاذة من القلي والدخان. كان المكان كيتشًا فعلًا، ومع ذلك شعرنا فيه فورًا وكأننا في بيتنا؛ وبعد وقتٍ قصير أصبح ذلك مكاننا المرجعي في القدس. سألنا عن أبو حسن، وقدّمنا أنفسنا له، وسألناه إن كان متاحًا في الأيام التالية للقيام بجولة؛ وانطلقنا معه في اليوم التالي مباشرة.

في البداية، أخذنا إلى أماكن في القدس كانت العائلات فيها مفصولة بالجدار، وكان الأطفال مضطرّين للمرور عبر قنوات الصرف الصحي للذهاب إلى المدرسة، بسبب العوائق التي وضعها الإسرائيليون. وروى لنا ما وراء كواليس الجولات الأثرية مثل تلك التي قمنا بها في اليوم

السابق: وبفضله تعرّفنا إلى كاهن ذي تكوين أثري شرح لنا بالتفصيل مقدار التلاعب السياسي– الأيديولوجي الكامن خلف ذلك «السرد التاريخي». ثم اصطحبنا أبو حسن لرؤية البيوت التي كان المستوطنون قد استولوا عليها لتوّهم من الفلسطينيين في حيّ الشيخ جرّاح، مطردين سكّانها (ومن بينهم عائلة «محمد الكُرد») مع معظم الأثاث وكلّ ما كان فيها: الثلاجات، والأغطية، والملابس، ودفاتر الأطفال... وعندما وصلنا، خرج المستوطنون الذين كانوا يعيشون آنذاك في أحد البيوت المصادَرة وبدأوا برشقنا بالأشياء، وهم يصرخون في وجوهنا: «ارحلوا! ارحلوا!».

في نهاية الجولة، أخذنا أبو حسن جميعًا إلى الغداء. وبالطبع في المِهباش.

وأثناء الطعام، وقد لاحظ كم كنتُ مصدومة ممّا رأيناه للتوّ، سألني: «لكن لماذا أنتم هنا؟ هل أنتم سياح؟».

قلتُ له: «جئتُ لإجراء مقابلة». ثم أضفتُ: «آمل أن أتمكّن من الانتقال إلى القدس للعمل مع الأونروا».

انفجر غاضبًا: «أولئك الملتقّون من الأمم المتحدة! كان الوضع أفضل حين لم تكونوا هنا، لأنكم لا تفعلون شيئًا، ووجودكم لا يُحدث أيّ فرق، والشيء الوحيد الذي نراه منذ أن أنتم هنا هو أنّ الحياة أصبحت أغلى على الجميع».

وقد أصابني كلامه في الصميم، فكان ردّي سيئًا: «هذا غير صحيح! لأنهم إن اختاروني لهذا العمل، وأنا أعمل في مجال حقوق الإنسان، فهذا يعني أنّ المنظمة تريد أن تعطيه مساحةً أكبر».

لن أنسى أبدًا أنّه لم ينفعل أكثر من ذلك؛ بل نظر إليّ مباشرة في عينيّ واكتفى بأن سألني: «وأنتِ، ماذا تريدين أن تفعلي؟».

سؤالٌ، بعد كلّ هذه السنوات، ربما ما زلتُ أبحث عن جوابٍ له.

وخلال أسابيع قليلة، عُرضت عليّ الوظيفة التي أجريتُ المقابلة من أجلها، فعُدنا أنا وماكس إلى القدس، هذه المرّة للإقامة الدائمة. وتوجّهنا فورًا إلى المِهباش للبحث عن أبو حسن، وكان هناك كما هو دائمًا. صيفًا أو شتاءً، ما لم تمطر السماء أو تتساقط الثلوج، أوّل ما تراه عند وصولك إلى المِهباش هو هيئته من الخلف، وهو يدخّن الشيشة ناظرًا إلى المدينة القديمة.

منذ ذلك اليوم قمنا بالعديد من الجولات الأخرى معه، وبدأنا نتعرّف إلى قصّته، ومن خلاله فهمنا الكثير من الثقافة الفلسطينية. كان لأبي حسن امتيازٌ خاص: فبصفته مقدسيًّا، كان يستطيع التنقّل بحرّية داخل فلسطين وكذلك داخل إسرائيل. فالفلسطينيون، في الواقع، مُقسَّمون بحسب أربعة أنظمة مختلفة للهوية: أولئك الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويعيشون داخل إسرائيل (ويُعرَفون أيضًا باسم «فلسطينيو الـ ٤٨» و«العرب الإسرائيليون»، وهي تسمية يكرهها الفلسطينيون)؛ وسكّان القدس الشرقية (EJ، East Jerusalem)، وهم مقيمون دائمون لكن من دون جنسية إسرائيلية؛ والفلسطينيون في الضفّة الغربية (WB، أي West Bank)؛ والفلسطينيون في قطاع غزة، وهذان الأخيران يحملون عادةً بطاقات هوية صادرة شكليًا عن السلطة الوطنية الفلسطينية (ANP)، لكنها في الواقع خاضعة لسيطرة إسرائيل، التي تتحكّم بإصدارها وتجديدها وسحبها، وبذلك تحدّد إمكانات التنقّل والعمل والوصول إلى الخدمات. لكلّ مجموعة حقوق مختلفة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالحركة، والوصول إلى الخدمات، والوضع القانوني؛ ولذلك يختلف وضع المقدسيين عن وضع سكّان غزة أو الضفّة الغربية أو داخل إسرائيل. «فبحسب القانون الإسرائيلي، لا يُعدّ الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية مواطنين إسرائيليين ولا سكّانًا في الضفّة الغربية. بل يُمنَحون وضع إقامة دائمة هشّة، تتيح لهم السكن والعمل في المدينة، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي يقدّمها معهد التأمين الوطني الإسرائيلي ومن التأمين الصحي الوطني، والتصويت في الانتخابات البلدية، ولكن ليس في الانتخابات الوطنية»، كما توضّح منظمة العفو الدولية.

وكان مع أبي حسن — بعد تجاوز حاجز إسرائيلي جديد — أن قمنا بأوّل زيارة لنا إلى الخليل. في ذلك اليوم شرح لنا كيف أنّ المدينة مقسّمة إلى قسمين: قسم يُعرف باسم H1، يخضع شكليًا لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقسم آخر يُعرف باسم H2، يقع تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، مع جعل بعض مناطق البلدة القديمة غير متاحة للفلسطينيين. يعيش أكثر من ثلاثين ألف فلسطيني في H2، مقابل نحو سبعمئة مستوطن يهودي خُصِّص لهم حيّ حصري في قلب المدينة. وكانت زيارة الخليل جزءًا من جولة «توعوية» تبدأ بمحطّتها الأولى في المسجد الإبراهيمي/قبر الآباء، وهو معلم ديني قُسِّم بدوره إلى قسمين للسماح للمسلمين واليهود بالصلاة كلٌّ على حدة للشخصية نفسها: إبراهيم عند المسلمين، وإبراهيم/أبراهام عند اليهود.

وفي ذلك المكان المقدّس، عام ١٩٩٤، دخل مستوطن إسرائيلي–أميركي يُدعى «باروخ جولدشتاين» (Baruch Goldstein) مرتديًا الزيّ العسكري، مسلّحًا برشّاش، فقتل تسعةً

وعشرين فلسطينيًا كانوا يصلّون، وأصاب نحو مئة آخرين. وفي النهاية تمكّن بعضهم من إيقافه، فتعرض للضرب وقُتل؛ لكن، إلى جانب المجزرة التي تسبّبت بها هجومه، فجّر هذا الحدث انتفاضة في المدينة: ففي الاشتباكات مع الجيش الإسرائيلي قُتل أكثر من عشرين فلسطينيًا وأربعة إسرائيليين. ومع ذلك، لا يعتبر الإسرائيليون ما حدث مجزرة، أو ببساطة لا يتذكّرونه.

أُقيمت لـ «باروخ جولدشتاين» جنازة رسمية، ولا يزال قبره، في الضفّة الغربية المحتلّة، مقصدًا للحجّ. مثل هذه الفظائع عانى منها الفلسطينيون كثيرًا منذ بداية الاحتلال، لكن كثيرين يرفضون رؤيتها، وكأنهم يرفضون الفهم.

وفي الخليل أيضًا تقع إحدى آخر مصانع الكوفيّة التي لا تزال تعمل حتى اليوم؛ وهي كوفيّات جميلة منسوجة يدويًا. تاريخيًا كانت الخليل مدينة تجّار، مشهورة كذلك بالخزف والزجاج المنفوخ، أمّا اليوم فهي منكمشة على ذاتها، منهَكة وصامتة.

الشارع الرئيسي في الخليل، شارع الشهداء، الذي كان يومًا مزدحمًا ومفعمًا بالحياة، مغلق منذ زمن. يستطيع الفلسطينيون العيش فيه، لكن لا يُسمح لهم بالمشي فيه. وقد قام الجيش بإغلاق أبواب البيوت والمتاجر بالجدران، فاضطرّ كثيرون إلى بناء جسور صغيرة للانتقال من بيت إلى آخر. وتُرى مشاهد عبثية: أطفال يتأخّرون عن المدرسة، فيتسلّقون البوابات، ويُلاحَقون ويُوبَّخون أو يُضرَبون على يد الجنود.



رحلةٌ أخرى قمنا بها مع «أبو حسن» كانت إلى نابلس، في شمال الضفّة الغربية. جميع المدن الفلسطينية تضمّ «المدينة» أو «المدينة القديمة»، أي الجزء التاريخي المحاط بالأسوار، لكن نابلس فريدة لأنها تقع في منطقةٍ جبلية؛ فهي محاطة بالجبال، كثيرة الخضرة، ومشهورة بزيت الزيتون الذي يُصنَع منه أيضًا الصابون، وبالكنافة، وهي حلوى فلسطينية تقليدية شهيرة بقدر ما هي لذيذة. «كنافة نابلس شيءٌ سحريّ» هكذا قال لي عددٌ من الأصدقاء في القدس. وكانوا على حق.

تُحضَّر الكنافة من جبن ماعز طريٍّ حلو، يُغطّى بعجينة كنافة (كاتايفي)، وهي نوع من عجين الفيلو على هيئة خيوط طويلة جدًّا، ثم تُسقى بالعسل الساخن، أو بماء الورد أو زهر البرتقال. تُخبَز في صوانٍ دائرية كبيرة، ثم تُقطّع إلى مُعيَّنات أو مثلّثات، وتُؤكل مع الشاي خلال ساعةٍ من خروجها من الفرن. حتى مجرّد مشاهدة تحضيرها تجربةٌ بحدّ ذاتها.

وفي نابلس أيضًا أُتيحت لنا الفرصة للقاء أشخاصٍ متعدّدين ومناقشتهم من أجل فهم واقع المكان بصورةٍ أعمق وأقرب. فعلى سبيل المثال، التقينا بعددٍ من السجناء السياسيين السابقين الذين اعتُقلوا لمجرّد احتجاجهم على الجنود، أو مطالبتهم بحرية شعبهم، أو مشاركتهم فيما يُسمّى «أنشطة سياسية».

وقد أخبرونا أنّ عمدة نابلس في ذلك الوقت، عدلي يعيش، كان ينتمي إلى «حماس»، وهي حركة وطنية إسلامية تأسّست في أواخر ثمانينيات القرن الماضي من رحم التقليد السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال الانتفاضة الأولى. وعلى مرّ السنين مثّلت «حماس» في آنٍ واحد شكلًا من أشكال المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، عبر «كتائب القسّام» — المسؤولة عن عددٍ كبير من الهجمات المأساوية ضدّ مدنيين وعسكريين إسرائيليين، بلغت ذروتها في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ — وكذلك حزبًا سياسيًا. ففي عام ٢٠٠٦ فازت «حماس» بالانتخابات التشريعية الفلسطينية متقدّمةً على «فتح»، الحزب المنافس الذي تأسّس في أواخر خمسينيات القرن الماضي بمبادرة ياسر عرفات وغيرِه من المنفيين الفلسطينيين. وبعد أن لم يعترف المجتمع الدولي بنتيجة الانتخابات، اندلعت اشتباكاتٌ عنيفة بين «حماس» و«فتح»، انتهت في عام ٢٠٠٧ بسيطرة «حماس» على قطاع غزة، التي لا تزال تحتفظ بها حتى اليوم رغم الدمار المستشري، فيما تحكم «فتح» الضفّة الغربية.

ومع «أبو حسن» أيضًا زرنا، للمرّة الأولى — وقبل أن أذهب إليها لاحقًا في إطار عملي مع الوكالة التي كنتُ أعمل لديها — مخيّمَي بلاطة وجنين للاجئين، في شمال الضفّة الغربية. فبعد عام ١٩٤٨، حين طُرد الفلسطينيون من بيوتهم على يد الميليشيات اليهودية التي اندمجت لاحقًا في جيش الدولة الإسرائيلية الوليدة، أصبح هذان المخيّمان من أكبر مخيّمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلّة. فقد توجّه جزءٌ من النازحين القادمين من منطقة الجليل أو من ساحل حيفا إلى لبنان، لكن أعدادًا هائلة استقرّت بدلًا من ذلك في بلاطة وجنين، بانتظار اليوم الذي سيتمكّنون فيه من العودة إلى ديارهم.

عاشت الجيلُ الأوّل في الغالب على هذا النحو، في الخيام، مترقّبًا العودة الموعودة. أمّا الجيل الثاني فكان جيل المقاومين والمقاتلين: أوّل من أدرك أنّ أحدًا لن يساعدهم. لا العرب ولا الأمم المتحدة كانوا لينتشلوا هؤلاء من المخيّمات، فضلًا عن انتشالهم من قبضة الاحتلال. وهكذا أصبحت تلك المخيّمات مهدَ المقاومة المسلحة في الضفّة الغربية.

تعود المقاومة الفلسطينية إلى الحقبة البريطانية. أمّا المقاومة ضدّ إسرائيل فتتبلور منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، حين ظهرت حركات مقاومة عدّة مثل «فتح»، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (FPLP)، و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (FDLP)، التي انضمّت لاحقًا أو تحالفت ضمن «منظمة التحرير الفلسطينية» (OLP)، لتشكّل العمود الفقري للمقاومة المسلحة. وكانت جميع هذه الفصائل متجذّرة بقوّة في مخيّمات اللاجئين، ولهذا السبب تُعدّ بلاطة وجنين من أكثر المناطق التي يستهدفها الجيش الإسرائيلي بشكلٍ متكرّر. وقد تمكّنّا من رؤية كلّ ذلك من الداخل، لأنّ مخيّم جنين كان لا يزال قائمًا، رغم أنّ جزءًا كبيرًا منه كان قد دُمّر على يد الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية، ثم أُعيد بناؤه بتضحياتٍ كبيرة. ومنذ يناير ٢٠٢٥ تعرّض المخيّم لقصفٍ إسرائيلي كثيف، وخلال بضعة أسابيع فقط أصبح نحو عشرين ألف شخص بلا مأوى.

عن فلسطين التي كانت، والتي كنّا نتحدّث عنها طويلًا مع أبي حسن، ومعه توطّدت علاقتنا كثيرًا مع مرور الوقت. كانت صداقتنا عملية تفاعُلٍ متبادل: دخل هو حياتنا ودخلنا نحن حياته، باحترامٍ متبادل، وبقبولٍ أيضًا لوجود أشياء لم نكن نفهمها غريزيًا في البداية. فأبو حسن، في الواقع، لم يكتفِ بأن يصحبني لرؤية المستوطنات في الضفّة الغربية؛ بل كان يرافقني في أرجاء المدينة ويساعدني على فهم أيّ المنتجات تأتي من المستوطنات وأيّها لا يأتي، وما الذي كان من الأجدر شراؤه في المتاجر لدعم الفلسطينيين، وما الذي ينبغي عدم شرائه إطلاقًا. وبعد عامٍ واحد، أصبحت لديّ فكرة واضحة إلى حدٍّ كبير عمّن هم التجّار العاديون ومن هم «المتعاونون»، أي أولئك الذين كانوا يتعاملون تجاريًا مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي كان يفرض بيع منتجات المستوطنات، ويمنع دخول البضائع الفلسطينية المنتَجة في الضفّة الغربية إلى القدس (أما غزة، فلا مجال حتى للتفكير بها).

وكان أبو حسن أحد الأصدقاء الذين لجأنا إليهم عندما انتقلنا للعيش في القدس، لنفهم أيّ البيوت التي عُرضت علينا للإيجار كانت قد انتُزعت من الفلسطينيين عام ١٩٤٨، كي نتجنّبها.

وإلى جانب الجولات التي كان ينظّمها لنا في بدايات إقامتنا في فلسطين، كنّا نجده دائمًا في المِهباش، وكنّا نتساءل إن كان المكان ملكه؛ ثم اكتشفنا لاحقًا، عبر السنوات، أنّه لم يكن كذلك، لكنه كان بمثابة بيته الثاني.

كنّا نذهب إليه نحن أيضًا بسرورٍ كبير، ونصطحب معنا جميع أصدقائنا، رغم أنّ الطعام لم يكن نقطة القوّة في المكان، ورغم أنّ الشبّان الذين كانوا يخدمون الطاولات لم يبدوا مهيّئين كثيرًا لذلك العمل. وقد استغرقني بعض الوقت لأفهم أنّ سلوكهم الذي بدا أحيانًا قليل الترحيب له أسبابه؛ بل أكثر من سبب. فهؤلاء الشبان لم يأتوا فقط من بيئات ثقافية تقليدية، ووجدوا أنفسهم مضطرّين إلى تقديم الكحول أو الابتسام لأشخاصٍ موجودين هناك، على أرضهم، من دون فهمها أو احترامها حقًا؛ بل كانوا، إلى جانب ذلك، قادمين جميعًا من أوضاعٍ مروّعة، ومن صدماتٍ كبيرة ما زالوا يحملونها على أكتافهم. فالأشخاص الذين كانوا يعملون طهاةً أو نُدُلًا في المِهباش لم يكونوا في الغالب محترفين، بل شبّانًا مرّوا بتجارب حياة قاسية، وكان ذلك المكان يمنحهم فرصة.

كثيرٌ من الفلسطينيين يختبرون، في سنّ الطفولة والمراهقة الهشّة، الاعتقال في السجون الإسرائيلية. فمنذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠٠٦، اعتقلت واحتجزت إسرائيل أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني، بينهم قاصرون، ومن البديهي أنّ فرص العمل تكون محدودة جدًا لمن يخرج من سجنٍ إسرائيلي. وهكذا، وفي سعيه لمساعدة هؤلاء الشبّان، كان أبو حسن يوجّههم ويضعهم على الطريق، بأن يبدأوا العمل في المكان الذي أصبح عمليًا مقرّه الأساسي. وهذا هو سبب الظلّ الذي كان يرافق بعض نُدُل المِهباش.

بالنسبة إليّ، ولمكس، ولأصدقائنا وزملائنا الأقرب، كان ذلك المكان ملجأً، وكنّا سعداء بأن نعيشه كنقطة التقاء لنا، لأننا كنّا نراه أيضًا وسيلة عملية جدًا لتقديم مساهمتنا المتواضعة في الحياة الصعبة للفلسطينيين في القدس الشرقية. لم يكن يهمّ إن لم تكن الخدمة بمستوى دليل ميشلان، أو إن كانت تفوح رائحة القلي المختلطة برائحة الشيشة، التي كانت أصلًا الحجّة التي كان أصدقاؤنا أحيانًا يحتجّون بها محاولين أخذنا إلى مكانٍ آخر: «لماذا يجب أن نذهب دائمًا إلى ذلك المكان الذي نخرج منه وتفوح رائحة ملابسنا؟». لكن، بطريقةٍ أو بأخرى، كان ماكس ينجح دائمًا في إقناعهم في النهاية.

*****

في خضمّ أحاديثنا الطويلة التي لا تنتهي، كان أحد المواضيع التي تعود مرارًا وبقوّة هو الاعتقال. ولاحقًا، عند إعداد تقريري الثاني للأمم المتحدة بعنوان: «الحرمان التعسّفي من الحرية في الأرض الفلسطينية المحتلّة: التجربة الفلسطينية داخل السجون وما بعدها»، أُتيحت لي الفرصة لإجراء أبحاث أعمق بكثير حول هذا الموضوع، وقد تكشّفت منها معطيات مروّعة.

في هذا التقرير، الذي قُدِّم إلى مجلس حقوق الإنسان في يوليو ٢٠٢٣، عرّفتُ مفهوم carcerality («المنظومة السجنية» أو «الطابع السجني») بوصفه حرمانًا تعسّفيًا ومنهجيًا من الحرية: نظام حبس واسع النطاق يخنق كلّ جانب من جوانب الحياة الفلسطينية. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل كانت قد رفضت، للمرّة الألف، منحي حقّ الوصول إلى فلسطين، فقد أجريتُ، من أجل إعداد التقرير، تحقيقًا استمرّ أكثر من ستة أشهر، كشف أنّ هذا التحكّم يُمارَس على ثلاثة مستويات:

١. المستوى المادي: عبر الحواجز، والجدران، وحصار غزة، الذي حوّل المنطقة بأكملها إلى سجن مفتوح السماء.

٢. المستوى البيروقراطي: من خلال منظومة قيود تنظّم وتحدّ من كلّ حركة.

٣. المستوى الرقمي: بفضل تقنيات المراقبة التي ترصد السكان بشكل دائم.

تحدث عمليات السجن كثيرًا من دون توجيه اتهامات، ولا محاكمات عادلة. فالنظام القضائي الإسرائيلي يضمن للمستوطنين تطبيق القانون المدني، بينما يطبّق على الفلسطينيين القوانين العسكرية. هذا فضلًا عن الظروف العبثية والمهينة التي يُحتجز فيها الأطفال واليافعون، وأشكال العنف والابتزاز الخاصة التي تتعرّض لها النساء وأفراد مجتمع الميم (+LGBTQ)، وحقيقة أنّ التعذيب لا يزال واسع الانتشار داخل السجون. هذا هو المشهد القائم. ممارسات تنتهك بوضوح حقوق الإنسان، وكان ينبغي ملاحقتها بوصفها جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. فأيّ شرعية يمكن أن يتمتّع بها نظام قانوني يعامل شعبًا بأكمله بوصفه تهديدًا جماعيًا؟

وإلى جانب أرقام الفلسطينيين المعتقلين — وهي أرقام مخيفة، لأنّ الاعتقال والسجن، في أيّ ظرف، يتركان أثرًا دائمًا في الإنسان — ركّزتُ بشكل خاص على الواقع المروّع لاعتقال القاصرين على يد إسرائيل.

إنّ اعتقال الأطفال أداة مركزية في منظومة القمع، وأحد الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل لملاحقة الفلسطينيين وسلبهم حقوقهم الأساسية. فالاضطهاد، أي الحرمان «المتعمّد والخطير» من الحقوق الأساسية بسبب الهوية الجماعية، يُعدّ جريمة دولية معترفًا بها في نظام روما الأساسي (الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية المختصّة بجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والعدوان، والإبادة الجماعية).

إنّ اعتقال طفل أو يافع — وغالبًا ما يتمّ ذلك في سواد الليل — بتهمٍ مثل رشق الحجارة على الجنود الإسرائيليين، أو على مركبات الجيش، أو على المستوطنين، ثم تعذيبه وإجباره على الإدلاء بمعلومات عن سكّان مدينته أو حيّه، هو تجربة تترك ندوبًا لا تزول، وتُطلق سلسلة من العواقب التي تطبع حياته إلى الأبد. أوّل هذه العواقب هو التعرّض لعنفٍ من هذا النوع، غالبًا من دون وجود أحد الوالدين أو محامٍ، ما يترك القاصرين وحدهم وضعفاء: يتعرّضون للإهانة، والتهديد، والصفع، والضرب، ويُحرَمون من أيّ وسيلة للدفاع عن أنفسهم. وغالبًا ما تُكبَّل أيديهم وأرجلهم إلى الكراسي ويُتركون على هذه الحال لفترات طويلة، يتألّمون، ولا يُسمح لهم بالذهاب إلى الحمّام، فيتبوّلون على أنفسهم ويُسخَر منهم بسبب ذلك.

وقد حدث في حالات عدّة أن وُضع بعض الفتية في الحبس الانفرادي لأكثر من أسبوعين. لكن معايير الأمم المتحدة لمعاملة السجناء تنصّ على أنّ الحبس الانفرادي لأكثر من خمسة عشر يومًا يُعدّ شكلًا من أشكال التعذيب، وهو محظور صراحةً بحقّ البالغين، فكيف بالقاصرين. لا ينبغي سجن الأطفال أصلًا: فالسجون ليست مكانًا لهم، ولا سيّما السجون العسكرية، وهي المكان الذي يُحتجز فيه الفلسطينيون عادةً. وعلى مدى سنوات، أصدرت منظّمات دولية عدّة توصيات تطالب بأن يحترم نظام الاعتقال العسكري الإسرائيلي حقوق الطفل. لكن، وبحسن نيّة مفرطة، كان ذلك خطأً. إذ كان ينبغي الإصرار ببساطة على أنّ الأطفال لا يجوز اعتقالهم من قبل الجنود، ولا اتهامهم بجرائم فضفاضة يحدّدها أوامر عسكرية ذات طبيعة تعسّفية، ولا محاكمتهم أمام محاكم عسكرية. وبدلًا من ذلك، انتهى الأمر بمحاولة جعل الاحتلال أكثر «قبولًا». لكن كيف يمكن أصلًا اعتبار احتلال يُستخدَم كأداة قمع دائم أمرًا مقبولًا؟

على مرّ السنوات، حضرتُ غير مرّة محاكمات لقاصرين، وتمكّنتُ من رؤية وحشيّتها العبثية بعينيّ. كان الأطفال يُقادون إلى قاعة المحكمة وهم مكبّلون بالسلاسل؛ وكان المشهد يعيد إلى ذهني صور العبيد في معسكرات العمل. صغار، ضعفاء، مُنهَكون، متأثّرون عاطفيًا بفكرة أنّهم، للمرّة الأولى منذ اعتقالهم، سيتمكّنون من رؤية ذويهم خلال هذه الجلسات التي لا تدوم في النهاية سوى دقائق قليلة. وكان القاضي في الغالب لا ينظر إليهم أصلًا؛ يسمع التهمة — «ألقى حجرًا» — ثم يُصدر حكمه: سنتان سجن. ثلاث سنوات سجن. وهكذا دواليك. قاضٍ «كريم»، إذا ما اعتبرنا أنّ عقوبة رشق الحجارة بحقّ الفلسطينيين قد تصل إلى عشر سنوات (وعشرين سنة إذا ثبتت «نيّة إلحاق الأذى بشخص ما»).

بعد كابوس من هذا النوع، كيف يمكن الاستغراب إذا عاد الأطفال الفلسطينيون إلى بيوتهم وهم مصدومون نفسيًا، لا يريدون الخروج، يخافون، يتبوّلون في الفراش، ويُظهرون اضطرابات أو سلوكيات عنيفة؟ نحن نتحدّث عن فتية في الثانية عشرة، أو الثالثة عشرة، أو الرابعة عشرة من العمر، لكن يُعتقل أيضًا أطفال أصغر من ذلك. لقد وُجد أطفال في الخامسة أو السادسة اقتيدوا في مركبات عسكرية إسرائيلية؛ ربما لم يُحتجزوا طويلًا، لكن جرى استجوابهم ثم إعادتهم إلى بيوتهم (يكفي البحث على الإنترنت لرؤية ذلك). العواقب كارثية، والرسالة واضحة تمامًا: «أنت تحت سيطرتنا. لستَ حرًّا».

كيف يمكن، في وضع كهذا، الحديث عن «صراع» بوصفه مرادفًا للحرب؟

فالصراع يفترض وجود طرفين متقاربين نسبيًا. إسرائيل وفلسطين ليستا كذلك: إحداهما هي القوّة المحتلّة، والأخرى واقعة تحت الاحتلال؛ إحداهما هي المستعمِر، والأخرى هي المستعمَرة، الموضوعة في حالة تبعية بنيوية، وضحية منظومة من التحكّم والفصل. لا، هذا ليس صراعًا: في أقصى الأحوال يمكن النظر إليه بوصفه صراعًا مع الإنسانية نفسها.

إضافةً إلى ذلك، وإلى تفاقم وضع القمع الواقع على الشعب الفلسطيني، تُضاف — على نحوٍ يبدو متناقضًا — إلى جميع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي السلطةُ الوطنية الفلسطينية نفسها، وهي مؤسسة سياسية أُنشئت عام ١٩٩٣ في أعقاب اتفاقيات أوسلو.

ومؤسفٌ أنّ هذه الاتفاقيات، الموقَّعة بين إسرائيل و«منظمة التحرير الفلسطينية» (PLO)، والتي كان يُفترض نظريًا أن تمثّل أول اعتراف متبادل بين الطرفين وأن ترسم مسارًا نحو قيام الدولة الفلسطينية، لم تُنتج للفلسطينيين أيّ نتيجة ملموسة، سوى تعزيز منظومة

السيطرة التي جعلت الاحتلال أكثر شراسةً في الاستيلاء على الأرض وفي قمع الوجود الفلسطيني. فالدولة الموعودة قد أُعلنت وقامت شكليًا (بل إنّها معترف بها من قِبل مئة وخمسٍ وثلاثين دولة عضوًا في الأمم المتحدة)، لكنها لم تتحقّق عمليًا قطّ: إذ استمرّ الاحتلال الإسرائيلي، واتّسع جغرافيًا، وتواصلت إقامة المستوطنات في الأرض المحتلّة، ما فاقم إجراءات الهيمنة والقهر.

لكن، حتى لو كانت اتفاقيات أوسلو قد طُبّقت كما وُقّعت، فإنّها كانت قائمة أصلًا على اختلالٍ شديد في ميزان القوى بين الطرفين، يسمح لإسرائيل بالحفاظ على السيطرة الفعلية على الأرض، ولا يترك للفلسطينيين سوى حكمٍ ذاتيٍّ مجزّأ، منزوع السيادة الحقيقية. وقد أشار إلى ذلك كثير من الباحثين الفلسطينيين والإسرائيليين، مثل إدوارد سعيد، و«تانيا راينهارت» (Tanya Reinhart)، و«إيلان بابيه» (Ilan Pappé)، وكذلك تقارير منظمات مثل المنظمة الإسرائيلية «بتسيلم» (B’Tselem). فعلى الرغم من كونها محطة رمزية مهمّة، فإنّ مفاوضات أوسلو لم تُخضع بنية السيطرة الإسرائيلية لأيّ مساءلة حقيقية.

ولهذا يرى كثيرون أنّ هذه الاتفاقيات هي التي أضفت شرعية على الاحتلال، من خلال تحويل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى كيان إداريّ يدير السكان في بعض المناطق، لكنه في المجمل خاضع للمراقبة والهيمنة العسكرية الإسرائيلية. وفعليًا، وبصرف النظر عن النية المعلَنة بمنح السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية والأمنية الكاملة في المدن الكبرى (المعروفة بالمنطقة «أ») والاكتفاء بالسيطرة المدنية في المناطق المحيطة بها (المنطقة «ب»)، فإنّ الدور الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، بحسب اتفاقيات أوسلو، هو التنسيق الأمني مع إسرائيل. لكن أمن مَن؟ الجواب واضح.

يرى كثير من الفلسطينيين في السلطة الوطنية الفلسطينية عائقًا أمام تحقيق تقرير المصير، وهو ما يزيد للأسف من حدة الانقسام الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الفلسطيني.

اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، لا يملك الفلسطيني الكثير من البدائل لمستقبله. فممارسة أبسط شؤون الحياة اليومية تعني الاصطدام بالإسرائيلي، وليس من النادر أن ينتهي ذلك بالسجن أو القتل. وحتى الانخراط في العمل السياسي يقود إلى المصير نفسه.

هناك شخصيات مثل خالدة جرّار، نائبة منتخبة ديمقراطيًا عام ٢٠٠٦ وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني، تتعرّض للاعتقال المتكرّر بذريعة «الأمن». وفي عام ٢٠٢١، بينما

كانت محتجزة من دون تهمة ومن دون محاكمة، لم تسمح لها إسرائيل حتى بالخروج لحضور جنازة ابنتها سُهى، التي توفّيت شابّة إثر نوبة قلبية.

إنّ الاعتقال على يد الجيش الإسرائيلي يحوّل الفلسطينيين إلى سجناء سياسيين: فهم لا يُعتقلون بسبب جرائم جنائية، بل لأنّ التهمة — إن وُجّهت — تكون في الغالب ذات طابع سياسي. ومنذ عقود، توجد تضامنٌ اجتماعيّ طبيعي بين المجتمع الفلسطيني والسجناء، الذين يُنظر إليهم في كثير من الأحيان بوصفهم مناضلين. وكان دعم السجناء وعائلاتهم أولوية لدى «منظمة التحرير الفلسطينية» سابقًا، ثم لدى السلطة الوطنية الفلسطينية أيضًا.

غير أنّه حتى فبراير ٢٠٢٥، وتحت ضغط الولايات المتحدة، أوقفت السلطة الوطنية الفلسطينية دعمها للأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم. وقد حرم ذلك عددًا كبيرًا من الناس من مساعدة أساسية، إذ إنّ المعتقلين غالبًا ما يكونون معيلين لأسرهم، ما يترك العائلة بأكملها بلا موارد. ولهذا كان أبو حسن حريصًا إلى هذا الحدّ على تشغيل أولئك الشبّان في «المِهباش».

صحيحٌ أنّ المقاومة قد تكون عنيفة، ومن المؤكّد أنّ المدنيين يجب أن يُحمَوا من العنف في جميع الأحوال. ولستُ هنا لتبرير أيّ جريمة قد يكون فلسطينيون ارتكبوها بحقّ مدنيين إسرائيليين خلال سنوات طويلة من القمع. لكن تخطر في بالي مقولة «برتولت بريخت» (Bertolt Brecht)، التي أجدها شديدة الملاءمة في هذا السياق، كما في غيره من حالات القمع البنيوي والممتدّ: «يُعرَف النهر الذي يجرف كلّ شيء على أنّه عنيف، لكن لا أحد يصف بالسّاعين إلى العنف الضفافَ التي تكبحه».

لقد حان الوقت لمعالجة العنف من جذوره، بإزالة أسبابه البنيوية، والتي تتمثّل في فلسطين أساسًا في القمع ونظام الفصل العنصري.

«جورج»: ماذا يعني العيش في القدس؟

في المحصلة كان كلّه مجرد طوب في الجدار.

في المحصلة كنتم جميعًا مجرد طوب في الجدار.

— «بينك فلويد»

القدس بالنسبة لي مدينة شديدة التديّن، لكنها قليلة الروحانية إلى حدّ كبير؛ بل إنني كثيرًا ما شعرت بأن الدين الذي يخنق الروح هو ما يُستنشَق هناك تحديدًا، على الرغم من أن عددًا هائلًا من الناس — من يهود ومسلمين ومسيحيين — يعيشونها بوصفها مركز ثقل إيمانهم.

جغرافيًا هي مدينة مثل كثيرات غيرها؛ أمّا سياسيًا فهي مدينة منقسمة إلى اثنتين، وإذا ما عُرفت جيدًا فهي مدينة متشظّية، ابتداءً من «طريق رقم واحد» (Road Number One)، وهو شارع يعبرها من الشمال إلى الجنوب ويؤدي وظيفة خطّ ترسيم بين المناطق ذات الغالبية العربية شرقًا وتلك اليهودية غربًا. اليوم صار هذا الشارع مُعَمَّرًا ومندمجًا في النسيج الحضري (في الشرق يمرّ قرب باب دمشق، الشيخ جرّاح، موسرارة...)، لكنه كان في وقتٍ ما خطًّا مهمًا للفصل الجسدي رسمته حرب عام ١٩٤٨، وكذلك خطًّا ثقافيًا وسياسيًا داخل المدينة، ما تزال تحتفظ بسببه بقيمة رمزية وتاريخية قوية.

في عام ١٩٤٧، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يُسمّى «خطة التقسيم» (Partition Plan)، وهي خطة كانت تنصّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين، مع تخصيص نحو ٥٥٪ من الأراضي للدولة العبرية المستقبلية (مع أن اليهود كانوا أقل من ٣٥٪ من السكان ولم يكونوا مالكين فعليًا إلا لنحو ٦٪ من الأرض)، ومنح الـ ٤٥٪ المتبقية للفلسطينيين، الذين كانوا في ذلك الوقت، فرادى أو جماعات، يملكون ٩٤٪ من الأرض.

رُفِضَت الخطة من قِبَل القادة الفلسطينيين والدول العربية، الذين اعتبروها غير عادلة، وأدّى ذلك إلى حرب أهلية، انتهت لاحقًا بصراع عام ١٩٤٨ بعد إعلان قيام دولة إسرائيل.

تركّزت المعارك بين الميليشيات الصهيونية والقوات الفلسطينية والعربية على نقاط استراتيجية، من بينها الطريق الذي كان يربط تل أبيب (التي كانت آنذاك مستوطنة لليهود القادمين من أوروبا الشرقية هربًا من الاضطهاد) بالقدس: وهو ما سيُعرف لاحقًا باسم «طريق رقم واحد» (Road Number One).

خلال الصراع الذي اندلع في مايو ١٩٤٨، وفيما كانت الأمم المتحدة قد حددته بوصفه إقليم الدولة العبرية، كانت إحدى العقد الحاسمة هي المنطقة المحيطة بمدينة اللطرون، التي شهدت اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية والفيلق العربي الذي تدخّل آنذاك من الأردن.

بعد هدنة عام ١٩٤٩، رُسِم خط وقف إطلاق النار المعروف بـ «الخط الأخضر» تحديدًا في تلك المنطقة، ولا يزال «طريق رقم واحد» تتبعه حتى اليوم في بعض المقاطع، مواصلةً ترسيم الفصل بين أحياء فلسطينية مثل الشيخ جرّاح والحيّ اليهودي الأرثوذكسي المقابل لها مباشرة، الواقع خلف «طريق رقم واحد» في المنطقة الإسرائيلية من القدس الغربية.

في خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة، كان يُتَصوَّر أن تكون القدس «كوربوس سيباراتوم» (corpus separatum)، أي مدينة تحت إدارة دولية؛ إلا أن ذلك لم يتحقق أبدًا على أرض الواقع. فقد كان من المقرر أن تُمنَح إسرائيل ٥٥٪ من فلسطين التاريخية، لكنها استولت بدلًا من ذلك على ٧٨٪، تاركةً لما سُمّي «الدولة العربية» التي تصورتها الأمم المتحدة — والتي عارضها العرب أنفسهم — نسبة ٢٢٪ فقط، وبذلك انتهكت بشكل جسيم شروط التقسيم. تلا ذلك اشتباكات بين الميليشيات الصهيونية والمقاومة الفلسطينية المسلحة، واعتداءات حقيقية على القرى، ولا سيما الفلسطينية منها، إلى جانب طرد أو نزوح قسري لنحو ٧٥٠ ألف فلسطيني: ما يُعرف بالنكبة.

في تلك المرحلة قُسِّمت القدس إلى قسمين: القسم الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية، والقسم الشرقي تحت السيطرة الأردنية، مع المدينة القديمة التي تقع مباشرةً بعد «الخط الأخضر» السابق (وهو الاسم الآخر لـ «طريق رقم واحد»، نسبةً إلى اللون الذي رُسِم به خط الهدنة مع الأردن). إن المدينة القديمة مذهلة. وهي محاطة بأسوار عتيقة، وتتكوّن من أربعة أحياء: الحيّ الأرمني، والحيّ اليهودي، والحيّ المسيحي، والحيّ المسلم.

خارج أسوار المدينة القديمة مباشرةً، من جهة الحيّ المسلم، يقع شارع صلاح الدين، حيث يوجد «المكتبة التعليمية» (Educational Bookshop)، أشهر مكتبة في القدس الشرقية: نقطة مرجعية سواء للأجانب مثلنا، أو للفلسطينيين الذين يملكون حق الوصول إلى القدس.

في الطابق الأرضي من «المكتبة التعليمية» توجد المكتبة بالمعنى الحرفي، والتي كانت (أو بالأحرى كانت موجودة إلى أن سُمِح لها بذلك) تضم مجموعة كبيرة من الكتب الحديثة والتاريخية عن فلسطين؛ وفي الطابق السفلي قاعة تُنظَّم فيها مؤتمرات، ومقهى صغير كان يُقدَّم فيه، عندما لا تكون هناك فعاليات، حلويات منزلية الصنع؛ بينما كان في الطابق العلوي فضاء للدراسة والعمل. كان «ماكس» — الذي كان في تلك الفترة يعمل عن بُعد مع منظمة إنجليزية — يرتاد المكان دائمًا: فقد أصبح مكتبه عندما انتقلنا للعيش هناك قادمين من جنيف. وفي أحد الأيام، إذ لاحظ أن الشخص الذي كان يجلس كثيرًا ليعمل إلى جانبه لديه عدد لا يُحصى من النوافذ المفتوحة في الوقت نفسه على شاشة حاسوبه، سأله ماكس: «لكن كيف تستطيع العمل بهذه الطريقة؟». هكذا تعرّف على «جورج» (George)، وهكذا وُلدت صداقتهم (وصداقتنا نحن أيضًا)، على حساب المغامرين الآخرين في المقهى: وبفضل نبرة أصواتهم القوية، أُطلق عليهما سريعًا لقب «ثنائي الملوّثين الضوضائيين» بامتياز.

جورج مهندس فلسطيني من القدس؛ شخص شديد الذكاء، لامع، ودافئ للغاية. درس في الولايات المتحدة، وعمل لسنوات في وادي السيليكون، وفي مطلع سنوات الألفين، بعد أن عاش هناك عشرين عامًا، قرر أن يترك كل شيء ويعود إلى وطنه ليساهم في بناء ما كان يأمل أن يصبح الدولة الفلسطينية الحرة.

في فلسطين، واجه جورج صعوبة في الحفاظ على عمل يليق بتكوينه العلمي، ولا سيما بسبب استقلاليته الفكرية. كان يجد مشقة كبيرة في العمل مع المنظمات الدولية، حيث كان يُتوقَّع من الفلسطيني ألا يتحدث عن الاحتلال والفصل العنصري. وكانت الفكرة السائدة، إلى حدّ ما، هي: «إذا أردت أن تعمل معنا [أي نحن الغربيين أصحاب المال]، فعليك أن تلتزم بقواعد سلوكنا». لكن جورج كان لامتثاليًا، وفوق ذلك شخصًا مبدئيًا، يصعب إخضاعه لعملية نزع التسييس التي يفرضها المانحون الغربيون. وبالطبع كان العمل مع الإسرائيليين أكثر تعقيدًا، لأن حتى أكثرهم تقدمية كانوا يحتفظون دائمًا بإحساس معين بالتفوق تجاه الفلسطينيين، وكان هو لا يحتمل فكرة أن يُعامَل بوصفه مستفيدًا من كرم الآخرين.

بالنسبة إلى الفلسطيني، فإن العيش في القدس يعني مواجهة يومية مع تداعيات التبعية البنيوية التي تفرضها إسرائيل، بدءًا من المصطلحات التي نميل نحن إلى اعتبارها بديهية، بينما هي في الواقع ليست كذلك.

فالمقابلة بين «العرب» و«اليهود»، على سبيل المثال، يمكن النظر إليها بوصفها صدى للفكر الصهيوني الذي يميل إلى تبسيط هذا الوضع الرهيب من الفصل العنصري في إطار عرقي-ديني، متجاهلًا البعد السياسي والاستعماري والوطني. إن تسمية الفلسطينيين على نحو عام بـ «العرب» — كما يحدث كثيرًا في الكتب المدرسية الإسرائيلية أو في وسائل الإعلام السائدة في العالم كله — يساهم في إنكار هويتهم الوطنية: فالإشارة إلى الفلسطينيين بوصفهم مجرد «عرب» قد توحي ضمنيًا بفكرة أن فلسطين غير موجودة، وأن الفلسطينيين مجرد ضيوف مؤقتين أو، الأسوأ من ذلك، اختراع.

فماذا يمكن أن يعني لفلسطيني مقدسي أن يعيش طوال اليوم، كل يوم، غارقًا في هذا التوتر الذي يطال كل شيء، بما في ذلك الكلمات التي تبدو في ظاهرها الأكثر ابتذالًا، لكنها، عند التمعّن، ليست كذلك على الإطلاق؟

أعزّ أصدقائنا، الذين تركوا أثرًا عميقًا في حياتنا وساعدونا على التنقّل في الفضاء المعقّد للمدينة في تلك السنوات الأولى — إلى جانب أبو حسن — كانوا جورج وإبراهيم: روحين متكاملتين. أحدهما مسيحي والآخر مسلم؛ جورج مفعم دائمًا بالطاقة، كزجاجة شمبانيا فُتِحت لتوّها، وإبراهيم جادّ، مثقّف، وغالبًا صامت.

كان إبراهيم ينحدر من عائلة الحسيني، إحدى أهم العائلات في فلسطين، ومن سلالة النبي، ولا سيما من سلالة مفتي القدس، وهي شخصية جرى تشويهها بشدّة عبر سردية هدفت إلى نزع الشرعية عن دوره السياسي في سنوات إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين، وحصر صورته في الجدل المتعلق بقربه من ألمانيا النازية، مع طمس مركزيته في المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني وللصهيونية. في تلك الفترة كان إبراهيم يعيش في بيت ضخم وجميل جدًا في وسط القدس الشرقية، وكان يعمل صحافيًا لدى وسيلة إعلام غربية، وكان عليه أن يخوض كل يوم معركة حقيقية مع ضرورة وزن كل كلمة: فقول الحقيقة عن إسرائيل كان يعني المخاطرة بعدم النشر، أو الأسوأ من ذلك، فقدان العمل أو الاضطرار إلى تركه، كما يحدث لكثيرين.

لا أدري كيف كان يمكنني أن أعيش من دونهم ومن دون الأصدقاء الآخرين خلال تلك السنوات المكثّفة في القدس، التي كنت أشعر فيها كثيرًا بالإحباط. بعد ستة أشهر فقط كنت قد رغبت بالفعل في الرحيل، لأنني لم أعد أحتمل ذلك الثقل، وتلك الطاقة الخانقة، وذلك الفصل القسري والدائم الذي تفرضه حدود في آنٍ واحد سائلة وغير قابلة للاجتياز، أي نظام الفصل العنصري، حتى وإن لم أكن آنذاك قد امتلكت بعد تلك الكلمة.

كان يكفي، كل يوم، أن أعبر المدينة لأقوم برحلات كانت تتركني بلا كلمات.

أتذكّر أنه بعد أيام قليلة من تعرّفي إلى إبراهيم ذهبنا معه إلى حائط البراق: أحد أهم الأماكن المقدسة في اليهودية، والموقَّر بوصفه الجزء الوحيد المتبقّي من الجدار الذي كان يحيط يومًا ما بالهيكل الثاني في القدس، والذي دمّره الرومان في القرن الأول للميلاد بحسب بعض الروايات، أو لم يوجد أصلًا، أو لم يوجد في ذلك المكان بحسب روايات أخرى. بمحاذاة حائط البراق تقع المساحة التي تقوم عليها ساحة المسجد الأقصى، أحد الأماكن المقدسة في الإسلام.

وكما هو الحال مع كثير من مواقع القدس، يحمل هذا المكان أيضًا تاريخًا من العنف والمصادرة. ففي يونيو ١٩٦٧، ومع الاحتلال العسكري للقدس الشرقية من قبل القوات الإسرائيلية، وُضع الحيّ المغربي، الذي كان يقع مباشرة أمام حائط البراق، تحت سيطرة الاحتلال. وفي غضون ليلة واحدة، سُوّيت بالأرض المنطقة بأكملها، التي كانت تبلغ مساحتها عشرة آلاف متر مربع، وشُرِّد نحو ستمئة وخمسين من سكانها: جُرِّدوا من بيوتهم لإفساح المجال أمام الحجاج اليهود. وهي قصة لا تُروى لآلاف السياح والمؤمنين الذين يزورون هذا المكان المقدس كل عام.

في ذلك اليوم، كنا أنا وماكس وإبراهيم نمشي في المدينة القديمة، نتشارك هذه القصص ونحاول أن نتخيّل كيف كان يبدو ذلك المكان في الزمن الذي كانت فيه بيوت الماضي لا تزال قائمة، عندما لاحظنا، في لحظة ما، رجلًا كان يتحدث بطريقة متحمّسة إلى حدّ ما، كأنه بائع قدور يحاول جذب انتباه الحشد، أمام مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين بدوا سياحًا. أثار المشهد فضولي، لأن أحدًا لا يكون عادةً بهذا القدر من الحيوية في القدس. لا أحد من أولئك الذين كنت أراهم يوميًا، على الأقل: لا الفلسطينيون، الذين يسيرون دائمًا مطأطئي الرؤوس كي لا يلفتوا الانتباه قدر الإمكان، ولا اليهود الحريديم الذين يعبرون مسرعين دائمًا الحيّ العربي في طريقهم إلى الصلاة عند حائط البراق، ولا الجنود المنتشرون في كل مكان لمراقبة حياة الفلسطينيين.

وعندما لاحظ أنني كنت أحدّق فيه، نظر إليّ بابتسامة عريضة تكشف عن اثنين وثلاثين سنًا، وذراعيه مفتوحتان، كما لو كان «كيت وينسلت» على مقدّمة سفينة «تيتانيك» (Titanic)، ثم قال لي بلهجة أسترالية قوية: «مرحبًا بكم في إسرائيل!».

قلت له بابتسامة صغيرة: «فلسطين المحتلة. هذه فلسطين المحتلة، هذا الجزء هنا».

ردّ عليّ بحدّة: «فلسطين غير موجودة، هذا الجزء هو إسرائيل».

عندها سأله إبراهيم، الذي كان يسير إلى جانبي، بانفعال: «وإذا كانت فلسطين غير موجودة، فما أنا إذًا؟».

أجابه ذلك الرجل من دون أن يرمش له جفن: «أنت غير موجود».

كان شخصًا اكتشفنا بعد سنوات أنه أصبح قائدًا لإحدى أكثر منظمات المستوطنين عدوانية. كنّا قد صادفنا، من دون أن نعلم، رجلًا كان ينبغي، لو كنّا نعيش في عالم عادل، أن يكون في السجن منذ زمن طويل.

لم يكن جورج وإبراهيم دليلين سياحيين، لكن الخروج معهما كان يعني استكشاف المدينة القديمة بعيون جديدة. كنّا كثيرًا ما نقضي ساعات في الدردشة في الحديقة الجميلة التابعة لــ «النُزُل النمساوي» (Austrian Hospice)، وهي منشأة مخصّصة للحجّاج يعمل فيها عدد كبير من الشباب النمساويين. أو كنّا نذهب معًا إلى «المِهباش» (Mihbash)، وهو المكان الذي كان يتواجد فيه أبو حسن دائمًا، والذي كان قد دخل في مرحلة ما أيضًا بشكل فعّال في إدارة المكان.

في القدس الشرقية لم تكن هناك أماكن كثيرة مفتوحة مساءً، لكن خلال النهار كان يمكن العثور على العديد من الأماكن لتناول الفطور. صباح يوم السبت كان ماكس يحب أن يستيقظ على مهل، أمّا أنا، وكنت أكثر ميلاً للاستيقاظ باكرًا، فكنت أذهب غالبًا مع جورج إلى شارع صلاح الدين، إلى مكان صغير يُدخَل إليه عبر درج ضيّق. في الطابق السفلي كان هناك محل في غاية البساطة، بجدران مكسوّة ببلاط المطبخ، وطاولات بلاستيكية بيضاء، وكراسٍ بيضاء وسوداء، وثلاجة قديمة للمشروبات، ومنضدة عليها مقلاة تُحضَّر فيها الأطعمة الساخنة. هناك كنّا نتناول الفطور الفلسطيني الكلاسيكي: حمّص، وحمّص باللحم (يُقدَّم ساخنًا، مع اللحم) لجورج، وطماطم، وزيتون، وخيار، وأنواع مختلفة من الجبن مع زيت الزيتون، والكمية الهائلة التي لا غنى

عنها من الخبز لتغميسه في الزيت والزعتر. أتذكّر أنني في الأيام الأخيرة التي قضيتها في القدس كنت في منتصف حملي الأول، وكانت لديّ رغبة جنونية في الأطعمة الحارّة، فكنت ألتهم كريمة الحمص الساخنة وأتناولها مع الفلفل الأخضر الحار، الفلفل الأخضر اللاذع، بدلًا من الخبز (وهو ما أكسبني بين أصدقائي لقب «غزاوية»، أي «امرأة من غزة»، لأن هذه المفلفلات هناك تُستخدم بكثرة)، وكان المالكون مرعوبين من فكرة أن أشعر بسوء داخل المكان: كانوا يخشون اقتحامًا إسرائيليًا بسبب إيطالية حامل قد تتعرّض لتسمّم في محلّهم.

أحيانًا — ودائمًا برفقة جورج وإبراهيم وأبو حسن — كنّا نخرج مساءً إلى القدس الغربية. كنّا نذهب إلى مكان يُدعى «توي بار» (Toy Bar)، وكان واحدًا من نقاط اللقاء القليلة بين الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين في المدينة، حيث كانت الأمسيات الراقصة تتحوّل أحيانًا إلى حفلات يُرقص فيها فوق الطاولات حتى الصباح. كان كل شيء يتم ضمن دائرة لا تتجاوز بضع شوارع؛ وعلى مقربة كان هناك «الديوان» (Diwan)، وتعني بالعربية «الأريكة»، وهو نادٍ ليلي مع منسّق موسيقى ومساحة واسعة للرقص بحرّية. بعد كل ذلك التوتر المتراكم، كان الرقص فعلًا مُحرِّرًا، لكنني ما كنت لأذهب أبدًا إلى مكان لا يستطيع أصدقائي الفلسطينيون دخوله، وكان ذلك المكان بمثابة منطقة محايدة. وإضافة إلى ذلك، كان أمير، الشاب الإسرائيلي الذي يقف على المدخل، يعرف أبو حسن، وكان هذا كافيًا ليستقبلنا كما لو كنّا الباشا وحاشيته.

صحيح أنّ الجنود الإسرائيليين كانوا موجودين في الغالب، لكن ينبغي التذكير بأنّ معظم المواطنين الإسرائيليين اليهود هم جنود سابقون أو لاحقون. الخدمة العسكرية إلزامية لليهود، لا للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل: ثلاث سنوات للذكور وسنتان للإناث. وبعد الخدمة، يمكن استدعاؤهم للاحتياط حتى سن الأربعين، مع استثناءات قليلة. الإسرائيليون الذين يرفضون الانضمام إلى الجيش بوصفهم معترضي ضمير قد يُسجنون، حتى لأشهر.

ثم كان هناك «أوغندا» (Uganda)، وهو مكان افتتحه فلسطينيون من فلسطينيي عام ١٩٤٨، أيضًا في القدس الغربية — وقد أغلق أبوابه بعد وقت قصير من مغادرتنا القدس — وكان اسمه استفزازيًا: فأوغندا كانت أحد الأماكن التي طُرحت في مطلع القرن العشرين لتوطين اليهود الصهاينة وإقامة دولة عبرية، قبل أن تتبلور، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠–١٩٤٨)، إمكانية تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين.

ومن بين الأماكن الكثيرة التي كنّا نتمشّى فيها مع جورج، تبقى «طالبية» و«باقة» الأكثر رسوخًا في ذاكرتي: منطقتان متجاورتان في قلب القدس الغربية، حيث توجد اليوم، بين شوارع مشجّرة ومقاهٍ قد تبدو وكأنها تنتمي إلى أي مدينة غربية، بيوت رائعة. بيوت أنيقة للغاية، فريدة، بُنيت بين عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، تمزج الذوق العربي بتأثيرات عثمانية وأوروبية، وقد شيدتها عائلات فلسطينية ميسورة، لأن تلك كانت الجزء الغني من المدينة حيث كان اليهود والمسلمون والمسيحيون يعيشون معًا، قبل أن تفرّقهم الحرب وقبل وصول الصهيونية الأوروبية.

في معظمها هي مبانٍ من الحجر الفاتح — حجر القدس الكريمي اللون الذي يتوهّج عند الغروب بانعكاسات ذهبية، ومنه جاء لقب «مدينة الذهب» — مع نوافذ كبيرة مقوّسة غالبًا ما تُؤطَّر بمصاريع خشبية وأسقف عالية. كثير منها يطلّ على حدائق داخلية صغيرة بأرائك حجرية وأرضيات من البلاط الملوّن، وهي اليوم مخبّأة خلف بوابات حديثة، يتسلّل منها غصن أو خصلة متمرّدة من التين أو شجر الليمون. بعض البيوت لا يزال يحتفظ بأبوابه الأصلية، المتينة، المنحوتة يدويًا، بمقابضها النحاسية، وداخلها لا تزال الأرضيات من السيراميك المزخرف بأشكال هندسية أو زخارف نباتية، والنيشات الجدارية، والقباب، والمدافئ التي اختارها من قام ببنائها. لكن بعد عام ١٩٤٨ تعرّض معظم هذه البيوت لهجوم الميليشيات الصهيونية، وأُفرغت من سكانها، واضطر المالكون إلى الفرار على أمل العودة قريبًا. لكن لا؛ بعد سبعة وسبعين عامًا، ومع البيوت ما تزال قائمة، لا مجال حتى للحديث عن العودة.

وأثناء تجوالنا، أرانا جورج يومًا من الخارج البيت الذي صودر من جدّته، فسألته: «هل تريد أن نحاول أن نقرع الجرس ونطلب الدخول، لكي تتمكّن على الأقل من رؤيته من الداخل؟».

فأجابني بحزم: «دعينا من هذا. لقد جرّبت من قبل، ولا أريد أن أخبرك كيف عاملونا. الآن يسكنه هم، أو شخص يدفع لهم الإيجار، لأن هؤلاء «المالكين الجدد» في كثير من الأحيان لا يعيشون حتى في بيوتنا».

سمعتُ القصة نفسها مرات كثيرة. فلسطينيون يتمكّنون من العودة إلى أماكن طفولتهم، المنقولة عبر ذكريات آبائهم أو أجدادهم المُهجّرين — الناجين من النكبة — وعندما يصلون، غالبًا لا يجدون شيئًا. أحيانًا يكون المبنى قد سُوّي بالأرض، وأحيانًا حلّت محلّه منشآت جديدة؛ لكن ربما ما حدث لجورج يؤلم أكثر: أن يعود ويرى بيت عائلته لا يزال قائمًا، أن يحاول الدخول ولو لمجرّد إلقاء نظرة واحدة عليه في حياته، وأن يُطرَد بطريقة سيئة من قبل الأشخاص الذين

يسكنونه، والذين قد لا يكونون حتى المالكين الجدد، بل مستأجرين، كما كان يشرح لي. كثير من هذه البيوت، في الواقع، غالبًا ما تكون غير مأهولة، لأن كثيرًا من اليهود الإسرائيليين يحملون جنسية مزدوجة ويعيشون في الخارج. بل إنني كنت أعرف أشخاصًا يعملون في منظمات دولية استأجروا بيوتًا كانت مملوكة لفلسطينيين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨: أمر أراه شنيعًا، لكنه للأسف لم يعد يدهشني كثيرًا، لأن المغتربين — وأنا وماكس كنّا منهم — أكثر من كونهم رسل سلام لا يُمسّون، غالبًا ما يكونون منفصلين إلى هذا الحد عن الواقع بحيث لا يشعرون بأنفاس الأرض التي يمشون عليها. ومن دون معرفة حقيقية بالأماكن التي كانوا يعيشون فيها، كنت ألاحظ أن فكرة التواجد هناك في دور «المنقذ الأبيض» كانت تمنع كثيرين من زملائي وأصدقائي، ولا سيما أولئك الذين كانوا يعملون مع الأمم المتحدة، من مساءلة أنفسهم، وكنت أبدأ أرى في عملهم، وفي مجرد عيشهم على تلك الأرض، جزءًا من المشكلة التي كانوا، نظريًا، قد جاؤوا لحلّها.

في الواقع، على الرغم من أن طالبية وباقة منطقتان جميلتان، مليئتان بالأماكن والمطاعم اللطيفة، فقد مثّلتا بالنسبة إليّ دائمًا مكانًا للصراع الداخلي. لأن الاستيلاء الثقافي يُحَسّ هناك بقوة شديدة، ابتداءً من ذلك المزج الغريب بين المطبخ الفلسطيني والتأثيرات الأوروبية الشرقية. في قوائم الطعام نجد دائمًا حمّص، بابا غنوج، فلافل، زيت وزعتر، إلى جانب حساء اللفت، والكرنب... بالطبع، إن فكرة وجود اندماج، حتى على المستوى الغذائي، بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد تكون مثيرة للاهتمام، لو لم تحمل معها حتمًا طعم الفصل العنصري، ولو لم تكن إسرائيل البلد الذي يسعى أكثر من أي بلد آخر إلى محو الهوية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه شيطنتها. لذلك فإن مطبخ طالبية، بالنسبة إليّ، ليس اندماجًا، بل يرمز إلى تطبيع التطهير العرقي للفلسطينيين، والذي يتجلى أيضًا من خلال الاستيلاء غير المشروع على ما تبقّى من الثقافة الفلسطينية. ما لم تحدث معجزة، أخشى أننا سنحتاج إلى عقود قبل إزالة إحساس الامتياز والإساءة الذي يطبع اليوم كل شيء، بما في ذلك قوائم المطاعم.

ولهذا أرى أن الجهة الأخرى من المدينة، أي القدس الشرقية — وهي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية الخاضعة للاحتلال العسكري الإسرائيلي — تمثّل نوعًا من الحدود الاستعمارية: واقعًا موسومًا بالاحتكاك والصدام الدائم بين السكان الفلسطينيين المحليين (الأرمن، والمسيحيين، والمسلمين) وعملية «التهويد»، أي الفرض التدريجي للحضور والسيطرة والثقافة العبرية–الإسرائيلية، التي تطال جميع مجالات الحياة اليومية. وهذا لا يعني إنكار الإرث اليهودي العميق للقدس، بالنظر إلى عدد اليهود العرب الذين كانوا يعيشون في القدس قبل قيام إسرائيل.

لكن، كما يكتب كثير من المؤرخين، ومنهم مؤرخون إسرائيليون مثل «مناحيم كلاين» (Menachem Klein)، فإن العيش المشترك بين العرب اليهود من جهة، والمسلمين والمسيحيين من جهة أخرى، قد تضرّر مع انتشار الصهيونية منذ النصف الأول من القرن العشرين فصاعدًا. تلك الجراح لم تلتئم أبدًا؛ أو بالأحرى، لم تلتئم بعد.

وهنا تبرز واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية بالنسبة لغالبية الناس الذين لا يملكون معرفة معمّقة بتاريخ فلسطين. قضية ناقشناها كثيرًا، في أحاديثنا ونزهاتنا مع أصدقائنا الفلسطينيين، ولاحقًا في حياتنا مع أصدقاء إسرائيليين: من هم السكّان الأصليون الحقيقيون لتلك الأماكن؟ إن القول إن الفلسطينيين (المعرّفين بوصفهم غير اليهود الذين يعيشون في تلك الأرض، أو الذين تنبع قصتهم منها، في تلك البقعة التي نسمّيها مقدسة) هم سكّان أصليون فعلًا، لا يعني أن اليهود ليسوا كذلك.

في أواخر القرن التاسع عشر، بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تبدأ مرحلة أفولها، وكان جزء من الصهيونية الأوروبية يبرز محدّدًا مشاريع إنشاء دولة يهودية قائمة على الهجرة اليهودية وعلى السيطرة السياسية والثقافية على السكان المحليين، كانت فلسطين التاريخية موطنًا لسكان ذوي أغلبية مسلمة ساحقة، مع أقليات مسيحية ويهودية: كانوا جميعًا «عرب فلسطين». وبعد الاضطهادات في أوروبا الشرقية، ومع تصاعد التمييز المعادي للسامية في القارة بأسرها الذي أفضى إلى فظاعة الهولوكوست، هاجر آلاف اليهود تدريجيًا إلى ما كان في السابق إقليمًا عثمانيًا ثم أصبح لاحقًا تحت الانتداب البريطاني، ممثلين خطوة مهمة إلى الأمام في المشروع الاستعماري الصهيوني، الذي كان من بين آبائه المؤسسين النمساوي «تيودور هرتزل» (Theodor Herzl)، والروسيين «حاييم وايزمان» (Chaim Weizmann) و«فلاديمير زئيف جابوتنسكي» (Vladimir Zeev Žabotinskij)، والبولندي «ديفيد بن جوريون» (David Ben Gurion)، الذي أصبح عام ١٩٤٨ أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل.

«عَلياه» (Aliyah)، وهو مصطلح يعني «العودة» ويُستخدم لوصف الهجرة اليهودية إلى أرض إسرائيل، أصبح عنصرًا مركزيًا في الحركة الصهيونية ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر.

وعليه، من الصحيح القول إن في فلسطين كانت هناك جماعة يهودية سابقة على الصهيونية (تعادل أو تقل عن ١٠٪ من سكان تلك الحقبة)؛ ومن الصحيح القول إن غالبية اليهود الذين قدموا إلى فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل مباشرة وبعده بقليل، ولا سيما الناجون من

الهولوكوست، لم تكن أمامهم خيارات كثيرة، لأن كثيرًا من الدول الغربية أبدت تردّدًا في استقبالهم؛ فوجد آلاف منهم أنفسهم بلا ملجأ، مع مجتمعات مدمّرة وعائلات أُبيدت. ومن الصحيح كذلك الإشارة إلى أن كثيرًا من الإسرائيليين الذين يعيشون اليوم في المستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، ويحتلون بيوت الفلسطينيين وأراضيهم، يحملون أسماء ولهجات أمريكية وبلجيكية وفرنسية وأسترالية وكندية. وغالبًا لا هم ولا آباؤهم وُلدوا في إسرائيل، بل يأتون من مدن يعيشون فيها، من بين أمور أخرى، برغد واستعداد؛ ومع أنهم يعيشون في الخارج، فإنهم يحتفظون بملكية العقارات أو السيطرة عليها في الأرض المحتلة، مسهمين بذلك في المصادرة المنهجية لأملاك الفلسطينيين.

العيش في القدس يعني أيضًا أن تمرّ في الشارع وترى الأغراض الشخصية لعائلة مكدّسة على الرصيف، بينما يدخل شخص آخر ليعيش في بيتهم وكأن شيئًا لم يكن.

هناك طرق متعددة لاقتناء البيوت الفلسطينية بالنسبة للإسرائيليين. من حيث المبدأ، لا يوجد خطأ في الرغبة في شراء ملكية، لكن المشكلة هي أنه في القدس، كما في أماكن أخرى، لا نتحدث عن أفراد عاديين يقعون في حب بيت ويقررون شراءه، بل عن منظمات تعمل وفق مشروع سياسي واضح يهدف إلى «تهويد» ما تبقّى من فلسطين. أحد الرجال الرمزيين لهذا النظام، وأحد أكثرهم عدوانية، هو «دانييل لوريا» (Daniel Lauria): الشخص نفسه الذي كنت أنا وصديقي إبراهيم قد دخلنا معه في ذلك السجال عند حائط البراق. بعد سنوات تعرّفت إليه في فيلم وثائقي عن المستوطنين، يشرح فيه، بفخر، التزامه «بتسهيل» بيع وشراء بيوت الفلسطينيين وأراضيهم من أجل دعم «عودة» اليهود. وفي وثائقي يصف عمل «عطيرت كوهانيم» (Ateret Cohanim)، المنظمة التي يقودها لوريا، يظهر مستوطن آخر في مشهد أصبح واسع الانتشار، حيث تقول منى الكرد، الشقيقة التوأم لمحمد: «أنت تسرق بيتي!»، فيجيبها من دون أي خجل: «If I don't steal it, someone else is going to steal it» (إذا لم أسرقه أنا، فسيسرقه شخص آخر). ومع وجود أشخاص مثل لوريا، كيف يمكن إلقاء اللوم عليهم؟

مؤسسة «عطيرت كوهانيم» في الجوهر تعمل على إخلاء الفلسطينيين — غالبًا استنادًا إلى سندات ملكية شديدة الشك — أو على إقناعهم ببيع بيوتهم. بعضهم يقبل بذلك بدافع اليأس، ليُنبَذ لاحقًا من المجتمع، فيبيع سرًا ثم يفرّ إلى الخارج؛ بينما يُطرَد آخرون ببساطة.

حتى عندما تكون عمليات الاستحواذ قانونية، فإنها تظل جزءًا من احتلال، لأنها تعتمد على أدوات قمعية. وفوق بيتنا في القدس مباشرة كان هناك مستوطنون، وكانت مظاهر وجودهم تُعرَض دائمًا عبر حراس أمن، وأعلام إسرائيلية، ونُسخ ضخمة من الشمعدانات ذات السبعة فروع من المعدن على الأسطح... حتى «أرييل شارون» (Ariel Sharon) كان قد اشترى بيتًا في القدس الشرقية، ولم يكن في زقاق جانبي، بل في موقع واضح الرؤية، في ساحة قريبة من باب دمشق، كنت أمرّ بها في طريقي إلى النُزُل النمساوي، حيث رأيت أكثر من مرة مداهمات وحشية وضربًا لشبان فلسطينيين على يد الجنود الإسرائيليين. كان من الأساسي أن يقع ذلك البيت في مكان عبور، لأنه كان من المفترض أن يكون مبنى رمزيًا.

كل هذا يساهم في جعل الأجواء في القدس متوترة دائمًا. عندما تعبر الحي العربي في المدينة القديمة متجهًا إلى حائط البراق أو إلى ساحة المسجد الأقصى، فإن النظرة التي ترتفع نحو السماء تصطدم بأعلام إسرائيلية ضخمة ورموز يهودية على بيوت كانت حتى وقت قريب مأهولة بفلسطينيين. بالنسبة إلى الفلسطيني، فإن احتمال العودة إلى بيته ليجد نفسه داخل مستوطنة، كما حدث لكثيرين، هو مصدر قلق دائم.

*****

إلى جانب سحرها العديدة — الحياة الصاخبة في أزقّتها المكتظّة بالدكاكين والمؤمنين المتّجهين إلى الصلاة، والسحر الذي يحتضنك عندما تنظر إليها من علٍ، من فوق أسوارها المهيبة، من سطح أو شرفة، ولا سيما في وقت صلاة العرب، حين ترتفع من جميع المآذن أناشيد مغمورة ومحيطة — كانت القدس تنقل إليّ دائمًا إحساسًا بالكآبة. سواء عندما كنت أعيش فيها، أو في كل مرة عدتُ إليها، كنت سعيدة بوجودي هناك، ومع ذلك كنت أشعر في الوقت نفسه بفراغ، وببرودة داخلية. في كل مرة وطئتُها كان الوجع يتعمّق شيئًا فشيئًا. على الرغم من كونها مدينة نابضة بالحياة، كان الأمر كما لو أن شيئًا قد انتُزع منها ولم يعد أبدًا. والسكان الفلسطينيون في المدينة يعانون على نحو خاص.

كانت القدس دائمًا مركزًا مهمًا لحياة الشعب الفلسطيني؛ ليس فقط لأسباب دينية، بل أيضًا لأنها، على الأقل حتى بناء جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية، كانت مفترق طرق تجاريًا يعمل كجسر بين شمال هذه المنطقة وجنوبها. والنقاط المحورية الأخرى هي نابلس والخليل، لكن القدس كانت المركز الذي يتّجه إليه الجميع قبل سنوات الألفين. أمّا اليوم فقد جرى اقتطاعها وعزلها وإغلاقها بالجدار (الذي اعتبرت محكمة العدل الدولية في رأي صدر عام ٢٠٠٤ أنه غير شرعي ويجب تفكيكه، من دون أن يترتب على هذا القرار أي أثر ملموس). وهكذا، فإن الفلسطينيين في القدس يستطيعون الذهاب إلى الضفة الغربية، لكن من يعيش في الضفة لا يمكنه دخول المدينة إلا بتصاريح تصدرها إسرائيل، وغالبًا ما يكون الحصول عليها صعبًا إن لم يكن مستحيلًا. وقد ضرب هذا الاقتصاد المحلي ضربًا كارثيًا، لأن الرعاة والبدو وكثيرًا من الفلسطينيين العاملين في الأنشطة الريفية والحِرَفية كانوا مرتبطين بالتجارة الحضرية، وكانت القدس مركزًا عصبيًا لبيع، على سبيل المثال، منتجات الألبان، التي كانت تُوزَّع منها إلى كامل المنطقة. الآن انتهى كل شيء. وكما أبرزت أيضًا منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ٢٠٢٢ (الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين) «Israel's Apartheid Against Palestinians»، يعيش الفلسطينيون تحت ولايات قضائية مختلفة ويخضعون لأنظمة تصاريح صارمة تفصل بينهم وتعزلهم عن أراضيهم وعائلاتهم.

أصبح إيصال المنتجات الفلسطينية إلى المدينة معقّدًا إلى درجة أن التجّار ينتهون ببيع منتجات المستوطنات. أتذكّر أن هذا كان يدهشني كثيرًا في البداية؛ لكنه ليس سوى جانب آخر من تلك الواقع الفصامي، الصعب الإبحار فيه.

ابتداءً من أكتوبر ٢٠٢٣، ومع تصاعد القيود والهجمات والانتهاكات، ومع غياب الزوّار، أُغلِق تقريبًا جميع المتاجر الفلسطينية التي كنت أعرفها. انخفضت السياحة بشكل حاد؛ ربما بقي مفتوحًا بعض أكشاك عصير البرتقال والرمان القليلة من أجل الحجاج النادرين الذين ما زالوا يزورون المدينة، لكن ماذا عن البقية؟ في القدس تعتمد كثير من العائلات الفلسطينية، العاملة في مجال الضيافة والمطاعم، اعتمادًا شبه كامل على السياحة الدولية. أتذكّر أنه قبل عشرة أو خمسة عشر عامًا كان من النادر جدًا رؤية إسرائيليين يغامرون بدخول المناطق العربية في المدينة. بل إنك إذا استقللت سيارة أجرة في الجزء الغربي من القدس، فليس مضمونًا أن يقبل السائق الذهاب إلى القدس الشرقية، خوفًا من هجمات محتملة. وسواء كانت هذه المخاوف مبرّرة أم لا، فهي تجعل من القدس مدينة «منقسمة طبيعيًا»: كبحيرات معيّنة تجري فيها تيارات مياه

بألوان مختلفة جنبًا إلى جنب من دون أن تختلط أبدًا. لكن ما هو طبيعي هنا ليس سوى المظهر. أمّا الجوهر فهو نظام فصل، وتفرقة عنصرية أو، بالأحرى، عرقية-دينية. نظام فصل عنصري.

غادرتُ القدس في نهاية عام ٢٠١٢، وابنتي ليلى في حضني. كان ماكس قد غادر بعد نهاية الصيف بقليل متوجّهًا إلى واشنطن؛ وفي انتظار اللحاق به، بقيتُ إلى أن سمح الحمل بذلك. انتظرتُ حتى أُفرِغ البيت من جميع الأثاث، وودّعته في صباح من أواخر نوفمبر، بينما كانت الإضاءة تُلقي بظلّ أغصان شجرة الرمان في الشرفة على أرضية غرفة نومي، التي لم يبقَ فيها آنذاك سوى الفرشة.

هكذا وجدني جورج: جالسة على الأرض، أنظر إلى قدميّ الحافيتين، وقد لامسهما ذلك اللعب بالظلال. مدّ يده ليساعدني على النهوض، وذهبنا لتناول آخر فطور لنا في شارع صلاح الدين: آخر تدليل فاتني تجاه صاحب المطعم الذي لم يعد يحتملني ولا هوسي بالفلفل الأخضر على الفطور. ثم مررنا لوداع الأخوين أصحاب «المكتبة التعليمية»، حيث اشتريت كومة جديدة من الكتب قبل الوداع، وكان جورج يرافقني في هذه الدوامة من السلامات بابتسامته اللطيفة الساخرة. كان يناديني بمودة «حبيبتي» كلما قلت حماقة. وعندما يكون جادًا، كان يناديني «فرِنسي»، أو «كبيرة». ومنذ القدس فصاعدًا أصبحتُ «فرِنسي كبيرة» («العالية») للتمييز بيني وبين صديقتنا العزيزة الأخرى، فرانشيسكا بومبي. فهي، بالنسبة إلينا جميعًا، كانت ولا تزال «فرِنسي صغيرة».

بعد مغادرتنا القدس، التقيتُ أنا وماكس وجورج من جديد بعد وقت قصير نسبيًا: ففي مارس كان هو أول شخص عزيز، بعد ماكس وأمي، يحمل ليلى بين ذراعيه، في يومها الثاني من حياتها، في عيادة بواشنطن. وعلى مرّ الوقت لم نفقد أبدًا «العم جورج» من نظرنا، إذ واصل القدوم لزيارتنا في الولايات المتحدة وفي إيطاليا، كما كنتُ أنا أحرص دائمًا على لقائه كلما عدتُ إلى فلسطين خلال سنوات البحث وكتابة الكتاب عن اللاجئين الفلسطينيين.

ثم انقضّ علينا الإبادة الجماعية جميعًا كضربة فأس. شعرنا بأننا أقلّ بكثير. بعد عام، عدنا أنا وجورج إلى التراسل. أخبرني أنه تعرّض لانهيار، وأنه لم يكن بخير، وربما عانى أيضًا قليلًا من الاكتئاب؛ وفي النهاية، من الذي لا يشعر بالاكتئاب بين الفلسطينيين في هذه الأوقات؟

حتى بالنسبة إليّ كانت هناك لحظات انهيار. أتذكّر الأسابيع الأولى من الإبادة، بين أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣، حين كنت أبكي كثيرًا لأنني لم أكن قادرة على استيعاب كل تلك الوفيات في

ذهني: مئتان، مئتان وخمسون شخصًا في اليوم، الأطفال، القصص المروّعة التي كنت أسمعها... كنت أحاول الصمود، لكنني في تلك الفترة لم أكن حاضرة لأحد، أحيانًا حتى لأطفالي أو لأمي، التي كانت ذاكرتها في تلك الأثناء تواصل التلاشي. كل صباح كان لا بدّ من النهوض، وإحصاء الموتى، ومحاولة فهم ما الذي حدث، والتحقّق من المعلومات، والتحدث مع خبراء آخرين، والردّ على من يتصلون بي من غزة أو من الضفة الغربية، وتلبية أكبر عدد ممكن من طلبات الصحفيين، وتذكّر أن أتنفّس. لديّ ذكرى حيّة جدًا لصباح من أكتوبر كنت فيه في إيطاليا، وأجريت مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بعينين تشبهان عيني ضفدع، من شدّة البكاء منذ ساعات الصباح الأولى، وأنا أشاهد صور دمار غزة، وغير قادرة على كبح الشعور بالمرض الذي أثاره الصراخ اللاإنساني للانتقام الذي كان لا يزال يتصاعد من أفواه شبّان عسكريين بلباس الهجوم.

تلت ذلك أشهر من انقطاع النفس الخالص.

ثم، شيئًا فشيئًا، كان الأمر كما لو أنني اضطررت إلى تعلّم بناء جدار بيني كإنسانة وكل ما حولي، لكي أتمكّن من العودة إلى حياتي؛ لكن دائمًا إلى حدّ ما، دائمًا متعثّرة، متقبّلة فكرة أنني تغيّرت نهائيًا، وأنني فقدتُ أنا أيضًا شيئًا لن يعود أبدًا.

وفي هذه الأثناء، تصدّرت «المكتبة التعليمية» العناوين الإخبارية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥. اقتحم الجيش الإسرائيلي المتجر مرتين، واعتقل المالكين ونهب الرفوف: صادَر جميع الكتب التي كانت تحمل على أغلفتها علمًا فلسطينيًا أو أي شيء لم يكن يروق للعسكريين، بما في ذلك عددين من مجلة إسرائيلية، وكتاب تلوين للأطفال صودر بوصفه دليلًا على التحريض على الإرهاب، وكذلك الدراسة حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، (Palestinian Refugees in International Law)، التي كتبتُها مع «ليكس تاكنبرغ» (Lex Takkenberg) ونشرتها دار «أوكسفورد للطباعة» (Oxford University Press) عام ٢٠٢٠. فاستعمار الاستيطان الإسرائيلي، في الواقع، يتكفّل أيضًا بقمع نشوء وعي جماعي فلسطيني ودولي يُظهر حقيقة الاحتلال. ولأي سبب آخر قد يدمّرون أماكن الثقافة، التي ليست، عند التأمّل، سوى فضاءات للمقاومة السلمية للاحتلال؟

العيش في القدس يعني هذا أيضًا.

«ألون»:

كيف يمكن التعرّف إلى شخص معادٍ للسامية؟

كان «الأبارتايد» أو الفصل العنصري مصطلحًا جديدًا، لكن الفكرة كانت قديمة. فهو يعني حرفيًا «الانفصال» [...]. وما كان موجودًا، إلى حدٍّ ما، بحكم الأمر الواقع، كان لا بدّ أن يترسّخ بلا هوادة بحكم القانون. وكان لا بدّ من تكريس الفصل [...] في نظام واحد متماسك، شيطاني في تفاصيله، شامل في نطاقه، وساحق في قوته.

— «نيلسون مانديلا» (Nelson Mandela)

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في سياقٍ يُتَّهَم فيه الفلسطينيون — أي شعب يتعرّض حاليًا لإبادة جماعية — كما يُتَّهَم أيضًا الأشخاص الذين يناضلون من أجل العدالة، بمعاداة السامية، يصبح من الضروري فهم ما المقصود بـ «معاداة السامية» وما المخاطر التي قد تنجم عن الاستخدام غير السليم لهذا المصطلح.

عندما أصبحتُ مقرِّرة خاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، في مايو ٢٠٢٢، كنت قد تعرّضت بالفعل لكمٍّ فاضح من الإهانات، بل إن تقارير عدة كانت قد كُتبت ضدي، في الغالب بتوقيع منظمة لا تقل ابتذالًا في روحها وفهمها لحقوق الإنسان عن كونها فعّالة في التشهير المنهجي بكل من يجرؤ على توجيه انتقادات إلى دولة إسرائيل. تلك هي «يو إن ووتش» (UN Watch): نظريًا، منظمة أُنشئت لمراقبة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومساءلة الحكومات داخل منظومة الأمم المتحدة. أما عمليًا، فهي أداة صريحة من أدوات الدعاية الإسرائيلية داخل الأمم المتحدة. لكن من يعرف إسرائيل لا يستغرب ذلك.

في صيف ولايتي الأول، دُعيتُ لإلقاء مداخلة أمام لجنة الشؤون الخارجية وشؤون الجاليات في مجلس النواب الإيطالي، وخلال العرض تدخّل حينها رئيس اللجنة «بييرو فاسينو» (Piero Fassino)، معتبرًا قراءتي للقضية الإسرائيلية–الفلسطينية «أحادية»، وداعيًا إيّاي إلى قدرٍ أكبر من «الحياد». وباختصار، كان يرى أنني منحازة.

بسذاجة المبتدئة، تفاجأت بشدة. بأي معنى أكون منحازة؟ ولماذا يستدعي سياسيٌّ فكرة الحياد عند مخاطبة موظف دولي قبل الدعوة إلى الإدلاء بشهادته حول وضع بالغ الخطورة؟ ثم إنني لم أستطع فهم الأمر أصلًا: لماذا يدعونني أولًا ثم يهاجمونني؟ حينها أثارت القضية فوضى داخل اللجنة، فهبّت «لاورا بولدريني» (Laura Boldrini) وآخرون للدفاع عني، وفي النهاية أصبحت المسألة شأنًا عامًا.

تبع ذلك تبادل سلسلة من الرسائل المفتوحة بيني وبين «فاسينو»، مع مرورٍ عبر رئيس مجلس النواب آنذاك «روبرتو فيكو» (Roberto Fico). وفي خضمّ هذا السجال تعرّفتُ إلى «ألون كونفينو» (Alon Confino)، أستاذ جامعي إيطالي–إسرائيلي كان يدرّس تاريخ ودراسات يهودية وشرق أوسطية في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (Massachusetts Institute of Technology)، وكان مديرًا لمعهد دراسات الهولوكوست والإبادة والذاكرة في الولايات المتحدة.

كان «ألون» يتابع القضية في الصحف الإيطالية، وكتب إليّ قائلًا: «أتابع ما يحدث. إنه عار، وأودّ مساعدتك. أخبريني إن كان بإمكاني كتابة شيء».

وهكذا فعل: كتب رسالة مفتوحة جميلة جدًا بالإنجليزية، وساعدته أنا في ترجمتها، لأنه لم يكن يشعر بالثقة الكافية للقيام بذلك بمفرده، رغم أنه كان يتحدث الإيطالية بطلاقة. عرض الرسالة على صحيفة «لا ريبوبليكا» (la Repubblica)، لكنها لم تنشرها؛ وكذلك فعلت صحف أخرى. في النهاية، لم تُنشر رسالته المفتوحة قط، لكن منذ تلك اللحظة نشأ بيننا تعاون قوي جدًا وصداقة جميلة استمرّت حتى الأيام الأخيرة من حياة ألون، في يونيو ٢٠٢٤.

في المرحلة الأولى من تعارفنا، لفت «ألون كونفينو» انتباهي إلى مسألة بالغة الأهمية، إذ أدخلني في الجدل الداخلي الدائر بين الباحثين اليهود في أنحاء العالم حول تعريف معاداة السامية الذي اقترحته منظمة «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» (IHRA – International Holocaust Remembrance Alliance).

في الحقيقة، ينبغي أن تكون معاداة السامية معرَّفة بذاتها: فهي تتمثل في الكراهية، والتمييز، والتحيّز، والعنف ضد اليهود بصفتهم يهودًا، تمامًا كما أن الإسلاموفوبيا هي الكراهية والتمييز والتحيّز والعنف ضد المسلمين بصفتهم مسلمين، وهكذا.

غير أن هذه المنظمة اقترحت عام ٢٠١٦ تعريفًا خاصًا لمعاداة السامية، مطوّلًا، معقّدًا، وناعم الصياغة: «معاداة السامية هي تصوّر معيّن لليهود يمكن التعبير عنه على شكل كراهية تجاه اليهود. وتُوجَّه مظاهر معاداة السامية اللفظية والجسدية إلى اليهود أو غير اليهود و/أو ممتلكاتهم، وإلى المؤسسات اليهودية الجماعية والمباني المستخدمة للعبادة». ويُرفَق بهذا التعريف، الذي يبدو بريئًا للوهلة الأولى، أحد عشر مثالًا عمليًا تربط معاداة السامية بانتقاد دولة إسرائيل وسياساتها.

وتكمن خطورة هذا التعريف في أنه يتيح اعتبار أي انتقاد لدولة إسرائيل معاداةً للسامية. وباختصار، بما أن إسرائيل تُعرِّف نفسها بوصفها «دولة يهودية»، فإن انتقادها يعني أن يكون المرء معاديًا للسامية، سواء وُجدت انتهاكات موثّقة تُنسب إلى إسرائيل أم لا.

هذه المعادلة مؤذية، ولم أكن لا الأولى ولا الوحيدة التي حذّرت منها. وكما كان «ألون» يقول لي مرارًا، فإن الخلط بين انتقاد دولة إسرائيل ومعاداة السامية بالغ الخطورة، سواء بالنسبة للفلسطينيين أو لليهود أنفسهم؛ لأنه، وفق هذا المنطق، يُنشأ ارتباط فوري بين جميع اليهود ودولة إسرائيل. لكن هذا غير صحيح. كان «ألون» إسرائيليًا، وكان يحب إسرائيل بعمق، ومثله كثير من اليهود الأميركيين أو الأوروبيين الذين لا يريدون أن يكون لهم أي علاقة بجرائم دولة إسرائيل. كثير من هؤلاء اليهود معادون للصهيونية، وآخرون ليسوا كذلك علنًا، وآخرون لا هذا ولا ذاك.

وفوق ذلك، فإن إقامة معادلات غير مشروعة بين معاداة الصهيونية وانتقاد دولة إسرائيل تُقصي الحديث عن معاداة السامية الحقيقية، تلك البغيضة لكنها ما زالت قائمة: معاداة السامية التي تتبنّاها اليمينيات المتطرّفة، التي ترى في اليهود — كما في العرب أو المثليين — شيئًا دنسًا يجب استئصاله من النظام الغربي حفاظًا على «نقائه». ويبدو أن فكرة العرق المتفوّق، التي حوّلتها ألمانيا النازية قبل قرن إلى أيديولوجيا سياسية للإبادة، لم تختفِ مع «هتلر» (Hitler)، كما يقول الباحث الإسرائيلي «راز سيجال» (Raz Segal)، أستاذ دراسات الهولوكوست والإبادة في «جامعة ستوكتون» (Stockton University) في ولاية نيوجيرسي.

لقد اختبأت هذه الأيديولوجيا وتحوّلت، لكنها ما تزال تنبض في شرايين مجتمعاتنا، بما فيها تلك الغربية التي تزعم أنها قائمة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن أسطورة العِرق، عند التمعّن، لم يخترعها هتلر أصلًا، وإن كان قد جعل منها راية سياسية للتدمير والإبادة. إنها الروح السوداء المتنكّرة بالبياض، التي ظلّت تحوم عبر خمسمئة عام من الاستعمار، ابتداءً من عام ١٤٩٢. فما علّموني في طفولتي أن أسمّيه «اكتشاف أميركا» هو في الحقيقة الحدث الذي دشّن بداية النهاية لآلاف من شعوب القارة الأميركية.

بتلك القوافل الثلاث، أصبح «كريستوفر كولومبوس» أداةً لجشع السلطة لدى «إيزابيلا»، ملكة إسبانيا، التي كانت ترغب في الاستيلاء على الذهب والموارد. فبوصوله إلى «العالم الجديد» (أرض شعوب ذات تقاليد عريقة عمرها آلاف السنين مثل الإيروكوا، والأباتشي، والنافاهو، والسيو، والشيروكي، والإنويت، والإنكا، والمايوچه، والمويِسكا، والغواراني، وغيرهم كثيرون)، دشّن «كولومبوس» بداية استغلال أميركا اللاتينية، الذي تلاه غزو أميركا الشمالية، حيث استولى الآباء الحُجّاج، الفارّون من المجاعات في أوروبا، على أراضٍ كانت مأهولة بمئات من الشعوب الأصلية التي تُخاطر اليوم بأن تُمحى من التاريخ.

ومثال صارخ على ذلك أن تاريخ بلد أُسّس على إبادة جماعية، مثل الولايات المتحدة، يُروى ابتداءً من الرابع من يوليو ١٧٧٦، حين انفصلت المستعمرات الثلاث عشرة عن بريطانيا العظمى عبر إعلان الاستقلال. ويُقدَّم هذا الحدث بوصفه ميلاد الولايات المتحدة كأمة ذات سيادة، متجاهلًا حقيقة أنه خلال المئة والخمسين عامًا الأولى فقط من الاستعمار الأوروبي للأميركيتين، منذ عام ١٤٩٢، يُقدَّر أن عشرات الملايين من السكّان الأصليين قد ماتوا، وأُبيدوا بفعل الغزوات العسكرية، والعبودية، وعمليات التهجير القسري، وانتشار الأمراض التي حملها الأوروبيون، والتي لم تكن لدى السكان الأصليين مناعة ضدها.

ونادرًا ما يُتحدّث عن هذه الإبادات، التي تسببت في كثير من المناطق بانهيار ديموغرافي تراوح بين ٧٠٪ و٩٠٪ من السكان الأصليين، أو تُروى ضمن سرديات مطمئنة تطبّع الفظاعة. إن السينما الغربية بأكملها (حتى أفلام «الجندي الأزرق» و«الرقص مع الذئاب») قد وثّقت، في قالب روائي، إبادة ما يُسمَّون «الهنود الحمر»، وهو مصطلح عنصري ومهين بحدّ ذاته. فالتاريخ يكتبه المنتصرون، الذين يكونون في كثير من الأحيان هم أنفسهم الجلّادين. أمّا أولئك الذين

يبقون، فإن تاريخهم يحملونه مكتوبًا في داخلهم، ويسافر في حمضهم النووي، وما إن تتاح لهم فرصة الإمساك بالقلم حتى يصحّحوه.

ومثال على ذلك كتاب «إعادة اكتشاف أمريكا» (The Rediscovery of America) لـ «نِد بلاكهوك» (Ned Blackhawk)، وهو من أكثر الكتب إضاءةً التي قرأتها خلال هذا العام والنصف الطويل من الإبادة في فلسطين؛ وهو ليس سوى كتاب تاريخي عمّا سبق وقاد إلى نشوء الولايات المتحدة، لكن من منظور شعوبها الأصلية.

*****

اليوم لا يكاد أحد (أو يكاد لا أحد، على الأقل نظريًا) يستطيع إنكار قراءة الاستعمار الأوروبي في تعامله مع الشعوب الأصلية في أميركا، بعدما انقضت قرون عديدة، وما دام الزمن يواصل إضاءة بعض الجوانب بوضوحٍ متزايد. بينما يبدو أن النقاش يصبح بالغ الصعوبة عندما نتناول أوضاعًا تتعلّق بالحاضر.

مع «ألون» تحدّثتُ كثيرًا عن هذه الموضوعات. بعد تبادلاتنا الأولى عبر البريد الإلكتروني والهاتف، بدأنا تعاونًا جميلًا جدًا ومكثّفًا. وقد جعلتُه يطّلع، هو وصديقه المقرّب «آموس جولدبرج» — أستاذ التاريخ اليهودي واليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية في القدس، وأحد قلّة من الإسرائيليين الذين ندّدوا علنًا بالإبادة الجماعية المرتكبة بحق الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر — على التقرير المتعلّق بحق تقرير المصير الذي كنتُ أُعِدّه عام ٢٠٢٢ للأمم المتحدة، فقالا لي معًا: «حظًا سعيدًا! المشكلة ليست في كيفية بنائك لفكرة الحق في تقرير المصير، بل في أنكِ تنسبين إلى إسرائيل تهمة كونها نظامًا استعماريًا».

«لكنها كذلك...»

«نعم، نعلم أنها كذلك، لكن استعدّي، لأنهم سينقلبون عليكِ بكل ما أوتوا».

وهكذا كان. فقد جرى تعطيل زيارتي إلى فلسطين، التي كانت مقرّرة في ديسمبر ٢٠٢٢، ولم تهدأ الهجمة عليّ بتهمة معاداة السامية أبدًا، على الرغم من موجات الدعم التي تلقيتها دفاعًا

عني من شتى أنحاء العالم، من أكاديميين وصحافيين وناشطين. وكان اليهود التقدّميون في طليعة الداعمين دائمًا.

وبفضل «ألون» و«آموس»، انغمستُ، من بين أمور أخرى، في عالم من الباحثين اليهود الإسرائيليين والبريطانيين والأميركيين، نشأ معهم تعاون لمواجهة ما كان يجري في الأمم المتحدة، حيث كانت جماعات ضغط مؤيّدة لإسرائيل تمضي قدمًا بكل الوسائل المتاحة، مُلحّة على الأمين العام كي تعتمد الأمم المتحدة تعريفًا لمعاداة السامية يُدرج تلقائيًا انتقادات إسرائيل ضمنها.

وقد أسفرت تلك الضغوط، حيثما طُبِّقت بنجاح، عن آثار حقيقية. فخمسةٌ وعشرون من أصل سبعةٍ وعشرين دولة أوروبية اعتمدت اليوم، بصيغةٍ ما، هذا التعريف، الذي وإن لم يكن ملزمًا قانونيًا، فقد أصبح معيارًا معمولًا به لدى الحكومات والجامعات وحتى الشركات. وفي إيطاليا، منذ عام ٢٠٢٠، اعتمد مجلس الوزراء تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» (IHRA). كما تبنّت شركة «لوفتهانزا» (Lufthansa) وكثير من شركات الطيران الأخرى هذا التعريف.

ماذا يعني كل ذلك؟ يعني احتمال أنه إذا ارتديتَ كوفية أو دبّوسًا يحمل علم فلسطين، فقد تُعَدّ يومًا ما عرضةً للعقوبات، لأن العلم أو غيره من رموز الهوية الفلسطينية قد يُنظر إليه، وفق تلك المعايير، بوصفه إهانةً لدولة إسرائيل أو إنكارًا لوجودها. لقد بلغنا مستوى غير مسبوق من القمع ورفض العقل.

وبالطبع نشهد أيضًا مستوى غير مسبوق من الوعي. لم يحدث من قبل أن جرى هذا القدر من التشكيك المنظّم في دولة إسرائيل. ولم نشهد من قبل تعبئةً كهذه. لا أعني بذلك المظاهرات والحشود الشعبية وحدها، بل أيضًا عن إجراءات قانونية مهمّة جارية، مثل تلك التي تدعمها منظمات دولية عدّة ضد حكومات الدول التي تعمل فيها — حاليًا المملكة المتحدة، والدنمارك، وهولندا — بسبب تقديمها الدعم ونقلها السلاح إلى إسرائيل في فترة كانت ترتكب فيها جرائم دولية جسيمة بحق الفلسطينيين؛ أو مثل «مؤسسة هند رجب» (Hind Rajab Foundation)، وهي جمعية تطالب بالعدالة ضد جميع الجنود والشرطيات الإسرائيليات اللواتي جُمعت أدلّة على تورّطهن في جرائم حرب وأفعال إبادة جماعية.

ومع ذلك، تحاول دول كثيرة عرقلة هذه المسارات القانونية، بذريعة الاتهام بـ «معاداة السامية». وبالتالي، فمن جهة هناك بالتأكيد معرفة ووعي أكبر، ومن جهة أخرى هناك أيضًا قمع متصاعد: وهو عرضٌ لضعفٍ بنيوي في منظومة الاضطهاد العالمي التي يقع الفلسطينيون ضحايا لها. وهذا لا يحدث بفعل إسرائيل وحدها، بل أيضًا في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وأوروبا، حيث كثيرًا ما يتعرّض الفلسطينيون للتمييز انطلاقًا من فكرة أن وجودهم ذاته قد يشكّل ضررًا أو إحراجًا لدولة إسرائيل.

ويبدو جليًا التشويه المنطقي وغياب العقلانية. وفي بعض الأحيان يبدو الأمر أشبه بإصرارٍ على عدم الفهم، وعلى إظهار العجز عن الذهاب إلى العمق والجوهر. وربما لأن الفهم يفرض علينا القيام بالفعل.

أقف عاجزة عن الكلام عندما أقرأ مقالات تتحدث عن «فلسطينيين مفعمين بالكراهية». فمن ذا، اليوم، لا يشعر بالغضب أو بالألم إزاء أفعال إسرائيل، وبالطريقة التي تُنفَّذ بها هذه الأفعال، وبقدرتها على إسكات النقاش في كل مكان؟

وفي كل الأحوال، مهما تكن المشاعر، فليست هي التي ينبغي أن توجّه الخيارات السياسية. المعيار يجب أن يكون الشرعية: فهي الميزان الذي يرسم حدود ما تستطيع السياسة أن تفعله — أو لا تفعله.

وعندما توثّقت صداقتي مع «ألون» و«آموس» وغيرهما من الموقّعين على «إعلان القدس بشأن معاداة السامية» (بديلًا عن تعريف منظمة «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» IHRA، ومخلصًا لفرضية أن معاداة السامية هي الكراهية ضد اليهود بصفتهم يهودًا)، في عام ٢٠٢٢، وأمام خطر اعتماد تعريف IHRA من قبل الأمم المتحدة، قررتُ التشاور مع مقرّرين خاصّين آخرين، أولئك الذين، من منظور موضوعي، كان بإمكانهم مساعدتنا على فهم كيفية التعامل مع المسألة: حرية التعبير، وحرية التجمع، والعنصرية، والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد تشاور هؤلاء المقرّرون معي ومع الباحثين اليهود الذين كانوا يطلبون دعمنا ضد انتشار تعريف IHRA، الذي كان قد تبرّأ منه في الأثناء حتى بعض واضعيه، نظرًا إلى الاستخدام المشين الذي كانت تقوم به إسرائيل وجماعات الضغط المؤيّدة لها. واتفقنا معًا على توجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى الممثّل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، الذي كان قد مُنح تفويضًا للتعامل مع هذا التعريف لمعاداة السامية.

وخلال عام واحد، ساهمنا في جعل العملية التشاورية التي أطلقتها الأمم المتحدة أكثر ديمقراطيةً بقليل، وأكثر انفتاحًا على الأصوات التقدمية والناقدة. فكيف كان يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد تعريفًا لا يعرّف شيئًا أصلًا، بل يزيد الأمر التباسًا وجدلاً وخطورة؟

وحتى اليوم، لم يُعتمد ذلك التعريف رسميًا قطّ؛ وإضافةً إلى ذلك، وبينما واصلت الأمم المتحدة عقد نقاشات وندوات مع جماعات الضغط هذه، نشأت في المقابل ضغوط معاكسة، وفُتحت الأبواب أمام مجموعة من الباحثين، من بينهم تحديدًا «ألون كونفينو»، و«آموس جولدبرج»، و«ديفيد فيلدمان» (David Feldman)، الذين ذهبوا مرارًا لإلقاء محاضرات والتشاور مع الأمم المتحدة.

في أكتوبر ٢٠٢٢، وضع تقرير أعدّته المقرِّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بأشكال العنصرية المعاصرة، «إي. تندايي أتشومي» (E. Tendayi Achiume)، الأمورَ بوضوح على الورق، مبيّنًا أن تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» (IHRA)، فضلًا عن كونه موضع اعتراض من أبرز الخبراء في هذا المجال، كان بالغ الخطورة. إذ جاء فيه: «إن تأثيره الفعلي على سياسات وممارسات الحكومات والفاعلين من القطاع الخاص أسهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها حرية التعبير، وحرية التجمع، والمشاركة السياسية، وغيرها».

وفي تلك الأثناء، كنت أستعدّ للزيارة إلى فلسطين المقرّرة في ديسمبر. وللمرة الأولى، بعد أربعة عشر عامًا (من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٢) لم يردّ فيها الحكومة الإسرائيلية قط على طلبات المقرّرين الخاصين، قررتُ تغيير الأسلوب. فبدلًا من طلب الإذن، اكتفيتُ بإبلاغهم: «سأذهب من هذا التاريخ إلى ذاك، وسأجري هذه اللقاءات». وبين السطور، أردتُ أن يُفهَم المعنى التالي: «أنتم لا تستطيعون منعي، لأنكم قوة احتلال غير شرعية؛ لذلك سأذهب. لقد نسّقتُ مع الفلسطينيين، وأُطلعكم على الأمر كي تُيسّروا مهمتي قدر المستطاع».

وبعد يوم واحد فقط، كانت السلطات الإسرائيلية قد قدّمت احتجاجًا رسميًا لدى الأمم المتحدة، مشتكِيةً من أنني لم أتّبع القواعد، وأنني، حتى لدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة، كنت بحاجة إلى تنسيقها، ومبيّنة الإجراءات التي كان ينبغي عليّ اتباعها.

لا مشكلة. امتثلتُ لجميع الإجراءات المطلوبة، وواصلتُ تنظيم المهمة. غير أنه قبل سبعة أيام من موعد المغادرة، أبرزت صحيفة إسرائيلية — معروفة لدى كثيرين بوصفها ناطقة غير رسمية باسم الحكومة — خبرًا صُنع بعناية ليكون قنبلة إعلامية حقيقية.

وفي صلب الخبر، الاتهام بأنني معادية للسامية بلا شك، كما يُزعَم أن ذلك يتّضح من منشور كنت قد نشرته على فيسبوك إبّان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي بدأ في ٨ يوليو ٢٠١٤، وقُتل خلاله أكثر من ألفي شخص، من بينهم نحو خمسمئة طفل، وأُصيب أحد عشر ألفًا. وكان منشوري يتضمّن نداءً لدعم تمويل الأمم المتحدة، التي كانت في ذلك الوقت تقدّم مساعدات للسكان المتضرّرين، وانتقادًا للغرب الذي ظلّ، إزاء المجزرة المتكرّرة بحق الفلسطينيين، ساكنًا لا يتحرّك، بخلاف بلدان أفريقية وآسيوية وأميركية جنوبية، مبيّنًا أن أوروبا كانت أسيرة شعور الذنب تجاه الهولوكوست، وأن أميركا كانت خاضعة للوبي اليهودي.

إن سوء اختيار الكلمات في ذلك المنشور واضحٌ للغاية: فصحيح أن هناك لوبيًا قويًا مؤيّدًا لإسرائيل، وصحيح أيضًا أنه من الممكن فعلًا أن يكون كثير من اليهود جزءًا منه، لكن من الخطأ الحديث عن «لوبي يهودي». فذلك يُغفل مسؤوليات مجموعات أخرى في دعم إسرائيل، مثل المسيحيين الصهاينة، على سبيل المثال، الذين يرون في عودة اليهود إلى «الأرض المقدسة» تحقيقًا لنبوءة توراتية، والذين بلغ تطرّفهم الديني مستويات خطيرة في أميركا وفي أماكن أخرى. والأخطر من ذلك، في هذا الوقت، كان تقصيري أنا في إحداث التمييز الضروري والأساسي بين اليهود الصهاينة — ولا سيما أولئك الذين يطالبون بسيادة اليهود «من النهر إلى البحر» (وهو مشروع تمييزي بوضوح، ومحظور بموجب المعاهدات الدولية، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري) — وبين اليهود الذين يعارضون هذا المشروع السياسي، أو ببساطة لا يريدون أن يُربَطوا به. فإسرائيل لا تمثّل جميع اليهود، تمامًا كما أن إيطاليا أو إسبانيا أو الولايات المتحدة لا تمثّل جميع الكاثوليك.

كان ذلك في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢؛ وأتذكّر بتفاصيل دقيقة تلك الليلة التي انتشر فيها الخبر بسرعة، محدثًا صدىً واسعًا، فيما كنت أرى فجأة رأسي، بصفتي مقرّرة خاصة، يتدحرج من أعلى التل وينتهي في الوحل. لكن مرة أخرى، هبّ لمساعدتي أصدقائي وزملائي الإسرائيليون أنفسهم الذين كنت قد شرعتُ معهم قبل أشهر في مسار مشترك لحماية الحقوق الأساسية، في فلسطين وخارجها. وفي تلك الليلة نفسها، وعلى اتصال عبر مؤتمر فيديو، كان معي «ألون»، و«آموس»، و«دانييل ليفي»، و«ديفيد فيلدمان»، الذين كانوا قد قرأوا الخبر وأبدوا استعدادهم لمساعدتي في مواجهة الوضع. ولا تزال صورة «ألون» ماثلة أمام عينيّ حتى اليوم، في مكتبه المضيء والبسيط في مقاطعة ماساتشوستس، وهو يقول لي: «لا تعتذري يا فرانشيسكا. لا يمكنكِ الاعتذار؛ سيمسحون الأرض بوجهك إن اعتذرتِ».

ثم أضاف: «عليكِ أن تكتفي بالنأي بنفسك عن الكلمات التي استخدمتها، والتي كانت فعلًا غير موفّقة». وكان يصرّ على أن محور النقاش الأساسي يجب أن يبقى، بلا أي التباس، منصبًّا على فلسطين، في ضوء العنف المنهجي والبنيوي الذي كان (ولا يزال) الفلسطينيون يتعرّضون له.

كان «ألون» بارعًا للغاية في التعامل مع الكلمات، راقيًا في التفكير كما في التعبير، ولذلك كان مفهوم infelicitous words — «الكلمات غير الموفّقة» — أساسيًا في ردي العلني، حيث عبّرتُ بوضوح عن فكرة أن المصطلحات التي استخدمتها آنذاك لم تكن هي نفسها التي كنت سأستخدمها اليوم، ولا سيما في إطار ولايتي كموظفة في الأمم المتحدة. وكانت تلك أيضًا فرصة لاستغلال المساحة التي أتاحتها تلك العاصفة الإعلامية بوصفها منفذًا مفيدًا للتطرّق إلى مسألة معاداة السامية الحقيقية، مناهِضةً الاستغلال الوقح الذي كان يُمارَس لهذا المفهوم من جهات عدّة.

إن كلمات «ألون»، وكذلك كلمات «آموس» و«دانييل ليفي»، الذين ربطتني بهم لاحقًا صداقة عميقة، عزّزت موقفي، وساعدتني على بناء درع حول التزامي ما زال يرافقني حتى اليوم. ومنذ ذلك الحين، انهالت عليّ بلا انقطاع، وبأعداد لا تُحصى، طلقات الطين التي أطلقتها مختلف جماعات الضغط المؤيّدة لإسرائيل.

ومع ذلك، فإن قدرتي في تلك المناسبة على إبقاء رأسي مرفوعًا في وجه ذلك الغضب الهائج أكسبتني احترام كثير من مكوّنات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات يهودية تقدّمية عديدة، وكثير من المثقفين الذين ما زالوا منذ ذلك الحين يتحرّكون مرارًا داعمين لي، في مواجهة أي اتهام يُلقى عليّ.

فعلى سبيل المثال، نشر «آفي شلايم» (Avi Shlaim)، المؤرخ الإسرائيلي المعروف وأستاذ جامعة أكسفورد، بعد أيام قليلة من ذلك الهجوم الإعلامي، رسالة كتب فيها: «الركائز الثلاث الأساسية لليهودية هي الحقيقة، والعدالة، والسلام. وتجسّد السيدة فرانشيسكا ألبانيزي هذه القيم بدرجة استثنائية. وسيكون هناك كثير من اليهود في أنحاء العالم منزعجين من خيانة إسرائيل لهذه القيم اليهودية الأساسية».

وفي تلك الأيام العصيبة، اكتسبت كلماته معنى سياسيًا وشخصيًا لن أنساه أبدًا. كل ذلك لم يؤدِّ إلا إلى تعزيز التعاون والتقدير المتبادل بيني وبين ألون.

*****

في بداية عام ٢٠٢٣ كانت صحيفة «ألتريكُنوميا» (Altreconomia) قد دعتني لتقديم تقريري حول تقرير المصير أمام مجلس الشيوخ الإيطالي، وكنت قد اقترحت إشراك «ألون» (Alon) أيضًا. وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها السفارة الإسرائيلية في إيطاليا كي لا يُعقد ذلك الحدث، وما نتج عن ذلك من توتر حتى بين المنظمين أنفسهم، وصلتُ إلى روما متحمسةً لمواجهة هذه اللحظة المؤسسية في بلدي، وإلى جانبي شخصية تتمتع بالقامة الفكرية والإنسانية التي يتمتع بها «ألون» (Alon). إضافة إلى ذلك، كنت سعيدة جدًا بتمكني من لقائه أخيرًا وجهًا لوجه.

في فترة بعد الظهر التي سبقت الحدث، كنا قد اتفقنا على اللقاء أمام مكتبة (فيلترينيلي) في ساحة (لارجو أرجنتينا) في روما؛ وهناك وجدت هذا الرجل الأنيق يحمل مظلة تحت ذراعه، وله شعر أبيض كثيف وغزير، يمنحه مظهر شخص لا يأخذ نفسه على محمل الجد أكثر من اللازم. تعانقنا كما لو كنا نلتقي من جديد بعد زمن طويل، وبدأنا في التجول سيرًا على الأقدام. كانت الوجهة هي الحديث، الاستمرار في الحديث، أينما قادتنا أقدامنا.

مشينا طويلًا في شوارع الغيتو اليهودي، دخلنا مكتبة، وقضينا أمسية جميلة جدًا في تناول الخرشوف، والشرب، ومناقشة الموسيقى والكتب، مع بعض من أقرب صديقاتي. أتذكر أنه في نهاية العشاء، عندما ودّعنا بعضنا، وبعد أن أرسلنا صورة سيلفي إلى «عاموس» (Amos) الذي كان في تلك اللحظة في القدس، بدأ «ألون» (Alon) يضحك وقال لي: «من يدري إن كان أحد قد لاحظ أنني كنت معك على العشاء... هل سأكون مطمئنًا لعبور الغيتو وحدي ليلًا؟».

في صباح اليوم التالي التقينا بالقرب من مجلس الشيوخ وقمنا بتقديم عرضنا.

استضافونا في قاعة رائعة، وأُتيحت لنا الفرصة لتناول موضوعات كانت عزيزة جدًا على قلبينا معًا. كان حدثًا جميلًا للغاية، وقدّرت كثيرًا ليس فقط أن «ألون» (Alon) بذل جهده للدفاع عن سمعتي بسلطته المعرفية التي لا جدال فيها، بل أيضًا الكلمات التي استخدمها، وهي كلمات غير مألوفة تمامًا في إيطاليا فيما يخص فلسطين وإسرائيل. بدأ «ألون» (Alon) مداخلته بالحديث عن معاداة السامية، موضحًا أصلها وتطورها. وذكّر بأن المصطلح قد صيغ عام ١٨٧٩،

مشيرًا إلى تحول في فهم الكراهية تجاه اليهود، التي انتقلت من كونها دينية إلى كونها عنصرية وسياسية. ثم تناول الموضوع الذي أتاح لنا أولًا أن نتعارف، أي الاستخدام الإيديولوجي لتهمة معاداة السامية، مؤكدًا كيف تُستخدم هذه التهمة في كثير من الأحيان لإسكات انتقادات مؤسسة ومشروعة موجّهة إلى إسرائيل والصهيونية، مما يصرف الانتباه عن حقوق الإنسان للفلسطينيين. وبحسب رأيه «فإن تهمة معاداة السامية غالبًا ما تكون سلاحًا إيديولوجيًا ضد أفراد، وأكاديميين، وصحفيين يجرؤون على دعم المساواة في الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفلسطينيين، أو على التنديد بانتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

كما تناول «ألون» (Alon) الموقف المعقد لليهود الإسرائيليين، مؤكدًا أنهم يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه ضحايا ومعتدين، بقدر ما أن إسرائيل، وإن كانت قد نشأت على أنقاض المحرقة، تمارس اليوم هيمنة قمعية على الفلسطينيين. وانتقد تسييس المحرقة، مشددًا على أنه لا يمكن استخدامها لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان، ولهذا السبب بالذات أصرّ على ضرورة التمييز بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية، مؤكدًا أن «الحديث عن قضايا سياسية تتعلق بالصهيونية وبإسرائيل ليس معاداة للسامية، بل هو جزء من الحوار والنقاش الذي يجب أن نخوضه». يجب. كان يرى أن من واجبه التنديد بنظام الفصل العنصري الذي يخضع له الفلسطينيون، وذلك تحديدًا باسم يهوديته وباسم حبه لإسرائيل.

وبالطريقة نفسها، أشعر أنا أيضًا بأن هذا واجب عليّ، وأنا أشاهد هذه الفترة المقلقة التي يُذبح فيها الفلسطينيون، وفي الوقت ذاته يُلامون ويُشوَّهُون في كل مكان، شأنهم شأن من يدافع عنهم ويؤيدهم. أشعر بإحساس المسؤولية كامرأة أوروبية واعية بما فعله الأوروبيون عبر قرون، وكإيطالية واعية بأن الإيطاليين كانوا شركاء في المحرقة باسم إيديولوجيا عنصرية، قبل أقل من قرن؛ أخشى أن تعود مثل هذه الإيديولوجيات إلى الظهور، ولذلك ألتزم كل يوم، وبكل الوسائل المتاحة لي، بالعمل على خلق نسيج يستأصلها منذ نشأتها.

في مداخلتي، إلى جانب «ألون» (Alon)، تحدثت في ذلك اليوم عن تقرير المصير بوصفه حقًا في الوجود بوصفه شعبًا، وهو حق لا يمكن التفاوض عليه — كما كتبتُ في التقرير، «لا ينبغي أن تُخضع انتهاكات القانون الدولي للتفاوض، لأن ذلك من شأنه أن يشرعن ما هو غير قانوني» — مؤكدةً أنه لفترة طويلة جدًا جرى اختزال القضية الفلسطينية إلى أزمة إنسانية، بدلًا

من التعامل معها بوصفها قضية سياسية يجب حلها بما يتوافق مع القانون الدولي. إن الاكتفاء بالمساعدات دون معالجة الأسباب البنيوية للأزمة يعني تكريس الظلم وتطبيعه، بدلًا من بذل كل ما هو ممكن لاستئصاله. إضافة إلى ذلك، اعترضتُ على السردية التي تميل إلى تقديم الوضع في فلسطين بوصفه «صراعًا»، في حين أنه في الواقع حالة بنيوية من الهيمنة ونزع الملكية، تندرج ضمن نموذج الاستعمار الاستيطاني.

وقد شرحتُ، بالفعل، أن الاحتلال الإسرائيلي ليس مؤقتًا، بل هو جزء من مشروع أوسع يجمع بين الاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري، والاحتلال العسكري. ولا يمكن الحديث عن تنمية أو «سلام اقتصادي» دون وضع حدٍّ أولًا للهيمنة؛ بل إن الاستمرار في ضخ الأموال والمساعدات الإنسانية يشبه فكرة محاولة جعل لعبة مكسورة تعمل من جديد. وفي هذا الشأن، كثيرًا ما فشل المجتمع الدولي، باعتماده نماذج غير ملائمة لا تعالج جذور المشكلة. وفي أساس كل ذلك يكمن الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق إنساني يجري انتهاكه باستمرار منذ عقود.

يبدو لي بديهيًا، إلى حد السذاجة، أن كل هذا لا علاقة له بمعاداة السامية، بل يتعلق فقط بالإرادة في تطبيق القوانين الدولية التي أبرمتها الدول. قوانين هي كذلك — وبالتالي تمتلك سلطة تحديد إطار السياسة، والتمييز بين ما هو مسموح وما هو محظور — فقط إذا أمكن اعتبارها موضوعية وعالمية، ومن ثم يجب ضمانها لكل إنسان على وجه الأرض.

كنتُ سعيدة في ذلك اليوم بالقدرة على التحدث في إطار عام ورسمي عن الأمل الذي أراه قبل كل شيء في الأجيال الجديدة: بالتأكيد بين الفلسطينيين، ولكن أيضًا في المجتمع المدني الدولي، وبين عدد كبير جدًا من يهود الشتات، ولا سيما في الولايات المتحدة. وقد أوضحتُ كيف أن جزءًا كبيرًا من النقاشات حول مختلف المطالب الاجتماعية يتمحور، أو ينبغي أن يتمحور، حول لغة حقوق الإنسان، التي تُظهر لنا كيف أن السياسة غالبًا ما تأتي متأخرة، أو أحيانًا تعارض التغيير بشكل مباشر.

وقد ضربتُ مثال الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مذكّرةً بأنه لم يُفكَّك لأن دولًا أخرى شاهدة على تلك الفظائع قررت فجأة، بدافع الفضيلة، أن تتصرف وتفرض عقوبات. بل على العكس! ففي مرحلة أولى، رفضت حكوماتٌ غربيةٌ كثيرةٌ الإدانةَ، إلى أن وجدت نفسها عمليًا

مضطرة للاعتراف بأنها لم تعد قادرة على معارضة حملة عالمية لدعم الحركة المناهضة للفصل العنصري.

في النهاية، اضطروا إلى التراجع أمام واقع لم يعودوا قادرين على تجاهله. ومع ذلك، فإن ذلك التغيير لم يأتِ من الأعلى؛ بل كان نتيجة تحوّل داخلي داخل المجتمع الجنوب أفريقي نفسه، ونتيجة عشرين عامًا من تعبئة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.

هذه الكلمات، التي قيلت من ذلك المنبر، مدعومةً بالعديد من المقابلات المنشورة في صحف مختلفة، كان لها صدىً معيّن. وبما أن «ألون كونفينو» (Alon Confino) كان من هو، لم يجرؤ أحد على مهاجمته بعنف كما كانوا يفعلون معي. سمعته، وصلابته، في ذلك اليوم، كانت برهانًا رائعًا على مقدار القوة التي يمكن أن تصنعها الوحدة فعلًا.

*****

بعد انتهاء اللقاء، عدنا من جديد لنتجول سيرًا على الأقدام في روما. ما كان جميلًا في «ألون» (Alon) أنه كان مثقفًا كبيرًا، يمتلك أسلوبًا قويًا في الحديث يجعلك تشعر بقوة أفكاره؛ ومع ذلك، كان في الوقت نفسه يعرف كيف يُظهر نفسه رجلًا بسيطًا، ذا خفة ظل رفيعة. وبعد انتهاء الغداء مع الصحفيين، كان أول ما قاله لي: «هيا، لنذهب إلى الكولوسيوم، فنلتقط صورة نرسلها إلى عاموس ونجعله يموت غيرةً!».

لم يكن هناك أي فاصل بين الأحاديث الودية، والحوارات التي كانت تشمل شريكته الحبيبة «تال» وأطفاله الذين يعيشون في إسرائيل، واستكمال النقاشات التي كنا قد خضناها قبل ساعات قليلة في قصر جوستينياني. بل إنني أتذكر أنه في لحظة معينة، بينما كنا نصل إلى محيط الكولوسيوم، كنت أقول له شيئًا من قبيل: «ألا تعتقد أن اليهود الأوروبيين ذهبوا إلى فلسطين لأنهم لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه، وليس لأن هناك بالفعل رابطًا حقيقيًا بتلك الأرض؟». كانت السردية المتعلقة بسبب قيام الدولة العبرية في فلسطين تبدو لي في ذلك الوقت مسطّحة إلى حد ما: صحيح أن فلسطين، مقارنة بدول أخرى مثل الأرجنتين أو أوغندا، كان لها استدعاء توراتي، لكنني في تلك اللحظة لم أكن أرى الكثير غير ذلك. «إذًا يمكننا، عمليًا، أن نعرّف الأمر

بوصفه استعمارًا استيطانيًا، أليس كذلك؟» تابعتُ. «لأن الصهاينة الأوروبيين لم يكونوا ليذهبوا إلى فلسطين لولا أنهم قد استثمروا العنصر الديني أو بالغوا في إبرازِه إلى حد ما».

عند تلك النقطة توقف في وسط الطريق، وانفجر ضاحكًا، وقال لي: «حسنًا، يا فرانشيسكا، لو كنتِ طالبةً لديّ، لكنتِ الآن مهددة بالرسوب في الامتحان!». ثم، وبنبرة أكثر جدية وألطف: «الأمر ليس كذلك تمامًا. ما تقولينه ليس دقيقًا بالكامل. لكن ربما يمكنني أن أحاول شرحه لك على نحو أفضل».

وهناك، وخلفية الكولوسيوم وراءنا، تحدث إليّ مطولًا عن المصفوفة المعقدة لمطالب تقرير المصير لدى اليهود الأوروبيين، وغيرهم أيضًا. ولم نحاول حتى دخول الكولوسيوم لرؤيته من الداخل، نظرًا لكثرة الطوابير، ولأننا كنا كلينا غارقين في ذلك الحديث؛ فبقينا هناك على مقعد نتبادل الحديث. «هناك ما هو أكثر بكثير بالنسبة إلينا. فالشعب اليهودي لديه رابط قوي جدًا بتلك الأرض، وبالقدس على وجه الخصوص. إنها تاريخنا. وبالطبع، فإن وجود هذا الرابط لا يعني أننا نملكها. لكن يجب أن نكون قادرين دائمًا على تقديم تعقيد المسار التاريخي، بما في ذلك حقيقة أنه لم يكن هناك فعلًا أي مكان يشعر فيه كثيرون منا بالأمان. هذه نقطة في غاية الأهمية. بعد المحرقة، لم نكن محميين، ولم يحدث أنه في لحظة ما فتح الجميع أعينهم وقالوا: «آه، اليهود المساكين، لنساعدهم». لا، كانوا ما زالوا لا يريدوننا. لم يكن أحد يريدنا في أوروبا. كنا مكروهين، وكان علينا بطريقة ما أن نختفي من أنظارهم. لأن الأوروبيين لم يكونوا قادرين حتى على تحمّل فكرة وجود يهود ضحايا لكل ما حدث».

لم يكن «ألون» (Alon) معارضًا لفكرة استخدام نموذج الاستعمار الاستيطاني في الإشارة إلى إسرائيل. لكنه قال لي في ذلك المساء: «يجب فهم الخصوصيات الخاصة بالاستعمار الاستيطاني ذي الجذور اليهودية فهمًا جيدًا. لأنه في الأساس كان هناك دائمًا رابط قوي جدًا بتلك الأماكن، وسيكون من الخطأ القول إن اهتمام اليهود بالقدس وبفلسطين مصطنع ويشكّل مجرد ذريعة. إن الحب لتلك الأرض متجذر بعمق في تاريخنا وفي ثقافتنا».

كانت كلماته بالغة الأهمية. ومنذ تلك المحادثة، واصلتُ حمل فكرة مفادها أن دولة إسرائيل هي التي منحت الشعب اليهودي، واليهود الأوروبيين، شعورًا بالفخر والشرعية والظهور، في مرحلة تاريخية مثل خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حين كان لا يزال قائمًا معاداة سامية قوية وواسعة الانتشار، وجعلت اليهود يشعرون بالحماية للمرة الأولى في التاريخ.

وسيبقى هذا الفهم بالنسبة لي مرتبطًا دائمًا بـ «ألون» (Alon) وبذلك العصر الذي قضيناه في شوارع روما.

وما كان أكثر أهمية ولا يُنسى هو الابتسامة التي اختتم بها حديثه، إذ أمسك بالهاتف واقترب مني قائلًا: «هيا، لنرسل الصورة إلى عاموس، وبعدها، حتى لو كان الجو باردًا، أشتهي كثيرًا أن آكل مثلجات، ما رأيك؟». لا أذكر إن كنا قد ذهبنا فعلًا لأكل المثلجات. لكن المؤكد أننا بعد ذلك ذهبنا إلى تراستيفيري، ونحن نواصل المشي والدردشة، ثم مرة أخرى لتناول الخرشوف مع صديقتي رانيا حماد، ابنة الممثل التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية في إيطاليا، نمر حماد، ومع أصدقاء آخرين. كان أن نترك أنفسنا لتلك الأجواء المرحة طريقة جميلة للوداع؛ وعلى أي حال، كنت أنا و«ألون» (Alon) قد خططنا بالفعل لأن نلتقي مجددًا بعد فترة قصيرة.

في مارس ٢٠٢٣ كنا ننظم مشاركة «ألون» (Alon) في تقديم تقريري أيضًا في جنيف، عندما قال لي، خلال مكالمة فيديو ما زلت أذكر بوضوح فيها سترته الصوفية الخضراء وملامح وجهه المضطربة على نحو بالكاد يُلحظ: «تعلمين أنني لا أدري إن كنت سأتمكن من المجيء. لست على ما يرام كثيرًا، وعليّ أن أجري بعض الفحوصات».

بعد بضعة أسابيع، في أبريل، جاءت تشخيص الإصابة باللوكيميا، وبدأ عذابه. في تلك الأثناء كنت أُعدّ تقريري الثاني حول الحرمان من الحرية الشخصية في فلسطين، وفي ذلك أيضًا كان «ألون» (Alon) و«عاموس» (Amos) داعمين لي إلى حد كبير، إذ حصلا على نسخ متعددة منه وعلّقا عليها، حتى في الوقت الذي كان فيه «ألون» (Alon) يخضع للعلاج الكيميائي. وبعد ذلك، تباعدت المراسلات، وكنت أحاول إشراكه أقل، لأنني أدركت أنه كان يتعب كثيرًا.

ثم، فجأة، جنّ التاريخ من جديد. في السابع من أكتوبر انفجر كل شيء في وجوهنا بعنف لا يُصدّق. وبعد أسبوعين فقط ذهبتُ إلى الولايات المتحدة لتقديم تقريري حول الطفولة، الذي مرّ من دون أي اهتمام يُذكر، رغم أنه كان — كما قال عاموس — «غنيًا بكل شيء»: أعداد الأطفال الذين قُتلوا أو جُرحوا أو تُركوا مع إعاقات بسبب الحروب والهجمات المختلفة، والوضع الكارثي لنقص الرعاية الصحية الذي تدهور لاحقًا بطريقة لا توصف، لكنه كان بالنسبة لكثيرين غير محتمل حتى قبل السابع من أكتوبر. فمنذ سبعة عشر عامًا لم يكن ممكنًا الخروج من غزة، ولم يكن يدخل إليها تقريبًا شيء من دون موافقة إسرائيل، وكان هذا يعني أنه لا يمكن التدخل لعلاج أمراض قابلة للعلاج تمامًا، مثل السكري. وكان هناك أطفال يعانون من أمراض غير

خطيرة، لكنها كانت تتطلب علاجات خاصة غير متوفرة في غزة، وقد ماتوا داخل جدران منازلهم لأنهم لم يحصلوا على الإذن ولا على إمكانية الخروج لمراجعة طبيب مختص أو تلقي الأدوية اللازمة.

ومع ذلك، بدا أن كل هذا لا يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لأحد. بل على العكس، ففي أوروبا، ولمدة طويلة، ووسط كثيرين، استمر الادعاء بأن هجوم السابع من أكتوبر كان «أسوأ هجوم معادٍ للسامية بعد المحرقة»؛ ومن بين هؤلاء أيضًا الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» (Emmanuel Macron)، الذي رددتُ عليه علنًا ذات يوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «أكبر مذبحة معادية للسامية في قرننا؟ لا، سيد ماكرون. ضحايا السابع من أكتوبر لم يُقتلوا بسبب يهوديتهم، بل ردًا على القمع من جانب إسرائيل. فرنسا والمجتمع الدولي لم يفعلا شيئًا لمنع ذلك. احترامي للضحايا».

كلّفني ذلك قطع العلاقات مع الدبلوماسية الفرنسية، لكنني، حتى في تلك الحالة، كنت أستند إلى الكلمات المهمة التي كان «ألون» (Alon) يكتبها في تلك الأشهر، والتي استقيتُ منها كما لو كانت هدية. فهو و«عاموس» (Amos)، مع باحثين آخرين في المحرقة ومعاداة السامية، كانوا قد وقّعوا في نوفمبر ٢٠٢٣ مقالًا في «نيويورك ريفيو أوف بوكس» (New York Review of Books) انتقدوا فيه الاستخدام الأداتي للذاكرة التاريخية لتبرير العدوان على غزة. ونددوا بالإصرار على القول إن «حماس هم النازيون الجدد»، معتبرين أن تحميل الفلسطينيين مسؤولية جماعية كان يخدم تشويه سمعة من يدافعون عن حقوقهم. وأكدوا على أهمية التمييز بين حماس والشعب الفلسطيني ككل، وحذّروا من أن «الخلط بين معاداة السامية وانتقاد إسرائيل» لا يقوّض فقط النضال ضد معاداة السامية الحقيقية، بل يشرعن قمع الاختلاف وإقصاء القضية الفلسطينية من النقاش العام.

بالنسبة لي، كان الأمر الأكثر فظاعة هو أن ذلك الموقف الذي كان ماكرون يمنحه صوته كان يعفي إسرائيل تمامًا من المسؤولية، ويلغي النقاش حول جميع الانتهاكات الخطيرة جدًا للقانون الدولي المرتكبة بحق الفلسطينيين على مدى عقود.

في اليوم نفسه الذي وطئت فيه قدماي الولايات المتحدة، في أكتوبر ٢٠٢٣، اتصلتُ بـ«ألون» (Alon) وقلت له: «سآتي لزيارتك».

لم يكن على ما يرام، فأجابني: «آسف، لكنني لست في وضع يسمح لي برؤية أحد، دفاعاتي المناعية منخفضة جدًا، ولا أستطيع أن أدعوك إلى المنزل، يؤسفني ذلك».

لكن، بناءً على اقتراح «عاموس» (Amos)، صديقه المقرب جدًا فضلًا عن كونه زميله، سمحتُ لنفسي بالإصرار، وفي النهاية قررنا أن أذهب لزيارته في بوسطن، وأن نلتقي في مكان ما بدلًا من منزله.

التقينا في مطعم، حيث تعرّفت أخيرًا أيضًا إلى شريكته الرائعة «تال»؛ وقد وجدنا مكانًا فارغًا تمامًا تمكّنا فيه من اللقاء مع الحفاظ على مسافة بيننا، ولم ينزع هو الكمامة طوال الوقت. أمضينا وقتًا طويلًا في الحديث، وبعد أن أنهكنا أنفسنا في اتخاذ كل تلك الاحتياطات، اختتمنا الأمسية بعناق.

كان محبطًا جدًا، وليس فقط بسبب صحته. كان يقول: «إسرائيل انتهت. الآن أرى فعلًا نهايتها، لكن لم تعد لديّ القوة لفعل أي شيء».

كانت تلك آخر مرة رأيته فيها.

توفي «ألون كونفينو» (Alon Confino) في ٢٧ يونيو ٢٠٢٤.

«إنجريد»: كيف يمكن إسقاط نظام الفصل العنصري؟

خلع الرجل العاري ذراعيه عن رأسه.

كان قد سقط وكان ينظر. نظر إلى من كان يضربه، والدم يسيل على وجهه، والكلبة «جودرون» (Gudrun) شمّت الدم.

«امسكه! عضّه!» قال القبطان.

عضّت جودرون الرجل، فمزّقت كتفه.

«في الحلق» قال القبطان.

«إليو فيتوريني» (Elio Vittorini)، رواية «رجال ولا رجال» (Uomini e no)

المرة الأولى التي سمعتُ فيها خطابًا متماسكًا حول الأسباب التي تجعل من الضروري توصيف الوضع في فلسطين بوصفه فصلًا عنصريًا كانت في عام ٢٠١٧، في مؤتمر نُظّم في الأردن من قِبل أكاديميين ومنظمات من المجتمع المدني العربي. اليوم يبدو لنا هذا مفهومًا بديهيًا، لكنه حتى قبل بضع سنوات لم يكن كذلك على الإطلاق.

لننطلق من الافتراض القائل بوجود أدوات متعددة في القانون الدولي لحماية الأشخاص، مثل معاهدات حقوق الإنسان، وفي حالات النزاعات المسلحة، القانون الإنساني. وقد جرى اعتماد هذه الأدوات بعد الحربين العالميتين أساسًا لجعل النزاعات أقل وحشية، ولحماية السكان المدنيين قدر الإمكان من أهوال الحرب، لكنها في الوقت نفسه رفعت الأفراد — أي ليس فقط، أو لم يعد فقط، الدول — إلى مرتبة أشخاص ذوي حقوق في المجال الدولي.

لم تُمنَح حقوق الإنسان هبةً: فكل واحد منها هو ثمرة نضالات ومكاسب حققها أفراد مثلنا. فقد أُلغيت تجارة العبيد أيضًا بفضل الحركة الإلغائية؛ ووُضع نظام الفصل العنصري

والتمييز العنصري خارج القانون بفضل معارك مدنية حقيقية؛ وبهذا حققنا خطوات مهمة إلى الأمام في حقوق العمال، والنساء، والقاصرين، والأشخاص ذوي الإعاقات. إن مسار حقوق الإنسان ليس خطيًا، والمهمة لم تُنجَز بعد. ويخبرنا بذلك الزمن الذي نعيشه.

لكن لنعد إلى فلسطين.

حتى سنوات قليلة مضت، كان الإطار القانوني المرجعي الأساسي — إن لم يكن الوحيد — بالنسبة لكثيرين، فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، هو إطار القانون الإنساني، أي قوانين الحرب والاحتلال العسكري، التي بموجبها يُقبَل الاحتلال العسكري فقط إذا كان مؤقتًا، ومرتبطًا بحاجات عسكرية محددة، ويجري في ظل الاحترام الكامل لحقوق السكان المدنيين.

غير أن إسرائيل تحتل غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ من دون حدود زمنية ومن دون مبرر مشروع. وكانت الأمم المتحدة نفسها قد طالبت بالانسحاب، عبر قرار أُقر بعد أشهر قليلة من بدء الاحتلال، مذكّرة بأن اكتساب الأراضي بالقوة غير مشروع أبدًا.

ومع ذلك، لم تكتفِ إسرائيل بتجاهل ذلك الأمر، بل وسّعت وجودها في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، مستبدلةً السلطات المحلية بطاقم عسكري إسرائيلي، وفرضت قوانين عسكرية، وصادرت أراضي، وهدّمت منازل، وبنت أكثر من ثلاثمئة مستوطنة، يعيش فيها اليوم نحو ثمانمئة ألف مستوطن إسرائيلي. كل ذلك، رغم أن عدم شرعية هذه الأفعال معترف به في القانون الدولي.

وينص أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة على حظر اكتساب الأراضي بالقوة، وقد أكدت محكمة العدل الدولية مرارًا أن على القوة القائمة بالاحتلال أن تضمن الحقوق الأساسية للسكان الواقعين تحت الاحتلال، وألا تعيق حقهم في تقرير المصير.

وفي فلسطين، يحدث العكس تمامًا.

ولتغطية هذه الانتهاكات، استخدمت إسرائيل لغةً ملتبسة: فتحدثت عن «أراضٍ متنازع عليها» بدلًا من محتلة، وعن «سكان معادين» بدلًا من سكان واقعين تحت الاحتلال، أي يجب حمايتهم. كما أن المجتمع الدولي، في كثير من الأحيان، فضّل الاحتماء بالمصطلحات بدل مواجهة الواقع غير المقبول للاحتلال الدائم وعواقبه مواجهةً حازمة.

وفي الوقت نفسه، وفي ظل هذا الجدل حول الكلمات بدل الأفعال، واصلت إسرائيل دَوس القانون الدولي بصورة منهجية، ليس فقط على الأراضي، بل على القانون الدولي ذاته، محرّفةً معنى القانون والعدالة نفسه. إن عدم شرعية هذا السلوك غير قابلة للإصلاح، لأنها تمس أحد أعمدة النظام الدولي: يجب أن تحكم قواعد القانون العلاقات بين الدول، لا تعسّف الأقوى.

*****

شكّل عام ٢٠١٧ بالنسبة لي منعطفًا فكريًا قويًا آخر، بعد ذلك الذي منحَتْنيه دراستي في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) عام ٢٠٠٥.

في المؤتمر الذي حضرتُه في الأردن في مايو من ذلك العام، كان «مايكل لينك» (Michael Lynk) — سلفي في منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة — قد شرح، استنادًا إلى الاجتهاد القضائي المتعلق باحتلال جنوب أفريقيا لروديسيا وناميبيا (التي كانت تُسمّى آنذاك جنوب غرب أفريقيا)، لماذا ينبغي، وفق القانون الدولي، اعتبار الاحتلال الإسرائيلي احتلالًا غير قانوني.

وخلاصة القول، في الواقع، أن اجتهاد محكمة العدل الدولية كان قد قرر أن الوجود الجنوب أفريقي في جنوب غرب أفريقيا غير قانوني تحديدًا لأنه:

أ) لم يكن يستجيب لأهداف عسكرية.

ب) كان ينتهك الالتزامات الأساسية المترتبة على الاحتلال.

وتقضي هذه الالتزامات بأن يحافظ الاحتلال على رفاه السكان الواقعين تحته، وألا يُخضعهم، وألا يغيّر هويتهم، أو يُعدّل وضع الإقليم أو الإطار القانوني للسكان. وإضافة إلى ذلك، لم يكن ذلك الاحتلال مؤقتًا، بل تحوّل إلى وضع دائم.

وكما قال «مايكل لينك» (Michael Lynk) في ذلك اليوم فيما يخص حالة ناميبيا، فإن الاحتلال العسكري لا يمكن أبدًا اعتباره وسيلة للاستعمار. بهذه الكلمات، كان قد كسر حاجزًا.

فإذا كان الاحتلال غير قانوني، فلا يجوز تطبيعه بأي حال: يجب مراقبته في كل جوانبه وفي كل لحظة، وفرض إنهائه.

في وقت ذلك المؤتمر، كنت قد غادرتُ الأمم المتحدة منذ ست سنوات، لكنني، وأنا أستمع إليه، وأعود بذاكرتي إلى الفترة التي عملتُ فيها في فلسطين، بدا كل شيء فجأة أكثر وضوحًا. ففي سنواتي الفلسطينية، كثيرًا ما كنت أطرح على نفسي هذا النوع من الأسئلة: لماذا نواصل استخدام القانون الدولي الإنساني، عندما يكون واضحًا أن الاحتلال العسكري يُستخدم لانتزاع الأرض وتدمير حياة الفلسطينيين؟

كانت فكرة أن الأداة القانونية أصبحت غير كافية لحماية الأشخاص حاضرة لديّ إلى حد ما، لكن كلمات سلفي كانت بالغة الأهمية، وعندما أنظر إلى الوراء، قلت لنفسي: «مايكل لينك محق».

بعده، تدخلت «إنجريد جارادات جاسنر» (Ingrid Jaradat Gassner)، الخبيرة المخضرمة في الشأن الفلسطيني. وفي مواصلة لتحليل الإطار القانوني الأكثر عدلًا للوضع الفلسطيني، كانت «إنجريد» تُصرّ على استخدام مفهوم الفصل العنصري. في ذلك الوقت، لم يكن الحديث عن الفصل العنصري فيما يتعلق بسلوك إسرائيل أمرًا شائعًا على الإطلاق، ولا سيما خارج نطاق معين من النشاط السياسي. وكانت أهمية ما قالته «إنجريد» ثورية إلى حد أننا كثيرًا ما لم نستوعبه بالكامل: والدليل على ذلك أنني، في ذلك الحين، كنت أعمل على مجلد علمي حول الاجتهاد القضائي المتعلق بتشريعات اللاجئين الفلسطينيين، ولم نكن نولي نظام الفصل العنصري إلا اهتمامًا هامشيًا.

وعلى الرغم من أن «إنجريد» لم تكن فقيهة قانونية، فإن إسهامها أثبت أنه أساسي لتمكيننا من قراءة جميع قواعد حماية الأفراد والجماعات معًا، من المنظور الأكثر صوابًا.

كانت «إنجريد» هولندية، لكنها كانت تعيش منذ وقت طويل في فلسطين، في بيت جالا، قرب بيت لحم، في الضفة الغربية المحتلة. ومع زوجها محمد جرادات، كانت في عام ١٩٩٨ من بين مؤسسي مركز الأبحاث «بديل» (BADIL)، وهو المؤسسة المرجعية في فلسطين بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ فصاعدًا. وفي عام ٢٠٠٥ كانت من المؤسسين المشاركين لحركة «بي دي إس» (BDS – Boycott, Divestment and Sanctions)،

المستوحاة من المقاومة العالمية ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والمبنية على القانون الدولي.

وقد نشأت الحركة بعد وقت قصير من رأي استشاري بالغ الأهمية صدر عام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، قضى بأن بناء الجدار الذي بدأ قبل ذلك بعامين، والممارسات التي نفذتها إسرائيل في الضفة الغربية وفي القدس المحتلة، تشكّل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وللحقوق الأساسية للفلسطينيين، مثل حرية الحركة، والوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، وقبل كل شيء، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ذلك الجدار، الذي يعزل الفلسطينيين عن القدس، والذي لم يتمكن أحد، حتى اليوم وبعد أكثر من عشرين عامًا، من إسقاطه، يقلّص بشكل هائل إمكاناتهم: كيف يمكن دعم اقتصاد مجموعة من الناس داخل مدينة مثل القدس، المحاطة من جهة بإسرائيل ومن الجهات الثلاث الأخرى بالمستوطنات في الأراضي المحتلة، إذا كان هؤلاء الأفراد ينتجون خدمات لزبائن لا يستطيعون الوصول إليهم، وإذا لم يتمكنوا من شراء منتجات فلسطينية لأن الروابط مع من ينتج خارج المدينة قد قُطعت؟ إضافة إلى ذلك، يمنع الجدار العائلات من البقاء متحدة ومتواصلة، كما يمنع المسيحيين والمسلمين من الذهاب للصلاة في القدس. ومن ثم، فهي مسألة تؤثر فعليًا في عدد هائل من جوانب حياة الإنسان.

وكان القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية قائمًا على حق تقرير المصير: وهو حق بالغ الأهمية والمركزية، بحيث إنه، وفق قانون مسؤولية الدول في القانون الدولي، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمه، ويترتب عليه التزام الجميع بعدم الاعتراف بالوضع غير المشروع الذي أنشأه الاحتلال، وبالتحرك لضمان احترام القواعد الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن دول الأمم المتحدة ستكون مُلزَمة بعدم تقديم أي مساعدة، وعدم دعم الاحتلال بأي شكل من الأشكال، وكذلك بالمطالبة بوقف بناء الجدار.

ومن منظور قانوني، كان ذلك لحظة مفصلية، لأنه كان للمرة الأولى التي تنطق فيها محكمة بشأن المسألة الإسرائيلية–الفلسطينية.

ومع ذلك، من الناحية العملية، لم يتحرك أحد.

وهكذا، في عام ٢٠٠٥، وردًا على تقاعس الدول بعد ذلك القرار، تأسست حركة «بي دي إس» (BDS): حركة نشأت من القاعدة، بهدف تعزيز المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، لدفعها إلى الامتثال لقواعد القانون الدولي واحترام المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وهو، في نظري، مثال مثالي لما ينبغي أن تكون عليه المجتمع المدني: جهاز المناعة في مجتمع سليم يحترم القواعد الكونية، على المستويين الوطني والدولي.

كانت «إنجريد» من بين مؤسسي هذه الحركة، المستوحاة من أنشطة الدعم ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حيث كانت قد وُجدت حملة واسعة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات قبل وقت طويل من أن تقرر الدول التحرك. وحتى اليوم، لا يمكننا التفكير في جنوب أفريقيا من دون أن تخطر ببالنا كلمة «الفصل العنصري»، لكن في تلك الحالة، كان العمل الحاسم قد جاء من القاعدة، وبدأ كل شيء من المجتمع المدني، بل من شخص واحد: عاملة شابة قررت أن تضع موضع التنفيذ إجراءات عملية في متناولها.

بدأ كل شيء في إيرلندا عام ١٩٨٤، عندما رفضت «ماري مانينج» (Mary Manning)، وهي أمينة صندوق في الحادية والعشرين من عمرها، تمرير ثمار الجريب فروت القادمة من جنوب أفريقيا على صندوق الدفع في السوبرماركت الذي كانت تعمل فيه، «دنّز» (Dunnes)، امتثالًا لتوجيه نقابتها التي دعت العمال إلى مقاطعة المنتجات الجنوب أفريقية بوصفها فعل احتجاج على سياسات الفصل والاضطهاد. وعندما واصلت «مانينج» وممثلة النقابة، «كارين جيرون» (Karen Gearon)، رفض التعامل مع أي منتج جنوب أفريقي، ودعوة بقية العمال إلى فعل الشيء نفسه، جرى إيقافهما عن العمل، وبدأتا إضرابًا انضم إليه ثمانية زملاء آخرين.

استمر الإضراب ما يقرب من ثلاث سنوات، حتى أبريل ١٩٨٧، وأطلق سلسلة من التفاعلات التي أدّت إلى أن تصبح إيرلندا أول دولة غربية تفرض حظرًا كاملًا على استيراد السلع الجنوب أفريقية، بفضل الضغط الشعبي الذي أثاره الفعل الشجاع الذي قامت به ماري وزملاؤها.

وبقي الحظر ساريًا حتى نهاية نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤. وبمناسبة منحه «نيلسون مانديلا» (Nelson Mandela) الجنسية الفخرية لمدينة دبلن عام ١٩٩٠، اعترف مانديلا نفسه بقيمة ذلك الفعل. وقال إن المضربين، من خلال تصرّفهم هذا، أظهروا للجنوب أفريقيين أن الناس العاديين، البعيدين عن مسرح تلك الأحداث، كان لهم دور ريادي في النضال ضد الفصل العنصري. وأضاف أن هذا التفكير نفسه ساعده على الصمود في السجن. وليس هذا

فحسب. ففي عام ١٩٨٤، عندما مُنح رئيس الأساقفة «ديزموند توتو» (Desmond Tutu) جائزة نوبل للسلام ودعا محتجّي «دنّز» (Dunnes) إلى حضور مراسم التكريم، تلقّت حركة مناهضة الفصل العنصري التي نشأت في إيرلندا موجة دعم غذّت تنامي المعارضة لنظام الفصل العنصري، وخلقت منعطفًا ضروريًا وحاسمًا لإسقاط هذا النظام.

لإسقاط الأنظمة القمعية، يجب ضربها في الصميم، أي في الجيب والمال: حيث تتدفق عائدات الاستغلال. وهي الفلسفة نفسها التي يقوم عليها «بي دي إس» (BDS)، الذي يعمل بالفعل على كشف التواطؤات الدولية — السياسية والاقتصادية على حد سواء — مع نظام الفصل العنصري الذي تفرضه دولة إسرائيل على الفلسطينيين.

إن الخطاب حول الفصل العنصري، الذي ساهمت فيه «إنجريد» بشكل حاسم في الحالة الفلسطينية، قد أُعيد إحياؤه وتعزيزه في السنوات الأخيرة أيضًا من قبل منظمات متعددة لحقوق الإنسان.

وكان أول من ندد به منظمتان إسرائيليتان غير حكوميتين تعملان على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة: «يش دين» (Yesh Din) و«بتسيلم» (B'Tselem). ففي عام ٢٠٢٠، تحدثت «يش دين» (Yesh Din) عن فصل عنصري يقتصر على الضفة الغربية، حيث تطبّق إسرائيل نظامين قانونيين مختلفين: أحدهما للمستوطنين الإسرائيليين، والآخر للفلسطينيين. وفي عام ٢٠٢١، نشرت «بتسيلم» (B'Tselem) تقريرًا بالغ التأثير، ترافق مع عرض أيقوني أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قدّمه المدير آنذاك «حغاي إل-عاد» (Hagai El-Ad)، أعلن فيه أن إسرائيل تفرض نظام فصل عنصري على جميع الفلسطينيين من النهر إلى البحر، أي «من الأردن إلى البحر المتوسط». ووفقًا لـ «بتسيلم» (B'Tselem)، تسيطر إسرائيل فعليًا على كامل الحيّز الممتد بين نهر الأردن والبحر، وتضمن تفوق اليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين. وشملت سياسات الفصل العنصري المحددة: التفتيت السياسي والإقليمي للفلسطينيين، وعدم المساواة في الوصول إلى الأرض والموارد، وتقييد حرية الحركة، ونظامًا قانونيًا تمييزيًا قائمًا على قوانين الطوارئ، والأوامر العسكرية، وتشريعات مثل قانون عام ٢٠١٨، الذي يعترف بحق تقرير المصير «للشعب اليهودي فقط».

وفي عام ٢٠٢١، عززت «هيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch) هذه التحليلات في تقرير مفصل، عرّفت فيه الفصل العنصري الإسرائيلي بأنه نظام مؤسسي للهيمنة

والاضطهاد. وخلصت المنظمة إلى أن إسرائيل لا ترتكب فقط جريمة الفصل العنصري، بل أيضًا جريمة الاضطهاد، أي الحرمان المنهجي والمتعمد من الحقوق الأساسية لمجموعة معينة. «فالسلطات الإسرائيلية تمنح امتيازات منهجية لليهود الإسرائيليين وتقمع الفلسطينيين»، بهدف معلن هو الحفاظ على السيطرة الديموغرافية والسياسية والإقليمية.

وفي عام ٢٠٢٢، أكدت «منظمة العفو الدولية» (Amnesty International) أن إسرائيل تمارس الفصل العنصري سواء في الأراضي المحتلة أو داخل حدودها، مضيفة أن النظام يشمل أيضًا اللاجئين الفلسطينيين، المحرومين من حق العودة، وهو المبدأ الذي ينص على أن لجميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى الممتلكات التي أُجبروا هم أنفسهم أو أسلافهم على مغادرتها في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. وفي تقريرها، دعت منظمة العفو الدولية صراحةً «السلطات الإسرائيلية وجميع الجهات الأخرى المعنية إلى تفكيك نظام الفصل العنصري المفروض على الفلسطينيين، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به».

فهل إسرائيل دولة فصل عنصري أم لا؟ بالتأكيد هي كذلك: فوفق القانون الدولي، هو نظام أُنشئ للحفاظ على تفوق مجموعة عرقية على أخرى من خلال ممارسات تمييزية وقمعية. ورغم أن الذهن يتجه تاريخيًا مباشرة إلى النظام الجنوب أفريقي، فإن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري تصنّفه جريمة ضد الإنسانية يمكن لأي دولة أن ترتكبها، من خلال أفعال لا إنسانية — مثل الترحيل القسري، والاعتقالات غير القانونية، والتعذيب، وتقييد حرية الحركة — تُمارَس بهدف قمع مجموعة عرقية بصورة منهجية، وإبقائها تحت السيطرة لصالح مجموعة أخرى. كما أن نظام روما الأساسي يُدرج الفصل العنصري ضمن الجرائم ضد الإنسانية، بوصفه أفعالًا تُرتكب «في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد السكان المدنيين».

ولا يتعلق الأمر بالتمييز فحسب، بل بإنكار الحقوق الأساسية، وبفصل الأشخاص على أسس عرقية وإقليمية، وباستخدام تدابير قسرية لإبقاء المجموعة المضطهدة في وضع من التهميش والعزل.

وعليه، فإذا وسّعنا زاوية النظر إلى ما يتجاوز حالة جنوب أفريقيا، فإن السمة الجوهرية للفصل العنصري هي الواقع الموضوعي لفصل مؤسسي يهدف إلى هيمنة مجموعة على أخرى: وهو أمر، إذا تأملناه جيدًا، يشكّل أيضًا العمود الفقري للاستعمار، ولا سيما الاستعمار الاستيطاني.

ومن ذا الذي يمكنه القول إن فرنسا في الجزائر، أو بلجيكا أيام حكم الملك ليوبولد في الكونغو، لم تمارسا نظام فصل عنصري؟ فالفصل العنصري يمكن أن يوجد — وهو موجود بالفعل — أيضًا في سياقات استعمارية مختلفة وأوسع بكثير من تلك التي اعتدنا ربط هذا المصطلح بها.

وقبل سنوات قليلة فقط، حتى عندما أصبحتُ المقررة الخاصة للأمم المتحدة عام ٢٠٢٢، كان الحديث عن الفصل العنصري فيما يتعلق بإسرائيل يبدو مستحيلًا، إلى حد أن بعض الأوساط الدبلوماسية الدولية كانت تكتفي بالهمس بما يُسمّى «كلمة الألف» (the A-word)، وكأن «الفصل العنصري» لفظة نابية. أما اليوم، فقد أصبحت هذه القناعة أكثر انتشارًا بكثير، وأنا على يقين من أنه بعد بضع سنوات ستُربط كلمة «الفصل العنصري» تلقائيًا بدولة إسرائيل، كما حدث في الماضي مع جنوب أفريقيا، التي لا تزال تحمل وصمة ذلك النظام بعد ثلاثين عامًا من سقوطه، عقب مسار طويل ومؤلم من المصالحة.

*****

في حالة إسرائيل، ومن بين الانتهاكات العديدة، يجب إحصاء مئات الآلاف من الأرواح المكسورة، المقتولة، المشوّهة في الجسد والروح، وغزة مدمَّرة. إن الإبادة الجماعية الجارية منذ عام ٢٠٢٣ لن يمكن محوها من تاريخ دولة إسرائيل، وأشتبه في أن العالم كله، في المستقبل، سيشعر بقشعريرة عندما يرى العلم الإسرائيلي، بسبب ما فُعل باسمه وتحت رايته.

نحن نعيش اليوم هذا الواقع من دون وعي كامل به، لأن الإنسان يحتاج إلى وقت للتأمل والنظر من مسافة. لكن لا ينبغي أن ننسى أنه كلما طال هذا الوقت، مات مزيد من الأبرياء؛ ولهذا السبب من الأساسي الاستمرار في شرح ما نواجهه ودعم حركة الردّ الضرورية للتصدي له.

وحتى مجرد الاطلاع ونشر المعرفة يشكّل مساهمة مهمة في إسقاط نظام الفصل العنصري.

صحيح أنه، في حالة جنوب أفريقيا، لم تكن هناك ضغوط مماثلة لتلك التي تدعم اليوم دولة إسرائيل، والتي تنبع من مصادر متعددة ومتنوعة. فالأمر لا يتعلق هنا فقط بجزء من الإدارة

الإسرائيلية، بل أيضًا بالشبكة الواسعة التي بُنيت في العالم الغربي وخارجه، عبر سفارات شديدة الفاعلية وتقنيات اتصال متطورة تروّج لعلامة «إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، و«إسرائيل، دولة الشركات الناشئة». وهي سردية جديدة حلّت محل الشعارات الرائجة في زمن «جولدا مئير» (Golda Meir): «دولة جعلت الصحراء تزهر» و«شعب بلا أرض لأرض بلا شعب».

وتقف اليوم إلى جانب إسرائيل النخب السياسية والثقافية والمالية في دول عدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك أيضًا بفضل التواطؤ بين الجهاز العسكري والصناعة الحربية الأميركية القوية (كتاب بالغ الأهمية لـ «أنتوني لوينشتاين» (Antony Loewenstein)، «مختبر فلسطين» (Laboratory Palestine)، يحلل هذه الجوانب بعمق).

وتتمثل مكوّنات أخرى مهمة في الجماعات الواسعة الانتشار من المسيحيين الصهاينة، النشطين جدًا خصوصًا في الولايات المتحدة. فاستنادًا إلى تفسيرات محافظة للكتاب المقدس، يرون في «عودة اليهود إلى فلسطين» تحقيقًا للنبوءات، ويعتبرون دعم إسرائيل جزءًا لا يتجزأ من عقيدتهم، مما يؤثر بصورة كبيرة في السياسة الخارجية الأميركية. وإضافة إلى ذلك، يشهد الصهيونية المسيحية توسعًا قويًا أيضًا في الأغلبية العالمية، أو الجنوب العالمي، حيث يحمل التبشير المسيحي معه، على نحو متزايد الحضور، العلم الإسرائيلي.

ولمواجهة عوائق بهذا الحجم، اضطرّت حركة (BDS) إلى تنظيم نفسها على نحو أكثر هيكلية بكثير مقارنة بحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وداخل (BDS)، أنشأ الفلسطينيون حملة «باكبي» (PACBI – Palestinian Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel)، التي تروّج لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية المتواطئة أو الصامتة إزاء الاحتلال، ونظام الفصل العنصري، وإنكار حقوق الفلسطينيين، وكذلك لشبكة عابرة للحدود من المنظمات والخبراء الذين يدعمون مطالب محددة بالمقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، ناسجين نسيج المقاومة السلمية والاستراتيجية والفاعلة ضد الفصل العنصري ومنطقه.

وهنا يدخل العامل الاقتصادي على الخط، وهو ما يدفعني إلى القول: لو كانت فلسطين مسرح جريمة، لكانت بصماتنا جميعًا موجودة هناك. فهناك عدد هائل من الشركات، وصناديق التقاعد، والبنوك، والمؤسسات، ومنظمات من دول مختلفة، ما زالت تستثمر في الاقتصاد

الإسرائيلي، وهذا بطبيعة الحال عامل متشابك على نحو لا ينفصل عن الاحتلال. وبينما تُعدّ قطاعات مثل السلاح والمراقبة الأكثر وضوحًا، من المهم التذكير بأن أي استثمار في الاقتصاد الإسرائيلي يمكن أن تكون له دلالة أو صلة بالاحتلال واستغلال الفلسطينيين ومواردهم، وبالتالي أن يتحول فعليًا إلى فعل مرتبط بسلوك إجرامي. تمامًا مثل ثمار الجريب فروت التي رفضت «ماري مانينج» (Mary Manning) تمريرها على صندوق الدفع في متجر «دنّز» (Dunnes) قبل أربعين عامًا.

وأمام وضع كهذا، يستحق أن يُدان بلا مواربة وأن يُواجَه بكل قوانا، فإن دعوة حركة (BDS) — المنسجمة تمامًا مع القانون الدولي — يجب دعمها بكل الوسائل الممكنة: من ما نشتريه إلى كيفية استثمارنا، ومن وجهات عطلاتنا إلى من نصوّت له، ينبغي لكل واحد منا أن يكون مدعوًا لاتخاذ خيارات «خالية من الفصل العنصري». إن العدالة لفلسطين تبدأ من خطواتنا.

وتزداد هذه العدالة ضرورة يومًا بعد يوم، في ضوء الجرائم التي تواصل إسرائيل تلطيخ نفسها بها. فالسود في جنوب أفريقيا لم يصلوا يومًا إلى مستوى من العنف يرمي إلى إبادة السكان البيض بالكامل؛ كان هدفهم الفصل والهيمنة. أما اليوم، في إسرائيل/فلسطين، فالوضع مختلف تمامًا. إن التنديد بنظام الفصل العنصري وتجاوزه، اللذين كان يمكن أن يشكلا فرصة كبيرة للتغيير، تحولا بدلًا من ذلك إلى فرصة ضائعة، ولا سيما بعد الأحداث الكارثية التي أعقبت أكتوبر ٢٠٢٣.

*****

في نهاية مارس ٢٠٢٥، كتب لي صديقي وزميلي السابق «ليكس تاكنبرج» (Lex Takkenberg)، الذي عملتُ معه على كتاب حول تاريخ وتشريعات اللاجئين الفلسطينيين، قائلًا: «في هذه الأيام نحتاج حقًا إلى «إنجريد». أفتقد الحديث معها، النقاش، تبادل الأفكار».

كانت «إنجريد» مصدر إلهام وإيجابية دائمًا. وخلال رحلاتي إلى بيت لحم، في الفترة التي كنت أدرّس فيها في الجامعة المحلية، سنحت لي مرات عدة فرصة لقائها، وكذلك لزيارتها في بيتها الجميل المبني من الحجر والمغطّى بالزهور المتسلقة، حيث كانت تعيش مع زوجها،

في منطقة هادئة بعيدة عن صخب بيت لحم وكنيسة المهد، الكنيسة التي شُيّدت حول المغارة التي يُعتقد أن يسوع وُلد فيها.

آخر مرة رأيتها فيها كانت عام ٢٠١٩، وقد اتفقنا على اللقاء هناك تحديدًا، لأن الوصول إلى منزل «إنجريد»، مع لغتي العربية التي أصبحت مرهقة، كان سيشكّل كابوسًا لي ولسائق التاكسي المسكين. إن الجدران الحجرية لمغارة المهد، المكسوّة بشموع مرتعشة، تخلق أجواءً حميمة وصوفية؛ وعلى الرغم من أنني لا أشعر بنداء ديني خاص، فإنني أمام النجمة الفضية التي تحدد الموضع المفترض لميلاد يسوع، لم أستطع إلا أن أشعر باحترام عميق لقدسية ذلك المكان، ولتاريخه، ولآمال كثيرين ممن يجلّونه.

كان لقاءً قصيرًا جدًا: فقد كانت «إنجريد» مستدعاة لالتزامات في مكان آخر. يا للخسارة، إذ كنت أمرّ بفترة حساسة، وأشعر بالحاجة إلى أن يطمئنني شخص أكنّ له الثقة والاحترام. كنت أنا و«ليكس» (Lex) قد أنهينا للتو كتابنا، وأطلقنا مشاورة شملت المجتمع المدني الفلسطيني، وبعض الباحثين والناشطين الإسرائيليين، وخبراء دوليين، حول ما كنا نقترحه في الفصل الأخير من «حلول دائمة» للاجئين الفلسطينيين.

ومن منظور القانون الدولي، كنّا نؤكد أن للفلسطينيين الحق في العودة، والتعويض، وتقرير المصير، لكننا أكدنا أيضًا أن أي شخص —— سواء من مخيمات اللاجئين في لبنان أو سوريا أو الأردن، أو من مصر، أو من أماكن أخرى في العالم حيث يعيش الفلسطينيون بلا جنسية —— يرغب في الانتقال إلى مكان آخر والتقدم بطلب للحصول على جنسية، ينبغي أن تتاح له فرصة إعادة التوطين، أي النقل القانوني.

غير أن هذا الاقتراح الأخير كان يثير الشك لدى كثير من الفلسطينيين؛ بل إن بعضهم اتهمني حتى بالترويج لأجندة «مؤيدة لإسرائيل»، وبمحاولة تقويض حق العودة.

كنت أعلم أن «إنجريد» فهمت نواياي، حين كنت أتحدث عن سياسة حقوق في مواجهة «سياسة الألم» التي ينتهجها من يريد إبقاء اللاجئين في المخيمات مهما كان الثمن، في انتظار أن يُنفَّذ للفلسطينيين حق العودة الذي، في الواقع، وخلال السبعة والسبعين عامًا التي مضت منذ النكبة، لم يقترب من التحقق قيد أنملة.

لكن تلك الأفكار، في ذلك اليوم، احتفظتُ بها لنفسي، وبعد أن ودّعتُ «إنجريد»، ذهبتُ أبحث عن بعض الصمت في الكنيسة. كنيسة بُنيت تخليدًا لذكرى فلسطيني وُلد قبل ألفي عام، وكان لا بد أن يكون أسمر البشرة، لأن الشعوب ذات الشعر الأشقر والبشرة الفاتحة لم تكن قد وصلت إلى تلك الأنحاء بعد — باستثناء حالات نادرة جدًا؛ كنيسة لجأ إليها، خلال الانتفاضة الثانية، شبّان المقاومة الفلسطينية تجنبًا للحصار والاستهداف، دون أن ينجحوا في ذلك، بطبيعة الحال.

في كل مرة أرى فيها كنيسة المهد، لا يسعني إلا أن أفكر في ميلاد ذلك الشاب وموته وصلبه، الذي أرى اليوم صورته تتكرر في تدمير شعبه، الذي حاول المقاومة لكنه ينهزم. وإذا حاولنا أن نرى هذا الشعب بوصفه جسدًا واحدًا، جسدًا قاوم بكل قوته، وضحّى بنفسه دفاعًا عن أهله، فقد يتغير منظورنا أيضًا تجاه المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي.

إن فهم المقاومة لا يعني، بطبيعة الحال، تبرير العنف ضد المدنيين الإسرائيليين، لكنه يسمح بفهم أن هذا العنف ينشأ أولًا وقبل كل شيء ردًا على تدمير شعب بات اليوم يقترب من مرحلته النهائية.

في فلسطين اليوم، عمليًا، لم يعد هناك مجال للمقاومة؛ فالبعض يقاتل هنا وهناك، لكنهم لا ينجحون: لا يملكون أسلحة لمواجهة أقوى جيش في الشرق الأوسط، المدعوم بأقوى قوة عسكرية في العالم. كثيرون لم تعد لديهم القوة للرد؛ لا يستطيعون النهوض، إذا كان القتال يعني تسديد اللكمات. إنها معركة غير متكافئة، وفي المعارك غير المتكافئة يدافع من لا يملك الوسائل بما يستطيع.

لم نعد نعيش في زمن المقاومين الإيطاليين أو حركات التحرر بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت المقاومة تُرى على أنها فعل بطولي؛ واليوم نسينا أن «نيلسون مانديلا» (Nelson Mandela) دخل السجن ليقضي قرابة ثلاثين عامًا من الاعتقال بتهمة الإرهاب، وأن الولايات المتحدة لم ترفع اسمه من قائمة الإرهابيين إلا عام ٢٠٠٨. ونسينا أن المقاومين الإيطاليين، في نظر النازيين، كانوا إرهابيين، وأنه في إطار العلاقة بين المضطهِد والمضطهَد، يمكن أن يُنظر إلى الشخص الواحد بوصفه إرهابيًا من قِبل البعض وبطلًا من قِبل آخرين.

المقاومة، للأسف، تكون أحيانًا ذات عنفٍ أيضًا، وغالبًا ما يكون عنفها أشد كلما كانت المظلومية أشد. في هذه اللحظة، الفلسطينيون يائسون. وإذا كان كل شعب يشبه جسدًا، فإن الجسد الفلسطيني قد جُلِد مرارًا، ولسنوات طويلة، واليوم أكثر من أي وقت مضى.

كنتُ طفلة زمن الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، لكنني لن أنسى أبدًا الصور التي كنت أراها تمرّ على شاشة التلفاز وأنا متكوّرة على الأريكة بين أخي وأمي: شاحنات الشرطة التي كانت تعتقل الشبان الذين يرمون الحجارة وتعصب أعينهم. أذكر ذلك الشاب بالقميص الأخضر، ورأسه المجعّد، وعيناه مغطاتان، وأذكر الجنود وهم يمسكون بذراعه ويكسرون عظامه بالحجارة. وأذكر الفلسطينيين الجالسين على الأرض، الذين هاجمتهم الكلاب... كم من السنوات يعاني الفلسطينيون على هذا النحو، وكم يعانون الآن، وقد فاضت القسوة متجاوزة كل سدّ كان يمكن تصوره؟

في هذا الربيع الغريب من عام ٢٠٢٥، يصعب عليّ تخيّل المستقبل. يكاد يكون من المستحيل أن أتخيل غزة معاد إعمارها إلا بوصفها نصبًا تذكاريًا ضخمًا للإبادة الجماعية؛ لكن هذا لا يعني أنني أرى نهاية الشعب الفلسطيني: فالفلسطينيون سينهضون من جديد، غير أن الإسرائيليين اليوم يمزقون جسد هذا الشعب المضطهَد، تمامًا كما فعل الساسة الرومان قبل ألفي عام بجسد ذلك الشاب. ونحن مدعوون إلى أن نسأل أنفسنا: هل نريد أن نكون في صف من يغسلون أيديهم؟ أولئك الذين، على حد تعبير «بيسوا» (Pessoa)، سيُحكم عليهم بأن يتألموا من جراح المعارك التي لم يخوضوها.

وبعيدًا عن عدائي المزمن لرجال الدين، أعتقد أن يسوع كان ثوريًا للمحبة، شخصًا لم يكن يخشى الذهاب إلى الهيكل ليقوم بعمل تخريبي مذهل، كما نقول في بلادي. كان واعيًا لحمله حقيقة أسمى، أكثر إنسانية وخلاصًا من تلك التي أعلنها حكماء عصره. رجال الهيكل. لم يكن يسوع يكتفي بصنع الثورة، بل كان هو الثورة، بكل كيانه وفي كل فعل من أفعال حياته، من دون تطبيع لأي شيء على الإطلاق: وهذا ما يجب أن نفعله نحن أيضًا.

إما أن نلتزم بأن نكون نحن الثورة، أو نفشل، لأن أي تغيير لا يمكن أن يحدث في العالم ما لم يحدث أولًا داخلنا. علينا أن نتجرّد، تحيّزًا بعد تحيّز، من كل الأثقال التي يحملها كل واحد منا، لكي نمضي كل يوم خطوة أقرب إلى الحقيقة.

*****

كانت «إنجريد جارادات جاسنر» (Ingrid Jaradat Gassner) أيضًا ثورية لا تكلّ، وصامتة. وقد تجلّت ثورتها في الطريقة التي استخدمت بها النظام المعياري الدولي كما لو كان صندوق «ليغو»، رأت فيه جميع قطع النظام القانوني المتاحة، فقامت بتفكيكها ثم إعادة تركيبها من جديد لتعزيز الحقوق وضمان الحماية. ومن خلال شرح كيفية انطباق إطار الفصل العنصري على فلسطين، كشفت «إنجريد» لنا جميعًا ما لم تكن أعيننا بعد قادرة على رؤيته. وهنا أيضًا من المهم القيام بالتمرين المتمثل في النظر دائمًا إلى الشعب الفلسطيني بصورة عضوية، بوصفه جسدًا واحدًا. ولهذا السبب لا ينبغي نسيان أن اللاجئين الموجودين خارج أرضهم هم أيضًا ضحايا لنظام الفصل العنصري، الذي يتحكم بهم بوسائل أخرى، مثل منعهم من العودة.

واللاجئون جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية: فمن خلال الإسهام في تأسيس مركز الأبحاث «بديل» (BADIL)، ساعدت «إنجريد» على إنجاز عمل هائل في مجال رسم خرائط اللاجئين، وتحليل البيانات، وصياغة التوصيات.

وأخيرًا، فإن مشروعها الأخير «في الدفاع عن المدافعين» انشغل بتقديم مساعدة قانونية مجانية لكل من يقع ضحية هجمات قائمة على توظيف تهمة معاداة السامية — التي تستخدمها إسرائيل درعًا ضد أي نقد — ومن بينهم عدد كبير جدًا من ناشطي حركة «بي دي إس» (BDS)، الذين جرى تجريمهم فقط لأنهم قالوا الحقيقة وطالبوا بتطبيق القانون الدولي. أداة، إذن، لحماية والدفاع عن أولئك الذين يدافعون بدورهم عن قضية الشعب الفلسطيني.

توفيت «إنجريد» في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣. ولم أكن أعلم حتى أنها كانت مريضة.

لقد آلمني كثيرًا أن امرأة مثلها — ثورية حقيقية، وناشطة، ومثقفة، ومناضلة إيثارية وذكية، قادرة على العمل خلف الكواليس، حاملةً رؤيتها من دون أي نزعة إلى حب الظهور — قد رحلت من دون أن أتمكن من رؤيتها مرة أخيرة. كنت سأحب أن أودّعها وأشكرها على الدروس التي قدّمتها لي ولنا جميعًا.

يقول البعض إن المعرفة ليست عملية اكتساب، بل عملية كشف تدريجي، وتحرّر من الأحكام المسبقة. وفي مساري لفهم القضية الفلسطينية، كانت هي بلا شك إحدى الشخصيات

التي أنا ممتنة لها حقًا لأنها ساعدتني على فتح عينيّ والرؤية بوضوح أكبر. كنت أتحدث عن ذلك مرة مع عمر البرغوثي، أحد مؤسسي حركة «بي دي إس» (BDS). وبعد أن عبّر عن تقديره لي، قال لي عمر بوضوح وحزم: «لا تعتقدي أنكِ بمنأى أنتِ أيضًا عن نوع من الانحياز العرقي (racial bias)!».

«أعلم ذلك»، أجبته. «نعم، لقد أزلته. بل إنني أعمل على إزالته طبقةً بعد طبقة، كما لو أنني أقشّر بصلة».

ولهذا السبب بالذات، فإن الإرث الثقافي الذي تتركه لنا «إنجريد جارادات جاسنر» (Ingrid Jaradat Gassner) لا يكفّ عن كونه ثمينًا — بل مفصليًا — في نزع طبقات الجهل والأحكام المسبقة التي نحملها، لا محالة وبلا وعي، والتي تثقل فهمنا للواقع.

ومن بين أهم دروسها مفهوم هام: عندما يتعرّض شعب ما للاضطهاد، فإنه يستحق دعمًا كاملًا، غير مشروط ومبدئي. يجب أن نعرف كيف نصغي، ويجب أن ننظر حقًا إلى من هم أمامنا، وأن نعتمد رؤية «أفقية» للتعايش المقاوم، وأن نتجنب أي شكل من أشكال النزعة الأبوية تجاه الآخر.

كثيرًا ما يُتحدث عن الفلسطينيين كما لو أنهم بحاجة إلى تقويم وتهذيب؛ بينما هم في الحقيقة بحاجة فقط إلى الدعم. وهذا بالضبط ما فعلته «إنجريد»، إذ ربطت دائمًا الحركة بالحق وبفلسفة حقيقية، ينبغي لها، بوصفها كذلك، أن تكون صارمة، بل وربما متشددة في بعض الحالات.

وقد يكون مثالًا صارخًا على ذلك فيلم «لا أرض أخرى» (No Other Land)، وهو وثائقي جميل، رآه بعض ناشطي حركة «بي دي إس» (BDS) من زاوية معينة بوصفه نشاطًا من أنشطة التطبيع، ومن ثم انتقدوه. لم أكن أفهم ما المشكلة. وكثيرون، مثلي، ربما قالوا: «يا جماعة، هل حقًا تريدون التدقيق إلى هذا الحد في مشروع مثل لا أرض أخرى؟».

لكنهم كانوا يردّون: «انتبهوا، لأن هذا هو الشكل الأكثر خبثًا من التطبيع».

الآن بعد أن فهمت المشكلة، أقرّ أنا أيضًا بالخطر. ولا يفوتني أن ألاحظ أنه، في اللحظة التي تلقّوا فيها جائزة الأوسكار، كان بإمكان «يوفال أبراهام» (Yuval Abraham)، الذي أكنّ له

تقديرًا لا يوصف، أن يقول: «أنا هنا دعمًا لصديقي وأخي باسل، الذي نناضل معه ضد الإبادة الجماعية والاحتلال ونظام الفصل العنصري، وأترك له الكلمة».

لكن بدلًا من ذلك، عندما وجد نفسه على مسرح الأوسكار، وضع بطريقة ما كل شيء على المستوى نفسه: «الدمار المروّع لغزة وشعبها، الذي يجب أن يتوقف، والرهائن الإسرائيليون الذين أُخذوا بوحشية في جريمة السابع من أكتوبر، والذين يجب إطلاق سراحهم...». نعم، ما قاله «يوفال» صحيح. يجب أن يتوقف تدمير غزة، ويجب أن يعود الرهائن إلى بيوتهم. جميع الرهائن، لكن: الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء. فهم بالآلاف، وبينهم مئات الأطفال، يقبعون في السجون الإسرائيلية، يتعرضون لسوء المعاملة، وغالبًا للتعذيب إلى حد لا يُصدّق. وكأن «يوفال» — الذي أفهمه إنسانيًا لأن حياته في إسرائيل تحولت إلى جحيم — قد ركّز ذلك الاهتمام وحمله على نفسه وعلى الإسرائيليين في اللحظة التي كان ينبغي له فيها أن يتنحّى جانبًا. لكنني احتجت إلى وقت وإلى شروح لفهم دقّات التطبيع. فهو غالبًا غير واعٍ، وغير مقصود. لكن إذا كنت تقف ضد فكرة التفوق العرقي، فعليك أن تكون قادرًا على تنحية ذاتك جانبًا تمامًا: إنها خطوة لا غنى عنها. ولهذا السبب تحديدًا — لأنه وفّق بين أنشطته العملية، مثل مشروعه الأخير «في الدفاع عن المدافعين»، وتلك المرتبطة بالمعرفة — أعدّ عمل حركة (BDS) وإسهام «إنجريد» عملًا مفصليًا.

أمرٌ يجب أن يواصل دفعنا إلى التفكير، وألا ننساه أبدًا.

*****

إن الكلمات الصحيحة بالغة الأهمية بوصفها تمهيدًا وإعدادًا للأفعال الصحيحة. ولذلك، لم يكن فهمُ مدى ملاءمة توصيف الفصل العنصري للوضع القائم في فلسطين بالنسبة لي عام ٢٠١٧ مجرد تمرين في الفقه القانوني النظري الخالص، كما أن الأمر ليس اليوم مجرد اعتراف بضرورة اعتماد كلمة «إبادة جماعية» لوصف كل ما كان يجري التحضير له منذ زمن طويل، وما انفجر بشكل أكثر فجاجة منذ نهاية عام ٢٠٢٣.

إن الرؤية، والفهم، ووضع الوقائع في الأطر المرجعية الصحيحة، خطوات أساسية للاستعداد للفعل، ولا سيما في مواجهة من يستخدم الكلمات بوصفها أسلحة إعلامية قوية لدعم مجزرة.

في تقريري الرابع إلى الأمم المتحدة، الذي اخترت أن أُعنونه «تشريح إبادة جماعية» (Anatomy of a Genocide)، ندّدتُ بحقيقة أن إسرائيل كانت تنفّذ ما يمكن تسميته حقًا تمويهًا إنسانيًا (humanitarian camouflage): أي تغليفًا زائفًا ذا طابع إنساني لانتهاكاتها المنهجية والغالبة للقانون. وبهذه الطريقة، قلبت إسرائيل أسس القانون الإنساني الدولي، مانحةً العالم انطباعًا زائفًا بمشروعية استهداف المدنيين، باعتبارهم دروعًا بشرية أو أضرارًا جانبية.

وعندما تستخدم إسرائيل الفلسطينيين دروعًا بشرية لدخول المنازل، أو تستجلب معتقلين من السجون لاستخدامهم أثناء الاقتحامات، فإن ذلك يُعدّ حرفيًا استخدام الدروع البشرية (human shielding): وهو مفهوم محدد بوضوح ومحظور صراحةً في القانون الدولي. وهذا هو جوهر الانقلاب.

تميل إسرائيل إلى الحديث عن «أوامر إخلاء» و«مناطق محمية»، لكن لغة القانون الإنساني الدولي جرى قلبها رأسًا على عقب، واستخدامها على نحو معكوس لتبرير السلوك العسكري وجرائم الحرب، مع محو المبادئ الأساسية لهذا الحقل القانوني وللحماية في زمن النزاعات المسلحة: التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والضرورة العسكرية، والتناسب.

وعند التأمل، أليس ما مارسته إسرائيل دائمًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو شكل من أشكال هذا التمويه الإنساني، بإلقاء الغبار في عيون المجتمع الدولي الذي سمح لها بذلك؟ لماذا كنا جميعًا — نحن المنخرطين بدرجات مختلفة في فلسطين من عاملين إنسانيين، ودبلوماسيين، وموظفين دوليين، وخبراء قطاعيين — أكثر انشغالًا بعدم إزعاج حساسية إسرائيل، بدلًا من التنديد بالاضطهاد الشامل والمتصاعد الذي يتعرض له الفلسطينيون؟

لقد سمح هذا الموقف بأن تتقدم المشاريع السياسية الإسرائيلية، الساعية إلى التوسع على ما تبقى من فلسطين التاريخية حتى قبل عام ١٩٦٧، متستّرة بشرعية قانونية زائفة، مختبئة خلف واجهة القانون الحربي، بينما كانت تزرع بذور ممارسات تبدو اليوم، من جميع الوجوه، مؤشرات تمهيدية لإبادة جماعية.

إن الإرادة — ولا سيما الغربية — في الحفاظ على سردية «محايدة» وخالية من الصراع، قد أسهمت فعليًا في تكريس الظلم والمعاناة، متجاهلة ما يقوله الفلسطينيون ويطالبون به منذ زمن بعيد.

عندما كنت أعيش في فلسطين، كنت أشعر في داخلي بهذا التناقض العميق، وكان من أكثر ما يؤلمني هو الإحساس بأن حتى الأمم المتحدة، وقطاع التنمية، والقطاع الإنساني، كانوا جزءًا لا يتجزأ من ذلك السقف الزجاجي الذي منع الفلسطينيين من التقدم.

فالتمييز يُرى دائمًا في الوقائع. إن الإدراك الصحيح للوضع، والاختيار الدقيق للكلمات التي نستخدمها لوصفه، عنصر لا غنى عنه من أجل إسقاط الفصل العنصري ووقف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني. لكن، كما هو الحال دائمًا، لا تكفي الكلمات وحدها، بل يجب أن تُترجم إلى أفعال؛ وإلا فإن أي خطاب سيبقى عقيمًا ولن يغيّر فاصلة واحدة من فظاعة ما يحدث.

وأمرٌ آخر حدث في هذه الأيام ذاتها التي أكتب فيها: فقد شاركتُ في اجتماع مع مسؤول رفيع في أحد الحكومات الأوروبية الأقرب إلى فلسطين، وخرجتُ من ذلك الاجتماع بغضب جعلني أبكي من شدة الإحباط فور إغلاق المكالمة.

وجدتُ نفسي أناقش هذا المسؤول الحكومي، محاوِلةً فهم أي إجراءات ملموسة اتخذتها الحكومة التي يمثلها لمواجهة ظلم المستوطنات وتسهيل تفكيكها. وعندما سألته: «ماذا تفعلون حيال ذلك؟»، أجابني بنبرة شبه مستهزئة: «هيا، أتيتِ الآن لتنتقدينا نحن؟ لسنا أسوأ دول أوروبا».

أشرتُ إلى أن دولتهم تستثمر في الأراضي المحتلة أكثر من أي دولة أخرى، فهزّ كتفيه وقال: «وماذا تريديننا أن نفعل؟ أن نقاطع إسرائيل؟».

وعندما أصررتُ على أنه كان بإمكانهم على الأقل الامتناع عن استخدام أرباحهم في تفاقم الوضع، قال لي بوضوح وحزم إنني لست دبلوماسية ولا بنّاءة، وإنني لا أدرك حجم الجهد الذي يبذلونه في دعم «السلطة الوطنية الفلسطينية» (Palestinian National Authority) بهدف مساعدتها على طرد حماس من القطاع.

قلتُ له، بهدوء وأنا أُفصّل كل مقطع من كلماتي: «هذه ليست شؤونكم. ليس من حقكم اختيار من يحكم فلسطين. واجبكم يقتصر على تقديم إسهام مفيد لإنهاء الاحتلال، حتى يبقى شيء من فلسطين». وهذا ما يقتضيه القانون الدولي.

ومع ذلك، كان محقًا في نقطة واحدة على الأقل: نعم، أنا في بعض الحالات لست بنّاءة على الإطلاق. لست بنّاءة عندما أتحدث مع سياسيين يحتاجون إلى تصديق أكاذيبهم. ولست بارعة في تحمّل جراح المعارك التي لم أقاتلها، كما قال «بيسوا» (Pessoa). لكنني، على الأقل، لا أدمّر حياة الفلسطينيين، وآمل أن أستطيع يومًا ما أن أختم حياتي وأنا أفكر بأنني فعلتُ كل ما بوسعي من أجل إنقاذهم. وأنا أفعل وسأواصل فعل كل ما في وسعي، متقدمةً في التعلم، ومُزيحةً طبقات «بصلتي» واحدة تلو الأخرى، بمساعدة أشخاص قادرين على تعليمي، كما فعلت «إنجريد»، التي ستبقى دائمًا معلمتي. وهذه هي الكلمات المنقوشة على قبرها، قرب بيت لحم:

> نعدكِ بأن نبتسم كلما استطعنا، كما فعلتِ أنتِ؛ وأن نمضي قدمًا مهما كان الثمن، مناضلين، مفكرين، مدافعين عن الأمل في وجه الألم، ناهضين، مغيرين الطريق، مستأنفين النضال، وأخيرًا منتصرين لحريتنا.

وفي حلم تحرير فلسطين، يوجد اليوم شيء من تحررنا جميعًا.

غسّان:

إلى أي حدّ يمكن أن تصل قسوة الإبادة الجماعية؟

كانت آلة الدعاية قد فُعّلت بالفعل لصالح «الحرب على الإرهاب»، مروّجةً بلا تردد لضرورة تحقيق العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان، من دون الالتفات كثيرًا إلى حقيقة أن الحرب هي بحد ذاتها إرهابٌ مُشرعن، وظلمٌ مطلق، وانتهاك لا رجعة فيه لكل حق.

— «جينو سترادا» (Gino Strada)، بشأن تدخل منظمة (Emergency) في أفغانستان عام ٢٠٠١

يعتقد بعضهم أن أطراف ما يُسمّى «الصراع» في فلسطين هما طرفان اثنان. بينما يرى آخرون أن الأمر ليس كذلك تمامًا، وأنه لو أمكن تمثيل هذه القصة على خشبة مسرح تراجيديا يونانية، لكان عدد الفاعلين الرئيسيين لا يقل عن ثلاثة: الفلسطينيون، والإسرائيليون، والإمبريالية الغربية، المدعومة بدورها بفرقة مؤلفة من التبعية والمصلحة الأوليغارشية لعدد من الحكومات العربية.

«هذه «الحرب»»، يقول غسّان أبو ستّة، الطبيب الجرّاح المتجنّس بالجنسية البريطانية، «أظهرت أن العلاقة بين الإمبريالية الغربية وإسرائيل هي استمرارية بلا انقطاع. إسرائيل جزء لا يتجزأ من المشروع الإمبريالي الغربي في تلك المنطقة: مستعمرة مرتبطة بالغرب، شأنها شأن جميع المستعمرات في القرون الماضية».

وقد أمضى غسّان أبو ستّة أسابيع عدة في غزة، عقب الهجوم الذي شنّته إسرائيل باسم «حقّ الانتقام» ضد شعب اعتُبر بأكمله مذنبًا بالهجوم الدموي في السابع من أكتوبر. وقد قدّم مساهمته في مستشفيات غزة إلى أن أصبح العمل الجراحي مستحيلًا ماديًا. ثم عاد، وسط صعوبات هائلة.

> عندما خرجتُ من غزة ووصلتُ إلى المملكة المتحدة، أدركتُ أن المشروع الإبادي يشبه جبلًا جليديًا. إسرائيل ليست سوى رأسه الظاهر، أما بقية الجبل — الذي لا يُرى بوضوح من غزة — فهو الجهاز الكامل الذي يجعل الإبادة الجماعية ممكنة: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، شبكة (CNN)، صحيفة (Washington Post)، صحيفة (Wall Street Journal)، والمنظمات التي تدعمه.

ومنذ أن جرى انتخاب غسّان، في مارس ٢٠٢٤، رئيسًا لجامعة غلاسكو، انهالت عليه الأحداث من كل حدب وصوب.

بدايةً، قدّمت المجموعة الموالية لإسرائيل «محامون بريطانيون من أجل إسرائيل» (UK Lawyers for Israel) شكوى ضده، متهمةً إياه بأنه «غير مؤهل» لممارسة مهنة الطب بسبب منشورات مزعومة له على وسائل التواصل الاجتماعي؛ ومن هنا جاءت مطالبة «المجلس الطبي العام» (General Medical Council) بتعليق رخصته الطبية، وهي مطالبة رفضتها محكمة الأوامر المؤقتة لغياب أدلة ملموسة وبسبب ترجمات غير موثوقة للمنشورات، آخذةً بوجهة نظر الدفاع التي بيّنت أن تلك الاتهامات لم تكن في الحقيقة سوى دوافع سياسية متخفية في شكل مخاوف أخلاقية، تهدف إلى النيل من مصداقيته العامة والحد من حريته في التعبير.

وقد أفاد بعض صحافيي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) لاحقًا أن القناة أدرجته في قائمة الفلسطينيين الذين لم يعد مسموحًا إجراء مقابلات معهم. كما مُنع، في ربيع عام ٢٠٢٤، من دخول فرنسا وهولندا وألمانيا، حيث كان من المفترض أن يلقي محاضرات، بعدما حظرته السلطات الألمانية من دخول كامل منطقة شنجن، وهو إجراء أُعلن لاحقًا عدم مشروعيته من قبل المحكمة الإدارية في بوتسدام بألمانيا. يكمل غسان ويقول:

> في المقابل، تضاعف ألمانيا إمداداتها من الأسلحة، بينما تتكفل الطائرات البريطانية بمهام التجسس الإلكتروني عبر التحليق فوق غزة. أما الطيران الإيطالي فيعيد تزويد مقاتلات F-35 الإسرائيلية التي تستعد لقصف صنعاء. كل هذا يثبت أن القضية الفلسطينية ليست مسألة سوء فهم. المشكلة أن القوى الغربية تستخدم إسرائيل أداةً لحماية مصالحها في المنطقة. لكن هذه النخب السياسية الغربية ستضطر إلى مواجهة حقيقة أن الرأي العام يتغير. ولملاحظة هذا التغير، يكفي قياس مستوى القمع الذي يجري داخل الغرب نفسه: ففي

الولايات المتحدة اعتُقل آلاف الطلاب الجامعيين. وفي المملكة المتحدة جرى اعتقال حتى ناجين من المحرقة ومنظمي المظاهرات المناهضة للحرب. أما في ألمانيا، فقد أصبحت وحشية الشرطة ضد المتظاهرين ممارسة منهجية.

وفور عودته إلى المملكة المتحدة، قرر غسّان التعاون مع شرطة «سكوتلاند يارد» (Scotland Yard)، مقدمًا شهادته بشأن جرائم الحرب التي يتهم إسرائيل بارتكابها. وواصفًا الوضع الراهن بأنه موجة تدمير غير مسبوقة مقارنة بحروب السنوات الماضية، قال الطبيب إن هجمات العام والنصف الأخيرين تشكّل «تسوناميًا حقيقيًا من العنف». وعلى سبيل المثال، أفاد بأنه رأى جروحًا ناجمة بلا شك عن استخدام الفوسفور الأبيض، جروحًا كانت مألوفة لديه، إذ سبق أن عالجها خلال حرب غزة عام ٢٠٠٩. «استخدام الفوسفور الأبيض محظور بموجب القانون الدولي. وقد تعرّفت فورًا على تلك الحروق: كنت قد عالجتها بالفعل في عام ٢٠٠٩».

*****

في إحدى الأمسيات، في لندن، وجدتُ نفسي إلى جانب غسّان خلال مؤتمر في «كلية لندن للصحة والطب الاستوائي» (London School of Hygiene and Tropical Medicine)، وتمكنت من الاستماع من صوته مباشرة إلى روايات مرعبة لا تزال تحرمني النوم منذ أشهر.

وخلال إقامته في مستشفيي الشفاء والأهلي، حيث كان يجري العمليات لضحايا القصف الإسرائيلي، نفّذ غسّان ما يصل إلى اثنتي عشرة عملية جراحية يوميًا، كثيرٌ منها لأطفال؛ ومن بينها ليلة حزينة اضطر فيها إلى إجراء ست عمليات بتر لقاصرين. ووفق تقديراته، تعرّض نحو تسعمئة طفل لعمليات بتر في الأشهر الأولى من بدء الحرب على غزة. «عندما تبدأ بإجراء عمليات جراحية للأطفال، تعلم أن هذا الطفل سيحتاج إلى ما لا يقل عن عشر أو خمس عشرة عملية أخرى حتى سن البلوغ»، قال لنا تلك الليلة. من سيجريها؟ وأين ستُجرى هذه العمليات، إذا لم يبقَ اليوم شيء من النظام الصحي في غزة؟ ما الذي سيكون عليه مستقبل هؤلاء الأطفال، إذا كُتب لهم البقاء على قيد الحياة؟

أما المبرر الذي استخدمته إسرائيل لتبرير قصف المستشفيات فيستند إلى الادعاء بأن مستشفى الشفاء كان مركزًا عملياتيًا لحماس، وهو ما نفاه غسّان تلك الليلة نفيًا قاطعًا. «في المستشفيات لم أرَ سوى جرحى وموتى. أما حماس، فلم نر منهم ولا حتى ظلّهم»، قال. وقد تكرّر هذا الاستنتاج أيضًا لدى عاملين إنسانيين ووسائل إعلام، كما عجز الجيش الإسرائيلي نفسه عن تقديم أي دليل واحد لا يبدو مُفبركًا. فعلى سبيل المثال، أظهرت صورة نُشرت من قبل ما يُسمّى «قوات الدفاع الإسرائيلية» — والتي ينبغي تسميتها بدقة أكبر قوات الاحتلال الإسرائيلية — ضابطًا إسرائيليًا يشير إلى ورقة مُعلّقة على جدار المستشفى، قُدّمت بوصفها «خطة عملياتية لحماس»؛ ليتبيّن لاحقًا أنها ليست سوى جدول تخطيط نوبات عمل الطاقم الطبي.

وتؤكد ذلك أيضًا الصور التي جمعها غسّان — والتي رأت وسائل الإعلام أنها قاسية إلى حد لا يسمح ببثّها — إذ لا تُظهر سوى ممرات مكتظة بأشخاص يصرخون يأسًا، وأطراف مبتورة، وأجسادًا متفحّمة. قال الدكتور غسان:

> عندما حاصر الإسرائيليون مستشفى الشفاء، كنتُ محاصرًا في مستشفى الأهلي، الذي أصبح المستشفى الوحيد العامل في غزة، رغم أنه كان قد تعرّض بالفعل لأضرار جسيمة. وفي مستشفيات أخرى في جنوب غزة، رأيتُ زملائي جالسين عاجزين عن فعل أي شيء، لعدم توفر الطاقة لتشغيل المستشفيات وغرف العمليات. أما في المستشفى الأهلي، فكانت لا تزال غرفتا عمليات تعملان وجهاز أشعة سينية واحد، رغم أننا لم نعد قادرين على استخدام جهاز التصوير الطبقي. إضافةً إليّ، كان هناك جرّاح عظام وجرّاحان عامّان آخران؛ لكن الغارات الجوية كانت وحشية إلى درجة كبيرة جدًا، وعدد المرضى الوافدين كان كبيرًا جدًا إلى حدٍّ أجبرنا على العمل بلا توقف لمدة اثنتين وعشرين ساعة. عندها، انتهى كل شيء.
>
> في الخامسة صباحًا، خرج طبيب التخدير من غرفة العمليات وأعلن: «كفى، لا يوجد شيء، لا بروبوفول، لا أكسجين، لا يوجد ما أستطيع به تخدير الناس». واضطر مستشفى الأهلي أيضًا إلى التوقف. لم تكن لدينا أدوية لإعطائها، وفي تلك اللحظة أدركتُ أن المشكلة الأخطر لم تكن نقص الأطباء؛ بل أن النظام الصحي كان يُفرغ تدريجيًا من قدراته، إلى حد أن الأطباء، في الواقع، أصبح

> عددهم أكثر من اللازم قياسًا إلى السياق الذي ليس فيه أدوية ولا نظام صحي. وفي تلك الليلة الأخيرة التي قضيتها في الجنوب، كان الجرحى يُنقلون إلى مستشفى الأهلي على عربات تجرّها الحمير، لأن الوقود قد نفد من سيارات الإسعاف. وأعتقد كذلك أن أكثر من مئتين وخمسين من العاملين الصحيين في تلك الفترة اعتقلتهم القوات الإسرائيلية؛ تعرّض بعضهم للتعذيب، ولا يزال كثيرون، ربما بالمئات، أسرى في السجون الإسرائيلية. وأنا نفسي، على الأرجح، أفلتُّ من الاعتقال فقط لأنني في مرحلة ما نُقلت من الشفاء إلى الجنوب، حيث كان لا يزال بإمكاني محاولة فعل شيء.

إن ما استمرّ ويستمرّ في الحدوث في غزة منذ خريف عام ٢٠٢٣ يؤكّد كلمات غسّان ومخاوفه. كيف يمكن للمرء أن يرفض اعتماد توصيف الإبادة الجماعية، في مواجهة الرعب الذي اجتاح غزة؟ ومن الذي يمكن أن يصدّق الدعاية التي تحاول تأطير هذا الفناء الوحشي بوصفه «صراعًا بين طرفين»؟ أكان «صراعًا بين طرفين» ما قام به المستوطنون الأوروبيون الذين أنشأوا الولايات المتحدة، حين أبادوا مئات القبائل الأصلية في أميركا الشمالية بالرصاص والمجاعات، مذبحين شعبًا كاملًا، ومعلّقين على الملأ رؤوس زعماء القبائل الأكثر محبة لنشر الرعب بين الناس وكسر المقاومة؟

قبل مدة، قرأتُ في صحيفة «الجارديان» (The Guardian) شهادة الطبيب أبو عجوَة، الذي روى، بعد أن اعتقله الإسرائيليون، أن معذّبيه طلبوا منه صراحةً كسر يديه كي لا يعود قادرًا على إجراء العمليات الجراحية. وهناك أيضًا قصة الطبيب عدنان البرش، رئيس قسم جراحة العظام في مستشفى الشفاء، والصديق العزيز لغسّان، الذي توفي في سن الخمسين في أبريل ٢٠٢٤، بعد وقت قصير من اعتقاله ونقله إلى سجن عوفر في الضفة الغربية المحتلة. وقد صرّح بعض زملائه ورفاقه في الأسر أنه توفي نتيجة أعمال عنف جنسي أدّت إلى ثقب في الأمعاء. قال لنا غسّان تلك الليلة في لندن:

> إن تعذيب وقتل ما يقرب من ألف عامل صحي يشكّل عنصرًا أساسيًا في تدمير النظام الصحي، يمكن إعادة بناء مستشفى الشفاء خلال بضع سنوات، لكن استغرق الأمر اثنتي عشرة سنة لتدريب طبيب مثل عدنان البرش. وبالنظر إلى التخصصات الرئيسية التي تحتاجها غزة على وجه السرعة، يمكن القول إنه من

بين خمسة اختصاصيين كانوا موجودين قبل السابع من أكتوبر، لم يبقَ على قيد الحياة سوى اثنين. لم يعد في غزة أطباء مؤهلون لإجراء جراحات الطوارئ. جميع أطباء الكلى قُتلوا. وقد قام باحث في الإحصاء الحيوي بتحليل عمليات القتل المنهجية المتعمّدة، وتبيّن أنه في غزة، يكون احتمال استهداف أي عامل صحي وقتله على يد الإسرائيليين أعلى بمرتين ونصف مقارنة بأي شخص آخر. وحتى لو حصل وقف لإطلاق النار ونال الفلسطينيون هدنة من القنابل، يمكنكم أن تكونوا واثقين من أن الإبادة الجماعية ستستمر؛ لأن الناس سيواصلون الموت على أي حال، حتى بسبب حالات كان يمكن علاجها بسهولة.

الإبادة الجماعية، تُعرَف بوضوح عندما يطال التدمير كل شيء: الحاضر والمستقبل والماضي. كل ما كان عليه شعب غزة يُسوّى بالأرض، ويُمحى.

وإلى جانب غسّان تلك الليلة، شعرتُ في آنٍ واحد بالامتلاء والفراغ، بالنبل والتفاهة. فقوة كلماتنا لم تكن لتنقذ حياة إنسان واحد، على الأقل ليس فورًا. لكن النقاش يتغيّر، يومًا بعد يوم. يكفي أن نتذكّر أن من استضافنا تلك الليلة، مدير مجلة «لانسيت» (The Lancet)، كان قد وصف غزة بعد السابع من أكتوبر مباشرةً على النحو التالي: «كنتُ أتجوّل في شوارع تُزيّن جدرانها من الأعلى صور «شهداء» بزيٍّ قتاليّ، حاملين رشاشاتهم على صدورهم، يرافقون الأطفال المتجهين إلى المدارس، أو كنتُ أرى رجالًا يسيرون بوجوه مغطاة وبنادق هجومية في أيديهم، من دون أن يعترضهم أحد. في هذا الوسط، الذي خلقته حماس، تنشأ الأجيال الجديدة من أطفال غزة. وسطٌ يغذّي الإرهاب وينشره». إن اختزال غزة إلى «وسط يغذّي الإرهاب وينشره» أمرٌ ظالم وسطحي، كما أن التعميمات من هذا النوع مضلّلة وخطيرة.

لا شكّ في أن حماس حكمت غزة بقبضة من حديد، وكان الفلسطينيون أول ضحاياها. لكن حماس سيطرت على غزة سبعة عشر عامًا، بموافقة إسرائيل. أما الصور على الجدران، فكثيرون لا يعلمون أن احتفاء الفلسطينيين بـ «الشهداء»، أي الذين سقطوا في المعارك، بالزيّ العسكري، لا يمثّل تمجيدًا للعنف بحد ذاته، بل تعبيرًا عن الرغبة في تكريم من فقدوا حياتهم على يد الاحتلال، وتذكيرًا للمجتمع بضرورة دعم عائلات الضحايا الذين لا يُحصَون. ومع ذلك، فمن الصحيح أن الأطفال يتأثرون بالبيئة التي ينشأون فيها. ولهذا السبب، وعلى مدى سنوات

طويلة، ناشدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية العالم أن يضع حدًا للاحتلال، والضم، ونظام الفصل العنصري.

كم من الغطرسة في موقفنا نحن الغربيين إزاء ثقافات وكلمات لا نفهم معناها وجذورها وجوهرها... غطرسة واسعة الانتشار في جميع الأوساط — من الصحافة إلى الأكاديميا، وبوضوح لدى جزء كبير جدًا من الطبقة السياسية — أسهمت في جعل إنسانية الفلسطينيين غير مرئية، وأبعدت نجاتهم أكثر فأكثر.

ولهذا، من الجوهري أن يتغيّر النقاش، عبر نشر كلمات نافعة تهدف إلى هدم الجهل وبثّ المعرفة، ومواصلة طرح الأسئلة الأهم: ماذا يمكننا أن نفعل لوقف كل هذا؟ إلى أي حدّ سنصل، بينما يبدو العالم غارقًا في سباتٍ حجري، عاجزًا عن إبقاء عينيه مفتوحتين أمام جرح بحجم شعب كامل، جرحٍ لا يبدو أن أحدًا يريد القلق بشأنه، أو علاجه، أو تضميده؟

«إيال»: كيف تتكوّن الشروط التي تقود إلى تدمير شعب؟؟

إن إبادة شعب تؤدي إلى إبادة شعب آخر: هذه مسلّمة أكدتها قرون وأجيال من المحتلين والذين تم احتلالهم. وفي إمبراطورية شمولية كالتي تُبنى اليوم أمام أعيننا، تصبح الحملات العقابية هي القاعدة، هي الجوهر. اليوم ينتهي «تيزيو» على المقصلة، وغدًا «كايو»، وبعد غدٍ يحين الدور للطفلة الصغيرة «ليانا».

— «آنا بوليتكوفسكايا» (Anna Politkovskaja)

من حيث المبدأ، وقبل الدخول في صلب الآراء السياسية والشخصية، ينبغي لأي نقاش صارم حول ما يشكّل إبادة جماعية أن يستند إلى ما يقرّره القانون الدولي في هذا الشأن.

ولهذا، نعرض فيما يلي المواد الخمس الأولى من الاتفاقية التي أُبرمت في نيويورك من قبل الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، في أعقاب المحرقة التي أدّت إلى مقتل نحو ستة ملايين يهودي أوروبي، وأكثر من مئتين وخمسين ألفًا من الروما والسنتي، وثلاثمئة ألف شخص من ذوي الإعاقة.

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

الأطراف المتعاقدة السامية،

إذ تلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٩٦ (د-١) المؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٤٦، أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي، مخالفة لروح الأمم المتحدة وأهدافها، ومدانة من العالم المتحضّر؛ وإذ تعترف بأن الإبادة الجماعية، في جميع العصور التاريخية، ألحقت خسائر جسيمة بالإنسانية؛ وإذ تقتنع بأن التعاون الدولي ضروري لتحرير البشرية من هذا البلاء البغيض؛ تتفق على ما يلي:

المادة ١

تؤكد الأطراف المتعاقدة أن الإبادة الجماعية، سواء ارتُكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب، هي جريمة بموجب القانون الدولي، وتتعهد بمنعها ومعاقبة مرتكبيها.

المادة ٢

في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية المرتكبة بقصد تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها هذه:

أ. قتل أعضاء من الجماعة؛

ب. إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأعضاء من الجماعة؛

ج. إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يُقصد بها إحداث تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛

د. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة؛

هـ. نقل أطفال الجماعة قسرًا إلى جماعة أخرى.

المادة ٣

تُعاقَب الأفعال التالية:

أ. الإبادة الجماعية؛

ب. التآمر على ارتكاب إبادة جماعية؛

ج. التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعية؛

د. الشروع في ارتكاب إبادة جماعية؛

هـ. التواطؤ في إبادة جماعية.

المادة ٤

يُعاقَب الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة الجماعية أو أيًا من الأفعال الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣، سواء كانوا حكّامًا مسؤولين دستوريًا، أو موظفين عموميين، أو أفرادًا عاديين.

المادة ٥

تتعهد الأطراف المتعاقدة، وفقًا لدساتيرها الخاصة، باتخاذ التشريعات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، ولا سيما بفرض عقوبات جنائية فعالة على الأشخاص المذنبين بارتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣.

ينبغي أن يشكّل هذا النص، والوعي الإنساني الذي يقوم عليه، الأساس الذي لا غنى عنه للجميع، بمن فيهم أولئك الذين لا يزالون يشكّكون — أو حتى يعتقدون أن لديهم حججًا للاعتراض — على فكرة أن مجموع الأفعال التي ارتكبتها دولة إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني يندرج، دون أدنى شك، ضمن تعريف «جريمة الإبادة الجماعية».

كانت المرة الأولى التي سمعتُ فيها باسم «إيال وايزمان» (Eyal Weizman) عام ٢٠١٧، بينما كنت أكتب مع «ليكس تاكنبرج» (Lex Takkenberg) كتاب اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي (Palestinian Refugees in International Law).

في تلك الفترة، كنت أعيش مع عائلتي في إندونيسيا، لكنني كنت أقضي أسابيع طويلة في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأردن وفلسطين، من أجل إجراء أبحاث أرشيفية والتحدث مع أشخاص يمكنهم مساعدتي على تجميع كل العناصر التي كنت أجمعها لإعادة بناء ما يقارب ثمانين عامًا من التهجير القسري للفلسطينيين من وطنهم من منظور قانوني. وعلى الرغم من أن الكتاب كان قانونيًا وتقنيًا بحتًا، فقد كان يهمّني كثيرًا ألا تضيع فيه الخلفية التاريخية لما حدث للشعب الفلسطيني. وكان من الضروري بالنسبة لي أن أوضح لقرّاء ذلك النص كيف أن السياسة قد حدّدت أيضًا بعض المآلات القانونية: على سبيل المثال، في بعض الحالات، من خلال عدم تطبيق القانون.

وفي هذا السعي إلى فهم أعمق وإلى أدوات مفيدة لي ولمن سيقرأ ذلك الكتاب يومًا ما، قضيتُ العديد من الأمسيات في مكتب الدكتور أنيس قاسم، وهو محامٍ كبير ومثقف بارز شغل

لسنوات طويلة، إلى جانب كونه مؤلفًا لتحليلات قانونية بالغة الأهمية حول القضية الفلسطينية، منصب رئيس تحرير مجلة علمية في القانون الدولي، هي «الكتاب السنوي الفلسطيني للقانون الدولي» (Palestine Yearbook of International Law).

كان طقس جلساتنا يبدأ بالسلام على جميع المحامين الموجودين في المكتب، ثم الجلوس على المقاعد المتناثرة حول الطاولة، بينما كان أنيس قاسم يزيح كومة من المجلدات عن مكتبه المكتظ بالكتب والملفات، يفسح المجال، يحضر البسكويت والشاي، ثم يبدأ الحديث.

كنتُ دائمًا أعشق صوته الهادئ، الأنيق، الذي كان يقودني عبر ممرات من التاريخ كان هو نفسه أحد صنّاعها، مثل سنوات عملية السلام. وفي إحدى تلك الأحاديث، سألني: «هل قرأتِ كتاب «أرض جوفاء» (Hollow Land) لـ «إيال وايزمان»؟».

لاحظتُ أن بعض الحاضرين قطّبوا وجوههم عند سماع ذلك الاسم، لكنني، وقد عرفت الأستاذ قاسم معرفة كافية، كنت متأكدة من أنه لم يكن ليستبعد يومًا من قراءاته كاتبًا لمجرد كونه إسرائيليًا. بل هو نفسه الذي كان قد نصحني قبل سنوات بقراءة سلسلة من الكتب لمؤرخ إسرائيلي ربطتني به لاحقًا علاقة صداقة وتقدير عميقين، هو «آفي شلايم» (Avi Shlaim).

في ذلك المساء، تحدّث الدكتور أنيس — كما نسمّيه جميعًا احترامًا — مطولًا عن كتاب «أرض جوفاء»، الذي تُرجم إلى الإيطالية بعنوان (Spaziocidio. Israele e l'architettura come strumento di controllo)، وقد قرأته بعد ذلك بقليل، وأراه أنا أيضًا كتابًا قويًا وضروريًا لفهم ما جرى في فلسطين، انطلاقًا من فكرة أن التدمير المنهجي — الإنساني والسياسي — لشعب ما يبدأ أولًا بخلق أرضٍ فارغة.

وبصفته مؤسسًا ومديرًا لمجموعة البحث الهندسة المعمارية الجنائية (Forensic Architecture)، انخرط «إيال وايزمان» في كشف الظروف البائسة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي من خلال التحليل المكاني. ومن منظور «المعماري الجنائي» — أي المختص الذي يستخدم أدوات العمارة والتقنيات الرقمية أساسًا لإعادة بناء أحداث ماضية مرتبطة بجرائم أو كوارث أو انتهاكات لحقوق الإنسان — يستعرض إيال في هذا الكتاب تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين خلال الأربعين عامًا الممتدة بين ١٩٦٧ و٢٠٠٧.

هذا المنظور، التقني جدًا بدوره، على وقائع كنت أظن أنني أعرفها جيدًا من الناحيتين القانونية والتاريخية، جعلني أكتشف عناصر جديدة ذات طابع جغرافي محدد، لكنها تنعكس مباشرة على معيش شعبٍ ما، وعلى تتابع التاريخ في الحياة اليومية للناس. وقد ساعدني كل ذلك على إضاءة فهمي للعنف في فلسطين من الداخل، من خلال تفكك القانون الذي يسير، بشكل متناقض، بمحاذاة — بدل أن يحل — التفكك الجغرافي.

ويظهر بوضوح في كتاب «أرض محروقة» أن إسرائيل استخدمت العمارة والجغرافيا أدواتِ سلطة لتكريس سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد جرى تعديل الفضاء الحضري والمشهد الطبيعي بما يخدم الهيمنة العسكرية والسياسية، ويتجلّى ذلك في جوانب لا تُحصى: من الطريقة التي صُمّمت بها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على نحو استراتيجي، بحيث تُنتج عملية الاستيطان تجزئةً إقليمية قادرة على عرقلة استمرارية الأرض، إلى إدارة البنى التحتية والحركة. كيف يمكن أن يستمر نظام الطرق والحواجز والجدران الفاصلة — التي قيّدت حرية حركة الفلسطينيين من كل وجه منذ عقود — في ضمان وصول آمن وسريع للمستوطنين الإسرائيليين، تحت المراقبة «المحايدة» للمجتمع الدولي؟ وما الغاية من كل ذلك؟

ومن المفاهيم التي وجدتها بالغة الأهمية في قراءة كتاب «أرض محروقة» مفهوم «السياسة العمودية»: أي الاستخدام الثلاثي الأبعاد للحيّز المكاني، الذي يبرهن بشكل لا لبس فيه أن الاحتلال الإسرائيلي لا يقتصر على الحدود الأفقية، بل يشمل أيضًا السيطرة على المجال الجوي، وتحت الأرض — مثل الأنفاق وشبكات المياه — وارتفاع المباني.

وبفضل دراساته المتعددة واهتماماته المتنوعة، وما اكتشفته لاحقًا من كونه شخصية متعددة الأبعاد، يروي «إيال وايزمان» الكثير من التفاصيل، لكن جوهر الكتاب يكمن في كيفية نجاح إسرائيل في حشر الفلسطينيين سياسيًا، مستفيدةً أيضًا من فوضى جغرافية «مُنظَّمة» صُمّمت على نحو يضرّ بهم. فبحسب رأيه، يمكن عمليًا لأي شخص أن يكون متواطئًا في هذا النظام — عن قصد أو من دونه — ما لم يتخذ مسافة صارمة منه، فكتب يقول:

> إن التنظيم المكاني للأراضي المحتلة ليس نتيجة عملية تخطيط وتنفيذ منظّمة فحسب، بل هو أيضًا — وبشكل متزايد — نتاج «فوضى منظَّمة»، حيث إن الغياب الانتقائي — وغالبًا المتعمّد — لتدخل الدولة يعزز عملية نزع ملكية عنيفة وغير منضبطة. والفاعلون الذين يعملون داخل هذه المنطقة الحدودية —

المستوطنون الشباب، والجيش الإسرائيلي، وشركة الاتصالات الخلوية وغيرها من الشركات الرأسمالية الكبرى، ونشطاء حقوق الإنسان والسياسيون، والمقاومة المسلحة، وخبراء القضايا القانونية والإنسانية، ووزراء الحكومة الإسرائيلية، والحكومات الأجنبية، وجماعات «الدعم» في الخارج، ومخططو الدولة، ووسائل الإعلام، والمحكمة العليا الإسرائيلية — على اختلاف أهدافهم وتناقضها، يشتركون جميعًا في دورٍ ما في الإنتاج الفوضوي، وإن كان جماعيًا، لهذه الفضاءات وتعديلها.

ومن بين الأفكار التي وجدتها الأكثر إضاءة في نصّه دعوته إلى فتح الأعين على خطر «المفارقة الإنسانية»، أي احتمال أن تنتهي التدخلات الإنسانية، من دون قصد، إلى دعم الاحتلال العسكري بدل مواجهته. إذ يرى «إيال وايزمان» أن التدخل لتصحيح تبعات قرارات معينة اتخذتها قوى الاحتلال قد يفضي، بطريقة ما، إلى تبرئة إسرائيل من مسؤولياتها — بما فيها القانونية — ويتيح لها تحويل الموارد إلى أهداف أخرى، وفي الوقت نفسه جعل الاحتلال أكثر «كفاءة» وقبولًا في نظر الرأي العام. ومن هذا المنطلق، يصل إلى فكرة أن أي شخص يعمل، بأي صفة كانت، في وضع بالغ الخطورة كهذا، ينبغي عليه أن يحافظ على نزاهته حتى خارج حدود مهنته التي يُطلب منه ممارستها في سياق معين.

فعلى سبيل المثال، وكما قال «روني براومان» (Rony Brauman) من منظمة أطباء بلا حدود (Médecins Sans Frontières)، من الأساسي أن تستخدم المنظمات الإنسانية — التي تحظى أحيانًا بإمكانية الوصول إلى أماكن ومعلومات محجوبة عن آخرين، بمن فيهم الصحافيون — هذا الموقع المميّز للشهادة على الظلم المُشاهد وفضحه، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقلالية والحياد في أفعالها. ووفقًا لـ «براومان»، فإن أي عامل صحي «يذهب إلى الميدان مزوّدًا بأدوات طبية، ويعود بشهادة»: فمهمته لا تقتصر على علاج من يتألم، بل تشمل أيضًا «الشهادة على حقيقة المظالم المرتكبة والمطالبة بالمسؤوليات السياسية».

*****

التقيتُ أنا و«إيال» (Eyal) وجهًا لوجه للمرة الأولى في لندن، حيث كنت قد سافرت للمشاركة في مؤتمر. وبعد أن نشرتُ تقريري حول حق تقرير المصير لصالح الأمم المتحدة، تواصلتُ معه بسبب التقارب الكبير الذي وجدته بين طريقتينا في النظر إلى البعد المادي واللامادي للاستعمار الاستيطاني والإحلالي الجاري في فلسطين: هو من منظور مكاني، وأنا من منظور قانوني. التقينا في منزله في صباح بارد، برفقة بعض أقرب معاونيه. ومن أكثر ما أثّر فيّ خلال تلك المحادثة حديثه عن علاقته بإسرائيل. قال لي: «لن أعود إلا عندما أتمكن من الحصول على جواز سفر فلسطيني»، تاركًا إيّاي في ذهول. ومنذ ذلك اللقاء، نشأ تعاون متين تحوّل تدريجيًا إلى صداقة ثمينة ما تزال تزداد قوة مع مرور الوقت.

في فبراير ٢٠٢٥، وجدتُ نفسي و«إيال» جنبًا إلى جنب في برلين. وخلال زيارتي، كان من المفترض أن نناقش معًا الآثار الخطيرة للعمليات العسكرية الإسرائيلية والسياسات التي أدّت إلى تدمير الحياة في غزة. غير أن اثنين من تدخلاتنا أُلغيا أو جرى تعطيلهما بسبب ضغوط سياسية مورست على جامعات ومؤسسات، ما ألقى ضوءًا مقلقًا للغاية على تراجع الحرية الأكاديمية في ألمانيا.

ومع ذلك، وفي سياق تصاعد الترهيب ضد كل من يصرّ على إبقاء النقاش مفتوحًا، اتفقنا أنا وإيال على الالتزام بتمثيل بارقة أمل، إلى جانب الألمان الذين لا ينصاعون للقمع، والعديد من اليهود والفلسطينيين الذين يواجهون في ألمانيا قمعًا غير مسبوق في أوروبا. وعلى الرغم من الصعوبات ومناخ الخوف، انعقدت مؤتمراتنا بفضل إصرار جميع المشاركين، وإن كان ذلك في أماكن طارئة وتحت حضور أمني كثيف.

انطلاقًا من منهج العمارة ومنظورها، طرح إيال مفهومًا أثّر فيّ بعمق: وهو أن البيت، بالنسبة للفلسطينيين ومنذ أجيال، هو «شيء يُترك، لا المكان الذي يُقام فيه». وهو أمر يشبه إلى حد كبير ما أقوله كثيرًا عن الإبادة الجماعية عبر الاستعمار الاستيطاني أو التطهير العرقي: فبالنسبة للشعوب الأصلية، الأرض هي من تكون، لا المكان الذي تعيش فيه.

وقد شرح «إيال» أن الاستعمار الاستيطاني يعمل وفق ديناميكية مزدوجة: البناء والتدمير. فمن جهة، تُقام المستوطنات والبنى التحتية والمستعمرات؛ ومن جهة أخرى، تُدمَّر بصورة منهجية الشروط التي تجعل الحياة ممكنة للسكان الأصليين الخاضعين للاستعمار.

وكان من المقرر أن نلقي في اليوم التالي محاضرة مشتركة في جامعة برلين — غير أن السلطات الألمانية فرضت إلغاءها، ما اضطرّنا إلى نقلها في اللحظة الأخيرة إلى مكان أصغر بكثير — وكان عنوانها بالضبط: «شروط حياة محسوبة للتدمير». واستنادًا إلى المادة ٢ (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، التي تحظر «فرض ظروف معيشية محسوبة (calculated) على جماعة بشرية بقصد إحداث تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا»، أضاف «إيال» في ذلك اليوم: «يمكننا القول إن حساب شروط حياة الآخرين هو مفهوم كامن في الاستعمار الاستيطاني بحد ذاته».

ويعمل هذا النوع من الاستعمار، بحسب تحليله، بطريقتين متعاكستين: فمن جهة، تحسين ظروف الحياة في الإقليم المحتل لتشجيع قدوم مستوطنين جدد وتعزيز الثقل الديموغرافي للإسرائيليين؛ ومن جهة أخرى، تدمير شروط الحياة لدى السكان الفلسطينيين بوسائل لا حصر لها.

وقال «إيال»: «إن قطاع غزة ليس سوى نتيجة جهد هندسي يهدف إلى تدمير شروط الحياة داخله. إنه تجربة طويلة الأمد جرى فيها تدهور ظروف المعيشة إلى حد دفع السكان إلى الرحيل». ولم يكن يقصد فقط الحصار المفروض خلال العشرين عامًا الأخيرة أو الكارثة التي نشهدها منذ أكتوبر ٢٠٢٣، بل البنية المكانية والسياسية للقطاع منذ إنشائه عام ١٩٤٨. فغزة، في رأيه، شُكّلت بوصفها فضاءً تُجعل فيه الحياة غير قابلة للاستمرار على نحو متزايد، وفق نظام وصفته الباحثة الأميركية «سارة روي» (Sara Roy) بمفهوم «نزع التنمية» (de-development): تخفيضات متتالية في المياه والكهرباء، تدمير البنى التحتية، بعد عقود من خلق الظروف لتجريف وتلويث التربة، وجعل الحوض المائي غير قابل للاستدامة، وإفقار الاقتصاد، وإضعاف المستشفيات والبحث العلمي. كل ذلك داخل «غيتو»: إذ إن غزة، منذ عام ١٩٤٨، ورغم التطورات القانونية المهمة، كانت دائمًا غيتو، كما ذكّرنا «إيال».

ومع مرور الوقت، أدّت زيادة عدد السكان ورفضهم الخضوع لفكرة الهجرة «الطوعية» — التي حاولت إسرائيل، حتى عبر الأمم المتحدة، الترويج لها دون جدوى لعقود — إلى دفع الإسرائيليين نحو التفكير في إجراءات جذرية للحد من «التهديد الديموغرافي» الذي تمثّله غزة بالنسبة لهم. وفي حين أن الضفة الغربية أقل كثافة سكانية، ولا تزال فيها طرق متعددة للسيطرة

على السكان المحليين — أو لتجنّب السيطرة عليهم — فإن غزة تُعدّ واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. أو، بالأحرى، كانت كذلك.

ويضيف «إيال»: «خلال العشرين عامًا الماضية، جرى حساب شروط الحياة في غزة بدقة متناهية، إلى حد ضبط حتى السعرات الحرارية»، موضحًا أن إسرائيل قررت عدد ونوع المواد الغذائية التي يُسمح بدخولها، وحددت الكميات بناءً على الحد الأدنى الضروري وفق معايير العمر والنوع الاجتماعي. وخلال كل تلك الفترة، تلقّى الفلسطينيون أيضًا إمدادات المياه والكهرباء «وفق مستوى يُعرَّف بأنه الحد الأدنى الإنساني».

واللافت للنظر هو كيف أن الدولة الإسرائيلية، في المقابل، حسّنت ظروف الحياة في المناطق المحاذية لغزة، لجذب الإسرائيليين للاستقرار هناك، من خلال تقديم إعانات وبنى تحتية ونقل المياه من شمال فلسطين التاريخية إلى جنوبها. وقد لاحظ «إيال»: «لم يكن من السهل إقناع مستوطنين جدد بالعيش قرب غزة»، وهو يطلق صفة «مستوطن» على كل من ليس من أبناء تلك الأرض ويذهب للعيش في فلسطين التاريخية (اليوم إسرائيل)، مبيّنًا أن ذلك الهدف تطلّب بالضرورة «حساب شروط الحياة» في الاتجاه المعاكس.

وجميع أشكال القمع التي يتعرض لها الفلسطينيون — من تطهير عرقي، واحتلال دائم، وفصل عنصري، وإبادة جماعية — ليست في الواقع سوى مظاهر لنظام استعماري واحد. وفي هذا السياق، أضاف إيال عبارة لا تُنسى: «عندما تكون آليات حساب شروط حياة شعب ما قائمة بالفعل، فإن قرار إبادته لا يتطلب سوى تضخيم هذه الآليات ودفعها إلى أقصى نتائجها».

وقد توصّل إلى الخلاصة نفسها، قبل أن ترسم المنظمة التي يديرها «إيال» «خريطة فعلية للإبادة الجماعية» في غزة (إذ تعود إلى عام ٢٠٢٤ المنصّة التفاعلية خرائطية الإبادة الجماعية (A Cartography of Genocide))، مؤرخون إسرائيليون آخرون مثل «إيلان بابِه» (Ilan Pappé)، الذي عمّق مفهوم التطهير العرقي في سياق النكبة، و«راز سيجال» (Raz Segal)، الذي وصف الواقع الراهن في غزة بوصفه مثالًا نموذجيًا على «إبادة جماعية صريحة، أمام أعين الجميع، ومن دون أي خجل».

الإبادة الجماعية، بحسب «إيال»، لا تبدأ من الصفر، ولا تتمثل في تصعيد مفاجئ، بل تنغرس في بنى وآليات قائمة مسبقًا. وينطبق ذلك على الحالة الفلسطينية فيما يتعلق بالأفعال الإسرائيلية، كما ينطبق على سياقات وأوضاع أخرى واجهها إيال في عمله كمحلل وباحث. مثل

الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الحكومية في غواتيمالا خلال أوائل ثمانينيات القرن الماضي ضد السكان الأصليين من شعب المايا، المتهمين بدعم المتمردين اليساريين، أو تلك التي استهدفت قبيلتي «ناما» و«هيريرو» في ناميبيا، حين ردّت القوات الاستعمارية الألمانية بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٨ على الانتفاضة ضد الاضطهاد الاستعماري بحملة إبادة حقيقية شملت الترحيل، ومعسكرات الاعتقال، والجوع، والأوبئة.

وفي كلتا الحالتين، يقول «إيال» إنه وجد النمط نفسه: نمطًا يقوم على تدمير الأرض وشروط الحياة بوصفه وسيلة للإبادة. «فالعنف لا يُمارَس فقط مباشرة على البشر، بل أيضًا على البيئة التي تسند حياتهم: المستشفيات، والمدارس، والمجتمعات، وأماكن العبادة».

إن الإبادة الجماعية التي يتحدث عنها «إيال» هي نوع من النموذج الأصلي لإزالة الآخر. إنها قتل جسد جماعي بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك وسائل التدمير المكاني.

فإذا كان قتل جسد فردي يتطلب الرصاص، فإن قتل شعب يتطلب أكثر من ذلك بكثير: يتطلب تفعيل كل الوسائل المتاحة، بحيث يُفرَّغ ذلك الجسد الجمعي، ويُمحى، حتى وإن ظلّ يتحرك.

أتخيّلها كسلسلة من الصدمات الكهربائية المتواصلة: ضربات تُطفئ الحياة، بفعل تكرارها. يكفي النظر إلى أوضاع السكان الأصليين في أميركا الشمالية، أو إلى كثير من أولئك القلة من السكان الأصليين في أستراليا الذين لا يزالون يقاومون. ففي «أوتياروا» القريبة، أي نيوزيلندا، تعرّض «الماوري» (Māori) للاحتلال والاستعمار، لكن حياتهم كشعب — على الرغم من تقييدها وعدم حمايتها الكاملة — لم تُخنق ولم تُدمَّر تمامًا. أما بالنسبة لكثير من الشعوب الأصلية الأخرى، فهذه هي الحقيقة. وهذا هو ما يُخشى أن يحدث للفلسطينيين على أرضهم، تمامًا كما حدث ليهود أوروبا قبل قرن من الزمن.

فبعد سنوات من التمييز والاضطهاد، جاءت القوانين العنصرية، والإقصاء من الحياة المدنية، والتحويل إلى غيتوهات خانقة، والجوع، والأمراض. ثم — وبما أن أعداد يهود أوروبا كانت لا تزال كبيرة — وتحت قيادة مجرمين بلا وازع، وفي صمت شبه كامل من المعاصرين، جرى الوصول إلى «الحل النهائي».

لقد كان ذلك الرعب غير المسبوق في أوروبا، ذلك الإبادة الميكانيكية على نطاق صناعي، هو ما دفع العالم إلى أن يقول «لن يتكرر»، وإلى تعريف الإبادة الجماعية بوصفها جريمة.

*****

اليوم في فلسطين، يبدو أن الإبادة الجماعية التي صدرت الأوامر بتنفيذها في أعقاب الهجوم الذي شنّته حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تتجلّى بوضوح بوصفها فعلًا منهجيًا يهدف إلى تدمير شعب عبر سلسلة من العمليات العسكرية التي استهدفت المدنيين بصورة عشوائية، متسببة بالموت والدمار في كل مكان. فقد قامت القوات الإسرائيلية، باستخدام ترسانة قاتلة، بتسوية مدن كاملة بالأرض، مدمّرة البيوت والمدارس والمستشفيات، وحتى الشبكات ذاتها التي تقوم عليها الحياة اليومية. والجراح التي أُلحقت بالسكان الفلسطينيين جلية، مع عشرات آلاف القتلى، من بينهم أكثر من سبعة عشر ألف طفل، ومئات آلاف الجرحى: مليون طفل (وهذه هي البنية الديموغرافية لغزة) أُصيبوا في الجسد والروح، وأُسكتوا بعنف عشوائي لا يستثني شيئًا.

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣، تحوّلت الحياة في غزة إلى سلسلة متواصلة من القصف والمجازر، في سياق جرى فيه تعمّد عرقلة الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل المياه والأدوية، ودفع السكان نحو الجوع واليأس. والكلمات المستخدمة لنزع الإنسانية عن الفلسطينيين — «حيوانات بشرية»، «لا يوجد مدنيون أبرياء»، «حتى الأطفال ليسوا أبرياء» — ترافق سياسة من العنف والإفلات من العقاب، تستدعي ماضيًا مخزيًا كان ينبغي لنا نحن الأوروبيين، أكثر من غيرنا، ألّا ننساه.

وسأقول ذلك بلا مواربة: إن إنكار خطورة هذه الأفعال يعني إغماض العينين عن إبادة جماعية جارية. جريمة كان ينبغي أن تستدعي حشدًا عاجلًا من المجتمع الدولي، لكنها لم تحدث حتى الآن، لأن وقف الإبادة، اليوم كما بالأمس، يتطلّب أولًا الاعتراف بها.

تُعرَف الإبادة الجماعية من خلال ضحاياها: شعب يُستهدف لذاته. فعلى مدى عقود، جرى التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم وجودًا غير مرغوب فيه ومكروهًا، حتى فيما تبقّى لهم من أرض — غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية — حيث كان يفترض أن يتمكنوا من بناء الدولة

التي يطمحون إليها منذ زمن، والتي يعلن المجتمع الدولي دعمه لها. لكن إسرائيل واصلت الحكم بقبضة من حديد وطرد الفلسطينيين من بيوتهم، للمطالبة على تلك الأرض بما تسميه «السيادة الحصرية للشعب اليهودي»: مفهوم كان، عند التأمل، عبثيًا حتى قبل مئة عام، إذ إن تلك الأرض لم تكن يومًا مأهولة باليهود وحدهم، بل كانت فضاءً جامعًا لثقافات وأديان وشعوب متعددة، كان اليهود فيها أقلية. ويبدو هذا المفهوم أكثر عبثية اليوم في ضوء الإطار القانوني الدولي الراهن، الذي لا يتسامح مع أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الدين أو «العرق» — هذه الكلمة البغيضة التي ألحقت بالبشرية من الأذى ما لا يُحصى خلال الخمسمئة عام الماضية.

إن المأساة الجارية في فلسطين كانت، للأسف، سردية إبادة جماعية مُعلَنة. فقد حذّر باحثو الإبادة منذ زمن من الإشارات التحذيرية المبكرة: إعدامات ميدانية، اعتقالات تعسفية، وفصل عنصري ممنهج بحق الفلسطينيين.

شروط جرى حسابها خصيصًا لدفع شعب إلى التدمير.

لكن كل ذلك جرى تجاهله بصورة منهجية، إن لم يُطبَّع، مع مرور الوقت. وقد كشف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي — الذي تمّ بذريعة مفاوضات لا نهائية وغير حاسمة — مدى وهمية فكرة السلام من دون حقوق. إلا أن كل هذا يغيب، لأن الرواية السائدة عن فلسطين شيء آخر تمامًا.

وتُعدّ إيطاليا مثالًا صارخًا على كيفية تلاعب السياسة تدريجيًا بالرأي العام — في انسجام متزايد مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من اليمين (وحتى ما يُسمّى «اليسار» الإيطالي، حيث شارك العديد من قيادات «الحزب الديمقراطي» بنشاط في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية) — ومع السياسة، تبعها الإعلام مباشرة.

بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع صعود «الحرب العالمية على الإرهاب»، جرى اختزال مقاومة من يدافعون عمّا تبقّى من أرضهم في حكم قاسٍ لا يقبل الطعن. وهكذا وُسِم الفلسطينيون بأنهم «إرهابيون» حرفيًا، بلا محاكمة ولا استئناف، وكأنهم يستحقون الإزالة. واختفت من النقاش العام الإيطالي فكرة أن الفلسطينيين، بوصفهم واقعين تحت القهر والظلم، يملكون الحق في الدفاع عن أنفسهم وفي تحقيق حقهم في تقرير المصير.

فهل كان من الممكن، إذًا، أن يُوصَف أيضًا مقاومونا، ومن بينهم الرئيس «ساندرو برتيني» (Sandro Pertini)، و«نوتو ريفيلّي» (Nuto Revelli)، و«كارلا كابّوني» (Carla Capponi)، وغيرهم كثير ممن نكرّمهم بوصفهم مؤسسي حرية بلدنا، بأنهم إرهابيون؟

نعلم جميعًا أنه منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ قُتل أكثر من سبعة عشر ألف طفل، ألفٌ منهم دون عامهم الأول، ومع ذلك تستمر هذه الرواية عن الفلسطينيين بلا اضطراب. سبعة عشر ألف طفل تُستقبل أخبارهم في العالم ببرود من صحافة متواطئة وسياسة خاضعة للمصالح الإسرائيلية. هذه هي واقع الفلسطينيين في عام ٢٠٢٥: واقع يطالب بأن يُرى وأن يُواجَه.

نحن كُثُر من يناضلون ضد هذه الإبادة وضد الصمت الذي يرافقها: وفي هذا النضال، يصبح اكتساب المعرفة وتكوين رؤية صحيحة أمرًا أساسيًا.

وفي ذلك المساء، اختتم «إيال» مداخلته قائلًا إنه حتى لو تمّ فعلًا التوصل إلى وقف إطلاق النار الذي كثر الحديث عنه آنذاك، فإن تدمير الشعب الفلسطيني لن يكون قد انتهى، ولن ينتهي ما دامت «المنظومات نفسها التي انبثقت منها هذه الإبادة لا تزال سائدة». أما المقترحات المطروحة لمستقبل غزة، مثل ذلك المقترح — الذي وصفه «إيال» بـ «الهذياني» — القاضي بتهجير السكان بالكامل، فقد ذكّرنا إيال بضرورة فحص أي مشروع لإعادة الإعمار بأقصى درجات التدقيق، لأن «كثيرًا منها لا يبدو سوى استمرارًا للتدمير، متخفيًا في ثوب المساعدة الإنسانية».

وأنا أفهم هذا الطرح تمامًا. فمنذ سنوات وأنا أُدين كيف يُستَخدم العمل الإنساني كثيرًا للتغطية على اللاأخلاقية العميقة لمشروع التوسع الإسرائيلي وتشويشها، وهو مشروع لا يملك أي عضو غربي في الأمم المتحدة الشجاعة لمواجهته. بل إن كثيرين — مثل ألمانيا، والمملكة المتحدة بقيادة «كير ستارمر» (Keir Starmer)، وإيطاليا في ظل حكومة «جورجيا ميلوني» (Giorgia Meloni) — يدعمونه بنشاط.

وفي صباح شتوي فاتر في برلين، في العام الثاني من إبادة الشعب الفلسطيني، وأمام حشد من الطلبة المحبطين وشرطة مكافحة الشغب، ختم «إيال» كلمته بتحذير أخير: «في هذه الحالة، لن تكون إعادة الإعمار علاجًا للتدمير، بل امتدادًا له: ستُستخدم لاستكمال ما لم تتمكن الإبادة من إنجازه».

وأتشارك مع «إيال» صدمته إزاء اقتراح الرئيس «دونالد ترامب» (Donald Trump) إعادة بناء غزة بوصفها «ريفييرا المتوسط»، بعد «تنظيفها» من سكانها. عبثٌ مطلق، غير قانوني ولا أخلاقي، يندرج بوضوح ضمن مفهوم التطهير العرقي، أو بالأحرى: التحريض على النقل القسري. جريمة معترف بها في القانون الدولي، دخلت للمرة الأولى رسميًا — عبر التصريحات الأخيرة للإدارة الأميركية — في صلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إن التهجير القسري ومزيدًا من المصادرات، في سياق هذه الإبادة، سيعززان تواطؤ الدول الأخرى في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال العقود الماضية، والتي تفاقمت على نحو هائل في الأشهر الأخيرة، ما يزيد سوءًا الأزمة التي تهدد بتدمير الشعب الفلسطيني.

وإن حقيقة أن خلفية نقاشنا، بينما كنتُ و«إيال وايزمان» نتحدث عن هذه القضايا، كانت مليئة بسيارات الشرطة وعناصر يراقبون الطلبة بلباس مكافحة الشغب، وتهديدات باعتقالي شخصيًا، تكشف مدى تآكل النظام الذي نعيش في إطاره.

وهي تدعونا جميعًا إلى أن نكون مستعدين لتقديم مساهمتنا، شهادتنا، وبقدر ما نستطيع، التزامنا الفاعل، لكي تتوقف فظائع الماضي والحاضر عن أن تكون مجرد خلفية اعتيادية لحياتنا اليومية.

ملاك: أين يكون بيتُ شخصٍ لاجئ؟

عندما أسافر أحمل معي دائمًا أشياء كثيرة [...]. ومن خلال تحليل هذه الحقيقة توصلتُ إلى استنتاجٍ مفاده أن لديّ خوفًا خفيًا لكنه قوي من ألا أعود.

— إدوارد سعيد

ما يسميه الفلسطينيون «النكبة»، هو النزوح القسري الذي حدث بين نهاية الانتداب البريطاني والسنوات الأولى التي تلت قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨–١٩٤٩)، أُجبر سبعمائة وخمسون ألف فلسطيني على مغادرة بيوتهم نتيجة أعمال العنف والمجازر والتدمير المنهجي لقراهم.

خلال هذه الفترة، جُرِّدت أو تُركت مساحات شاسعة من الأراضي من قبل الفلسطينيين، الذين فرّوا في البداية عند انتشار أخبار العنف الذي ارتكبته الميليشيات اليهودية «إرجون» (Irgun) و«الهاجاناه» (Haganah) و«ليحي» (Lehi)، والتي اندمجت في الجيش الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨، ثم جرى طردهم لاحقًا تحت تهديد السلاح، سيرًا على الأقدام أو على متن شاحنات نظمتها الميليشيات الإسرائيلية. وهكذا، وفي وقت قصير، دُمِّرت أو أُفرغت من سكانها قرابة خمسمائة قرية وبلدة فلسطينية. ويتحدث المؤرخون عن عشرات المجازر المختلفة — مع إعدامات ميدانية واغتصابات وجرائم أخرى ضد المسنين والرجال والنساء والأطفال، مثل تلك المعروفة على نحوٍ مأساوي في طنطورة ودير ياسين — التي سرّعت إفراغ فلسطين التاريخية من سكانها. ولم تُهجر القرى المدمَّرة ببساطة: فقد هُدم كثير منها عمدًا، وغالبًا ما أُعيد استخدام الأراضي لبناء تجمعات يهودية جديدة أو لأغراض أخرى داخل دولة إسرائيل الجديدة.

سلمان أبو ستة، مؤسس ورئيس «جمعية أرض فلسطين» (Palestine Land Society – PLS) — ومقرها لندن، والمكرسة لتوثيق الأرض والشعب الفلسطيني — وكثيرون غيره من المؤرخين والباحثين في شؤون النكبة، أثبتوا كيف أن الأراضي التي هجرها الفلسطينيون جرى

لاحقًا احتلالها واستخدامها من قبل دولة إسرائيل الجديدة. وقد طوّر أبو ستة، على وجه الخصوص، أبحاثًا عديدة مكرسة لرسم خرائط البلدات الفلسطينية ما قبل عام ١٩٤٨ وتحليل إمكانيات عودة اللاجئين، مؤكدًا أن حق العودة ليس عادلًا فحسب، بل قابل للتطبيق تمامًا.

وبالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين، منذ عام ١٩٤٨ فصاعدًا، حُبسوا في قطاع غزة، فإن اليهود الذين احتلوا أراضيهم ليسوا سوى مستوطنين: مستوطنين دافعوا، منذ الأيام الأولى لقيام دولة إسرائيل، عن الأراضي المنتزعة من مالكيها الشرعيين باستخدام الأسلحة النارية، واتخذوا من الكيبوتسات نقاطَ ارتكاز دفاعية، التي كان كثيرون في الخارج يرونها ببساطة جوهرة النموذج الاشتراكي الكبير للدولة اليهودية الوليدة.

هذه القصة المؤلمة، التي لم يُنصَف أصحابها قط، تتناقلها الأجيال الفلسطينية جيلًا بعد جيل، ومن الصواب التذكير بأن سلب الفلسطينيين حقوقهم كان قد بدأ قبل عام ١٩٤٨ بوقت طويل، خلال ثلاثة عقود من الاستعمار البريطاني (١٩٢٠–١٩٤٨). فقد شجّع البريطانيون، بصورة شبه متواصلة، موجات الهجرة التي جلبت كثيرًا من اليهود من أوروبا ليستقروا في فلسطين، بقصد الفرار من الاضطهاد وبناء حياة جديدة في أرض «أسلافهم». لكن تلك الأرض كانت مأهولة أصلًا، وكانت فكرة طرد سكانها واضحة منذ البداية لدى القيادة الصهيونية في ذلك الزمن.

كيف يمكن عدم تدريس هذه القصة، أو الادعاء بأن الناس يمكنهم ببساطة نسيانها؟ لنتخيل قسوة مطالبة الأرمن بعدم التحدث عن العنف الذي تعرضوا له وعن السلب الكبير لحياتهم وأرضهم وثقافتهم خلال الإبادة الجماعية التي ارتكبها العثمانيون، وينطبق الأمر نفسه على الشعوب الأصلية في أستراليا والأمريكتين وعلى كثير من مسارح الإبادة الجماعية الأخرى في التاريخ.

ومع ذلك، عندما كنت أعمل في فلسطين كمستشارة قانونية لدى «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (UNRWA)، وفي السنوات اللاحقة، كثيرًا ما راودني شعور بأن الإدارات الأمريكية كانت تتوقع من الوكالة عملية «تهدئة» حقيقية للفلسطينيين.

فأيّ إساءة كانت قد ارتُكبت بحق أجدادهم، وأراضيهم، وحياتهم، منذ عام ١٩٤٨، كان ينبغي على الشعب الفلسطيني — بحسب هذا المنطق — أن يحب إسرائيل، وبالتأكيد ألا يعارضها.

وكان أحد مهامي، عندما وصلتُ إلى فلسطين عام ٢٠١٠، متابعة تدقيقٍ على برنامج الوكالة المتعلق بحقوق الإنسان، وخطط الدراسة، والمناهج المعتمدة في مدارس الأونروا.

وقد جرى هذا التدقيق لحساب المانح الأمريكي للأونروا، الذي كان دائمًا المساهم الرئيسي في تمويل الوكالة، وكنت أُعدّ كل ما يلزم كي يتمكن المراجعون الثلاثة القادمون من الولايات المتحدة من إجراء تحقيقهم، الهادف إلى فحص المواد التعليمية للأونروا للتأكد من عدم وجود أي شيء قد «يحرّض على الإرهاب أو معاداة السامية أو العنف». وبطبيعة الحال، لم يظهر قط أي شيء يمكن إرجاعه إلى «رسائل ضد إسرائيل، بما في ذلك معاداة السامية»، غير أن هذه البرامج تتعرض منذ سنوات لهجومٍ مستمر، وتُتهم من قبل الحكومة الإسرائيلية وحلفائها باحتواء رسائل معادية للسامية.

ومع أن الأونروا، بموجب بروتوكول تفاهم أُبرم مع إسرائيل عام ١٩٦٧، كانت تتولى دائمًا رعاية نحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في الأراضي المحتلة، مُعفيةً إسرائيل — بوصفها قوة احتلال — من هذا العبء، فإن الأمور تغيّرت ابتداءً من عملية السلام التي أُطلقت مع «مؤتمر مدريد» (Madrid Conference) عام ١٩٩١.

حتى ذلك الحين، كان الحديث عن قضية اللاجئين قد كاد يتوقف. لكن في سياق عملية السلام، بدأ الفلسطينيون — وغيرهم — التفكير فيما الذي كانت ستعنيه السلامُ وحلُّ الدولتين بالنسبة للاجئين. وأصبحت تلك الكمية الضخمة من التقديرات، وإعادة البناء التاريخي، والتحليلات القانونية، والحسابات الإحصائية والاقتصادية شوكةً في خاصرة إسرائيل، التي كانت تعتبر قضية اللاجئين مغلقة، ميتة ومدفونة.

«لقد حدث ذلك منذ زمنٍ طويل، من يفكر فيه بعد الآن!» قال لي بلا مبالاة فقيهٌ قانوني إسرائيلي معروف خلال ورشة عمل عام ٢٠١٧.

إسرائيل لا ترى الفلسطينيين، ولا تصغي إليهم، والأخطر من ذلك أنها لا «تشعر» بهم. وبالنسبة لغالبية الإسرائيليين الذين يتحدثون علنًا، وكذلك لكثير من الشخصيات البارزة في الشتات اليهودي، لا توجد سوى زاوية نظر واحدة: زاوية إسرائيل. كيف تعيش إسرائيل التاريخ، كيف تختبر الألم، وفي أي سياق تتحرك.

كثير من المثقفين، رغم إعلانهم الاعتدال ومعارضتهم للاحتلال، يركزون فقط على إدانة عنف حماس، بينما يصمتون إزاء الأعداد المذهلة من الضحايا الفلسطينيين وإزاء الدمار الذي سببه الجيش الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. ويكررون اتهامات لم يتم التحقق منها قط، مثل اتهامات الاغتصاب الجماعي، لكنهم يتجنبون الاعتراف بالوحشية التي تعرض لها السكان الفلسطينيون.

تتغير اللغة عندما يتحدثون عن الفلسطينيين.

*****

لكن لنعد إلى عام ٢٠١٠: من أجل التحضير لعملية التدقيق الخاصة بي، أُتيحت لي فرصة زيارة كامل الأرض التي يُطلق عليها عادة اسم «قطاع غزة» للمرة الأولى، ثم العودة إليها مرات عدة خلال الأشهر اللاحقة أيضًا. وخلال إحدى تلك الزيارات، كان قد أُقيم في بهو إحدى المدارس معرضٌ لرسومات أنجزها الأطفال، ومن بينها أذكر أن بعض الأعمال أثّرت فيّ بعمق: لم تكن على الورق، كما كان حال معظم الأعمال الأخرى، بل على القماش، وكانت تُظهر براعةً وجمالًا لم أكن لأتوقع أن أجد مثلهما في ذلك السياق.

«من رسم هذه اللوحات؟» سألتُ المعلمين.

«تلميذة في الصف الأول الإعدادي، إنها موهوبة جدًا، أليس كذلك؟»

«أودّ أن أحصل على إحدى لوحاتها هذه»، قلتُ، مشيرةً إلى صورة لا تزال ماثلة أمام عينيّ، فيها شخصيتان لطفلتين بوجوه مستديرة وعيون زرقاء بلون السماء خلفهما، تحلّق فيهما حمامة بيضاء كبيرة ممتلئة. «وأودّ أيضًا أن ألتقي بها، هل هذا ممكن؟»

وهكذا، في ذلك المساء من قبل خمسة عشر عامًا، تعرّفتُ إلى ملاك مطر، التي كانت آنذاك طفلة في الحادية عشرة من عمرها، ذات وجه ممتلئ تحيط به ضفيرتان من شعرٍ أسود كثيف. أذكرها جميلةً جدًا وخجولةً للغاية؛ لم تكن تتحدث الإنجليزية، لكنها، عبر أساتذتها، أخبرتني بلطف أنها لا تستطيع حقًا بيع اللوحة التي أعجبتني كثيرًا: أولًا لأنها كانت ملكًا للمدرسة. وثانيًا

لأنها لم تكن لتعرف كيف تحدد لي سعرًا. وكان ينبغي لها أن تسأل إن كان من الممكن قبول المال، لكن خالها، وهو رسام معروف في غزة وكان قد علّمها الرسم، لم يكن حاضرًا هناك.

بعد سنوات، بينما كنتُ أجري بحثًا على الإنترنت بحثًا عن صورة لاستخدامها في ملصق مؤتمر، وجدتُ نفسي أمام لوحة كانت تحلّق فيها حمامات بيضاء حول أشكال بشرية بعيون كبيرة ووجوه ناعمة، فكانت لي لحظة استنارة. «هل هذا العمل فلسطيني؟» سألتُ.

أكد لي أحدهم: «نعم، إنه فلسطيني».

«بل لا بد أنه من غزة. أليس كذلك؟»

«نعم، الرسامة من غزة. اسمها ملاك مطر».

لم يكن لديّ أي شك: لم يكن من الممكن أن تكون سوى هي، تلك الطفلة التي التقيتُ بها لفترة وجيزة قبل سنوات طويلة في إحدى مدارس الأونروا.

كتبتُ لها فورًا، وعند تلك النقطة كنتُ قد قررت: كان لا بدّ أن نحصل حتمًا على إحدى أعمالها لملصق فعاليتنا، وهكذا كان. كان المؤتمر مُنظَّمًا لإحياء الذكرى العشرين لوفاة إدوارد سعيد، المفكر الكبير والكاتب الفلسطيني، الذي كان أستاذًا أكاديميًا في جامعة كولومبيا. وقد عُقد المؤتمر في لندن في الثالث من أكتوبر ٢٠٢٣، قبل أيام قليلة جدًا من الحدث الذي كان سيغيّر إلى الأبد حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتأكيد حياة جميع سكان قطاع غزة، ومن بينهم ملاك وعائلتها.

ومنذ ذلك الحين بقينا على تواصل دائم.

غير أنه كان لا بدّ من أن تمرّ سنوات عدة بين لقائنا الأول واللقاء التالي، الذي لم يتم في غزة، بل في لندن، وذلك فقط في أواخر عام ٢٠٢٤، بمناسبة المؤتمر الجميل الذي عُقد في كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، والذي شاركت فيه إلى جانب غسان أبو ستة. في تلك الأمسية، وسط الحشد، تعرّفتُ إلى ملاك فورًا، وأخيرًا، بعد المؤتمر، تمكّنا من أن نتعانق.

روت لي أنها غادرت غزة تمامًا في اليوم السابق للسابع من أكتوبر، ثم انتقلت بعد ذلك إلى لندن، حيث قُبلت في برنامج ماجستير في الفنون الجميلة في مدرسة سانت مارتنز، إحدى أهم مدارس الفنون البصرية في العالم. أما عائلتها، المؤلفة من الوالدين وأخوين، فقد بقيت في

غزة وكانت تحاول بيأس العثور على ملجأ في مصر. وقد استغرق الأمر أشهرًا قبل أن يتمكنوا، بعد أن نجوا بأعجوبة من القصف وفي ظروف شديدة القسوة، من مغادرة غزة. قالت لي:

> في البداية، قرّر جزء من عائلتي البقاء في الشمال. كانوا يقولون: «هذه أرضنا ونحن سنحميها؛ يجب أن نحميها من أي طموح استعماري، ولذلك سنبقى هنا. فليقتلونا إن أرادوا، لكننا لن نغادر». وذلك لأن قرار الرحيل أو البقاء، بالنسبة لكثير من الناس، بمن فيهم أنا، كان يحمل دائمًا معه صدمةً قوية من الماضي: بعد نكبة عام ١٩٤٨، من كان يترك أرضه لم يكن يستطيع العودة إليها أبدًا.

ثم، في أحد الصباحات، حدث أمرٌ أقنعهم بالفرار من حي الرمال حيث كانوا يسكنون: فقد تعرّضت المدرسة الثانوية التي كانت والدتها تُدرّس فيها للقصف بعد دقائق قليلة من خروجها منها، بينما كانت لا تزال في السيارة في طريق عودتها إلى المنزل. وهكذا انتقلوا، فوجدوا ملجأً في شمال قطاع غزة: أولًا في حي يُدعى الكرامة، ثم بالقرب من مستشفى الشفاء. وخلال كل ذلك اضطرت العائلة إلى التفرّق: الرجال في جهة، والنساء والأطفال في جهة أخرى. كان وضعًا جنونيًا. وبعد أيام قليلة قرروا التوجه جنوبًا. كانت صفارات الإنذار تتزايد، وكان بحرٌ من الناس يتركون بيوتهم، وكانت الضغوط تزداد باستمرار كي ينتقل سكان الشمال نحو الجنوب. أكملت وقالت:

> ذهبت عائلتي إلى دير البلح، وعاشت خمسة أشهر في بيت خالتي. بالنسبة لي كان ذلك كابوسًا: كنت قد وصلت لتوي إلى لندن، ومع كل هذه التنقلات لم أكن أستطيع أبدًا التواصل معهم. لم تكن لديّ أخبار، لم أكن أعرف كيف كانوا، ولم أكن أعرف حتى إن كانوا أحياء أم أمواتًا. كنت أحاول الاتصال بهم باستمرار، لكن لم تكن هناك شبكة، وكان يجيب دائمًا لحنٌ موسيقي. من الحماسة لمساري الجديد في سانت مارتنز، الذي كان سيسمح لي بالنمو كفنانة، سقطتُ في قلقٍ خانق بسبب عدم معرفتي ما إذا كان الأشخاص الأعزّ إليّ في أمان.

في تلك الأمسية، بعد هذا اللقاء اللندني، لم أتمكن أنا ومالك إلا من تبادل بضع كلمات، ولم يكتمل سردها إلا بعد أشهر عديدة: تحديدًا في هذه الأيام من شهر مارس ٢٠٢٥، بينما كنت أضع اللمسات الأخيرة على كتابة هذا الكتاب، وجدتُ نفسي مرة أخرى في لندن، وتمكنت من تنظيم عشاء أكثر حميمية، وأخيرًا استطاعت مالك أن تروي لي الجزء الثاني من هذه القصة المعقدة

والمؤلمة. «ومع ذلك، فهي أقل بكثير من قصص كثيرة أخرى»، أوضحت فور جلوسنا إلى الطاولة، حتى قبل أن نختار ما سنأكله. «في عائلة صديقي أحمد، على سبيل المثال، خلال الأشهر الأخيرة ماتوا جميعًا. لم يبقَ لديه أحد».

أما عائلة مالك، فقد نجحت في النجاة. تقول ملاك:

بعد أن حاولنا بكل الطرق الممكنة، أدركنا أنه لم يكن هناك سبيل آخر سوى جمع مبلغ كافٍ لرشوة المصريين، أي مبلغ ضخم جدًا من المال. خمسة آلاف دولار عن كل شخص، أي عشرون ألفًا بالمجمل، بما أننا أربعة: والداي، أخي، وأختي. ولحسن الحظ تمكنوا من استعادة مدخراتهم ومغادرة فلسطين للجوء إلى مصر. وأخيرًا، في يوم الإجلاء، ذهبتُ إلى مصر وتمكنت من رؤيتهم مجددًا. كانوا مصدومين، منهكين، ومصابين جسديًا أيضًا: فعندما قُصف المبنى المقابل لهم، انفجرت نوافذ الزجاج وتناثرت فوق أختي. لكنها أخبرتني بنفسها أن أكثر اللحظات رعبًا كانت أثناء الطريق من دير البلح إلى الحدود، حيث كان الطريق مليئًا بجثث أشخاص قُتلوا وتُركوا هناك. كانوا يدعون الله طوال الوقت، لكن عندما وصلوا أخيرًا إلى مصر شعروا بأنهم مسحوقون بنوع من الشعور بالذنب لأنهم نجوا. كانت أمي في حالة صدمة؛ وكانت تردد عليّ باستمرار: «كيف استطعت أن أترك ورائي هذا العدد من الناس؟ خصوصًا أولئك الذين استضافوني. وأصدقائي، وأقاربي، وأغراضي...». وحتى الآن لا تستطيع تجاوز ذلك.

عندها بدأت معركة أخرى — وهذه المرة قانونية — إذ إن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت منح عائلة مالك التأشيرة للانضمام إليها، واضطروا إلى رفع دعوى قضائية للحصول على إلغاء القرار. «شاركنا في عدد لا يُحصى من الجلسات، وكان المحامون لا يكفون عن تكرار قولهم لي: «ملاك، أنتِ تخوضين معركة من المرجح أن تخسريها». لكنني كنت أقول لنفسي: «حسنًا، على الأقل سنخوضها»».

وتروي ملاك أن طعنهم القانوني كان قائمًا على إثبات مدى أهمية وجود عائلتها إلى جانبها. وقد دُعمت المطالبة بشهادات عدد من الخبراء: علماء نفس، وعلماء اجتماع، وغيرهم من المتخصصين. وكان العائق الرئيسي يتمثل في الفكرة القائلة إن أقاربها قد يشكلون «تهديدًا

أمنيًا»، وكان يحدث في كل جلسة أن يشير أحد محامي الطرف المقابل إليهم كما لو كانوا أشخاصًا خطرين.

وكان لا بد من إثبات أن جميعهم يحبون الفن، والمسرح... وكأن من لا يمتلك ثقافة، ضمنيًا، لا يستحق الحصول على هذه الفرصة.

بعد أشهر لا تنتهي، انتصروا. ففي الأسابيع الأولى من عام ٢٠٢٥، صدرت بالفعل التأشيرات، تقنيًا على أساس لمّ الشمل العائلي، وقريبًا جدًا سيتمكن أفراد عائلتها من اللحاق بملاك في لندن. عند تلك النقطة من الحديث، أمسكت بالشوكة، ومع تنهيدة، بدأت في تناول الطعام.

> كلا والديّ تربيا في غزة كلاجئين، بعد أن تم تهجير عائلتي والدتي ووالدي بالقوة من قراهما عام ١٩٤٨: والدي من الجورة، بينما والدتي من البطني الشرقي، التي لم يبقَ منها منذ زمن طويل إلا القليل جدًا. ورغم أنها أماكن لم أتمكن يومًا من زيارتها، أشعر أنني أعرفها جيدًا لأن جديّ تحدثا لي عنها كثيرًا. منذ أن كنت صغيرة، تكوّن لديّ شعور قوي بالانتماء إلى الأماكن التي توجد فيها جذوري؛ وبطبيعة الحال فإن علاقتي بغزة معقدة إلى حد ما.

القرى التي كانت ملاك تحدثني عنها مُحيت من خريطة التاريخ مع قيام دولة إسرائيل؛ لكن في الواقع، ما زالت الأرض، وبقايا البيوت، وقبور أجداد العائلات الفلسطينية التي هُجّرت عام ١٩٤٨ موجودة هناك، في إسرائيل.

«إذن، ألا تشعرين بأنها بيتك؟» سألتها.

أجابتني بابتسامة معبّرة جدًا وقالت:

> حسنًا، في الحقيقة، نعم. أنا لاجئة، ولم تكن غزة المكان الذي جرت فيه قصة عائلتي، لكنها المكان الذي نشأت فيه، وهو المكان الذي بدأت فيه تعلم لغة الفن بفضل خالي، محمد مسلم، وهو فنان ذو شهرة دولية، وقد عمل كثيرًا أيضًا كمدرس للفنون في غزة. ولذلك، للإجابة عن سؤالك، يمكنني أن أقول إن غزة ليست بيتي، لكنني اليوم كنت سأختارها بيتًا لي. وبالأحرى الآن، ربما، بعدما أصبح الحي الذي نشأت فيه شبه مدمَّر بالكامل، ولا يعيش إلا في ذاكرتنا. أجمل ذكرياتي هي

في غزة، ورغم كل شيء، فهي بالنسبة لي مكان يمكن فيه الحلم. عندما كنت في الخامسة عشرة، تمت دعوتي لإقامة معرض في بريستول، في المملكة المتحدة. بالطبع كنت سعيدة جدًا، ذهبت إلى والدي وسألته: «أبي! هل يمكنني الذهاب؟ هل سيعطونني تصريحًا؟ هؤلاء الأشخاص يقولون إنهم سيدفعون كل شيء، يريدون فقط أن أذهب إلى هناك وأتحدث قليلًا عن لوحاتي». لكنه أجابني: «هل تعتقدين أن إسرائيل ستسمح لك بالسفر إلى الخارج من أجل معرض، بينما لا تمنح الإذن حتى لمرضى السرطان بالمغادرة، ويبقون عالقين هنا ليموتوا بلا دواء؟». كلماته آلمتني كثيرًا، لكن ذلك لم يمنعني من الاستمرار في الرسم، وفي الحلم، وفي امتلاك الطموحات في الحياة. وكان الشعور نفسه يراود جميع أصدقائي. كان لدى كل واحد منا الدافع لتحقيق شيء ما.

هذه سمة لطالما لفتت انتباهي لدى الفلسطينيين. حتى تحت الديكتاتورية العسكرية وحصار حقيقي — ذلك الذي تعانيه غزة بلا انقطاع منذ عام ٢٠٠٧ — وتحت الحصار العسكري (وليس العسكري فقط)، وتحت الاحتلال، وفي ظروف معيشية بالغة الصعوبة، تمكنوا من الحفاظ على تلك الدافعية، وعلى ذلك الحب للحياة الذي يشفّ في كل كلمة ونَفَس مما حدثتني عنه مالك، والذي رأيته، كما تقول هي نفسها، في عدد لا يُحصى من الناس. لم يسمحوا لأنفسهم يومًا بأن يُسحقوا.

وهذا يصنع فرقًا هائلًا: لأنه عندما تكرّس كل قواك للعيش حياة عادلة وكريمة، لا يستطيع أحد أن يتدخل أو يقرر بدلًا منك.

*****

بعد أن حصلت على شهادة الثانوية العامة بأعلى الدرجات وفازت بمنحة دراسية لصقل فنها في تركيا، استغرقت ملاك عامًا كاملًا للحصول على التصاريح اللازمة للمغادرة. ومن هناك كان بإمكانها مواصلة دراستها في فرنسا أو في المملكة المتحدة، لكن كلا البلدين رفضا منحها التأشيرة.

روت لي أنها، في عامها الأول خارج فلسطين، مُنعت من الدخول إلى ما يقرب من كل بلد. لقد تحطمت فكرة الحرية التي كانت قد غذّتها طويلًا على صخرة الواقع. كانت تعتقد أنه، بمجرد خروجها من غزة، ستكون أخيرًا حرة، لها أجنحة تطير بها إلى أي مكان تشاء. لكن الأمر لم يكن كذلك. وخلال الفترة التي قضتها في تركيا، أدركت أن الخروج الجسدي من غزة لا يكفي، إذا كان العالم بأسره لا يزال يرى الفلسطينيين كتهديد.

«على أي حال»، قالت لي رافعة رأسها، بعينين أكثر توقدًا، «احتاج الأمر إلى عدد لا بأس به من المحاولات، لكنني الآن أعيش هنا وأسافر كثيرًا لدرجة أنه لم يتبقَّ في جواز سفري سوى صفحة واحدة فارغة. هذا أيضًا، بالنسبة لي، مقاومة!» أنهت كلامها ضاحكة. «إنها حماقة، أليس كذلك؟»

«لا يبدو لي كذلك تمامًا»، قلتُ لها. كنت أبتسم أنا أيضًا، لكنني كنت أرغب في البكاء وأنا أفكر في تقلبات حياة ملاك، ثم في الأختام على جوازات سفر أطفالي.

> بالنسبة لي من المهم أن أستطيع أن أقول للمستوطنين: «هل تعلمون ماذا؟ أنا أجوب العالم لأُعرّف الناس على فني!» هذه هي الروح التي نشأتُ عليها كامرأة وكفنانة في غزة. تخيلي أنه في أول معرض شخصي لي عرضتُ لوحة كبيرة عن الفساد، وعن ديناميات السلطة، فجاءني أستاذ مسنّ وقال لي: «لوحتك مثيرة للاهتمام، لكنكِ شابة، أليس من الأفضل أن ترسمي الزهور، أو المزهريات، أو شيئًا لطيفًا، وتتركي السياسة للرجال؟». ربما كان هذا النوع من التعليقات هو بالذات ما، بدلًا من أن يثبطني، دفعني إلى خيبة آمال الآخرين، وإلى أن أفعل كل ما بوسعي كي تتردد أصواتنا ويُصغى إليها؛ بل إن هذه الأحداث كانت محطات أساسية في مساري الفني.

التحديات الصعبة فعليًا، كما روت لي ملاك، كانت غير ذلك بكثير: متجر الأدوات الفنية الذي كانت تذهب لشراء الألوان منه قُصف ولم يعد موجودًا؛ المعرض الذي كانت تحلم بعرض أعمالها فيه دُمّر؛ كثير من الأصدقاء الذين كانوا يترددون على منزلها للحديث والرسم معًا قُتلوا. هذه هي حقيقة من يمارس الفن في غزة: العيش والإبداع تحت الاحتلال.

وبعينين متقدتين، روت لي أنها حين كانت في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمرها تلقت تكليفًا من الولايات المتحدة، من ولاية تينيسي: لوحة فيها شجرة عيد الميلاد؛ لكن عند

محاولة إرسالها، سألها موظفو البريد: «هل هذا عمل سياسي؟». كان على أي فنان يعيش في غزة أن يتعامل دائمًا مع شكل من أشكال الرقابة على ما يمكنه أو لا يمكنه رسمه، وعلى الرموز التي يمكنه أو لا يمكنه إدراجها في أعماله. فإذا اعتُبر العمل سياسيًا، كان العسكريون سيصادرونه. فلو أنها أدرجت كوفية في لوحة، هل كانت ستُعد رمزًا سياسيًا؟ وهل كانوا سيصادرونها؟

عند تلك النقطة سألتها عن مدى صعوبة أن تصبح فنانة تحت الاحتلال؟

> صعب جدًا، كان الأمر بالغ الصعوبة. هل تعرفين لماذا يكرهون الفن ويريدون تدمير أي مظهر من مظاهره؟ لأن الفن أمل. ولهذا السبب قتلوا رفعت العرعير، الذي كان يمنح الكثيرين الأمل بشعره. إن الحقيقة الأكثر صدمة في مواجهة الاحتلال هي أننا نتحدث بلغة الفن، وهي أقوى لغة في مواجهة كل أشكال نزع الإنسانية: الوصول إلى أشخاص آخرين عبر قصيدة أو لوحة هو أفضل طريقة لاجتثاث كل الصور النمطية. ولهذا أعتقد حقًا أن الفن خطير.

بعد أن انتهينا من الطعام، خرجنا لنتنزه قليلًا، وعبرنا أحد الحدائق الصغيرة الكثيرة التي تنتشر في وسط لندن.

كنت أنظر إلى وجه ملاك القمري، اللطيف جدًا لكن بعينين وملامح قساها العنف والخضوع، بينما كانت تحكي لي أن كثيرًا من الأمور لا تزال صعبة عليها حتى في لندن: فهي، على سبيل المثال، تحاول الآن العثور على منزل يمكنه أن يستوعب العائلة كلها عندما يتمكن أهلها من اللحاق بها، لكن الإيجارات مرتفعة جدًا، ومع منحتها الدراسية يصبح الأمر معقدًا للغاية. ومع ذلك، فإن وضعهم اليوم يُعد مشهدًا رائعًا، لأنهم جميعًا أحياء، خاصة إذا ما قورن بالقلق الدائم الذي كانت مالك تعيشه قبل أن يتمكن أهلها من الوصول إلى مصر، حين كانت تعرف أنهم بلا طعام، وتحت وابل من القصف، ويواجهون خطر الموت في كل لحظة. ومع ذلك، أخبرتني أن والدها، في كل مرة كانوا ينجحون فيها في التحدث عبر الهاتف، كان لا يسألها إلا: «إذًا، ماذا ترسمين هذه الأيام؟».

في البداية لم تفهم ملاك: «وما الذي يهم، يا أبي؟».

ثم شرح لها: «أنتِ هناك لسبب، يا ملاك. عليكِ أن ترسمي حياتنا، نضالنا، كل ما نمرّ به. أنتِ فنانة، ولذلك أنتِ صوتنا».

قالت لي إن تلك الكلمات لن تنساها أبدًا. أن يطلب منها ناجٍ من إبادة جماعية أن تمنح صوتًا، عبر الرسم، لما كان يعيشه شعبه، كان بالنسبة لها مسؤولية هائلة، وشرفًا أيضًا. ومن هنا تبلورت فكرة عمل فني ضخم: لوحة بطول يقارب خمسة أمتار وعرض مترين، حاولت فيها أن تنقل كل ما لم تكن قادرة على قوله بالكلمات. وقد أطلقوا عليها لقب «غيرنيكا غزة»،[1] رغم أن عنوانها الحقيقي هو No Words. إنه عمل ينبع من قلب الإبادة الجارية، وهو مرسوم بالكامل بالأبيض والأسود، لأن «الأسود وحده»، كما قالت في مقابلة، «يمكنه أن يعكس الواقع، واقعًا مروّعًا يختزلنا في الصمت». لم تعد ملاك ترى ألوان أرضها.

على الجدران، تصرخ كتابات غرافيتي بالعربية والإنجليزية: «غزة ستعيش إلى الأبد» و«غزة ستلاحقكم». في اللوحة نرى حيوانات تقتات على جثث تُركت لتتعفن. في الوسط، رجل مذعور يمتطي حمارًا، فمه مفتوح من الألم، والصدمة، والعار. من حوله، أجساد وركام: نساء، رجال، أطفال. التكوين كثيف بالتفاصيل القاسية، بعنف يملأ الفضاء. البيوت، المدارس، المساجد، المراكز الثقافية: كل شيء مدمَّر. لا أحد يتكلم بعد الآن، في هذا العمل.

لقد رسمت ملاك الصمت. رسمت اختفاء الصحفيين، والفنانين، والشعراء، والمثقفين. عمل يُجمِّد الدم في العروق، وملاك تعرف ذلك.

لكن فنها هو تعبير خالص، بلا فلاتر، سواء حين ترى العالم بالأبيض والأسود، أو حين تستخدم الألوان بطريقتها الفريدة، كما في اللوحة التي تزيّن غلاف هذا الكتاب الذي بين يديك، والتي تنتمي إلى سلسلة من الأعمال استُلهم منها أيضًا عنوان عندما ينام العالم.

وبينما كنا نتبادل العناق مودّعين، بابتسامة حزينة لكنها لاذعة، قالت لي ملاك: «على ما يبدو، يهتم الناس برؤية ألم غزة مرسومًا. لكن لا توجد كمية كافية من الطلاء لرواية كل شيء».

١- المقصود بـ «غيرنيكا غزة» هو تشبيه لوحة مالك باللوحة الشهيرة Guernica لـ بابلو بيكاسو، لأن العملين يتقاطعان في: تصوير رعب الحرب والإبادة ومعاناة المدنيين والكثافة الرمزية والعنف البصري واختيار الأبيض والأسود كلغة للتعبير عن الفاجعة والصرخة الأخلاقية ضد نزع الإنسانية. (المترجم)

«جابور»: لماذا من المهم إلى هذا الحد الحفاظ على ذاكرة شعبٍ ما؟

نيتيري: «شعب السماء لا يستطيع أن يتعلّم، أنتم لا ترون».

جيك: «إذًا علّمنا أن نرى!»

— أفاتار

«قبل شهر واحد من تحرير بودابست، بينما كنا نسير في الشارع، سلّمتني أمي إلى امرأة غريبة تمامًا، لأنها لم تعد تشعر بأنها قادرة على ضمان بقائي حيًّا. كان اليهود يُرحَّلون من جديد ويُقتلون على يد النازيين المجريين. لم تكن تعلم متى سيأتي دورنا، ولذلك في ذلك اليوم وضعتني بين ذراعي امرأة لا تعرفها، صادفتها في الطريق».

هذه ذكرى أساسية في حياة «جابور ماته» (Gabor Maté)، الطبيب والمعالج النفسي الكندي من أصول مجرية. اليوم يعمل «جابور» على قضايا الصدمة والشفاء، مرتكزًا على ألمه الشخصي ليمنح الآخرين شيئًا مهمًا: فهو يمنح الناس الأمل من خلال قول أشياء شديدة العمق والقيمة، وببساطة كبيرة دائمًا. وخلال فعالية كنا نتحاور فيها حول الوضع في فلسطين، سمعته يقول بلا مواربة، لكن بصوت هادئ كأنه لمسة حنان: «يجب أن يكون المرء جاهلًا فعلًا كي لا يعرف، وكي لا يفهم، وكي لا يرى الاستعمار في فلسطين، أو لينكر أن الفلسطينيين هم المضطهدون وأن الإسرائيليين هم المضطهِدون». وهناك أمر، يضيف «جابور»، لا يستقيم لدى من لا يستطيع أن يرى كيف يُستغل اليهودية، دينه، باسم قومية إثنية تقوم على فرضية أيديولوجيا تمييزية.

وهذا ما يجعلني أراه شخصًا ليس مجرد معالج للفرد، بل للجماعة أيضًا. وأعتقد أن هذا أحد الأسباب التي تجعل كثيرين يصغون إليه.

الصدمة، بحسب «جابور ماته»، ليست كثيرًا ما يحدث خارجيًا للفرد، بقدر ما هي ما يحدث داخليًا استجابةً لحدث مؤلم. وبهذا المعنى تتكوّن جرحٌ داخليٌّ عميق لا بدّ له عاجلًا أو آجلًا أن يظهر إلى الخارج، معرّضًا قدرات الشخص العاطفية والنفسية والعلاقاتية لخطر التقييد الدائم. ومع ذلك، إذا أمكن تطوير الوعي والرحمة، يصبح من الممكن إطلاق مسار شفاء.

الانفصال عن الذات وعن الآخرين، الذي يصفه «ماته» باعتباره نتيجة لا مفر منها لأي صدمة، لا يصيب الفرد وحده. فقد يشعر الإنسان بالعزلة، والارتياب، والانقطاع، وينتهي به الأمر إلى تجسيد المعاناة في الجسد. لكن الإحساس ذاته يمكن أن ينبثق أيضًا من صدمات تاريخية، ويولّد خبرات مشتركة تصيب عائلات كاملة، أو مجتمعات بأكملها، أو شعوبًا، مؤثرًا في الروابط والهويات الجماعية.

بل إن انتقال الصدمة — ولا سيما حين يحدث عبر غياب تنظيم عاطفي سليم — يمكن تفسيره أيضًا من منظور بين-أجيالي أو جماعي. فإذا كان البالغون في مجتمع ما يحملون معهم خبرات مؤلمة تركت آثارًا عميقة، فإن صدمتهم تملك القدرة على أن تُنقل ثقافيًا إلى الأجيال الجديدة. ويمكن لندوب الأسلاف غير المرئية أن تؤثر في الطريقة التي يرى بها الشباب أنفسهم والعالم، مكرّسةً دورة من المعاناة والانفصال تتطلب عملًا واعيًا، وأضيف رحيمًا، كي تُكسَر.

الصدمة، بحسب «جابور ماته»، «تغيّر إدراك العالم». فعندما تُداخِل مجموعات كاملة رؤية للحياة متأثرة بصدمتها وخوفها، فإن ذلك يغذّي إحساسًا دائمًا بالتهديد وانعدام الثقة، ويؤثر في رؤيتهم الجماعية للعالم الخارجي. وليس من الصعب تخيّل مدى استمرار ديناميات من هذا النوع لدى الشعوب التي عاشت الاضطهاد، والحروب، والملاحقة، والمنفى، والإبادة. وهنا تكمن نقطة التماس الأبدية بين اليهود والفلسطينيين.

إن فكرة مركزية الصدمة في التجربة الجماعية لليهود كما للفلسطينيين هي موضوع تناوله باحثون أعزّهم، مثل «آموس جولدبرج» وبشير بشير. ففي الكتاب الذي أشرفا على تحريره، «الهولوكوست والنكبة: سرديات بين التاريخ والصدمة»، يبيّن «جولدبرج» وبشير كيف أن هذين الحدثين — بما حملاه من ألم وفقدان وتيه جماعي، على الرغم من الاختلافات الدراماتيكية — قد شكّلا هويات وذاكرات الشعبين معًا. وهكذا، عبر الانتقال من جيل إلى جيل،

أصبحا عنصرين مركزيين في تاريخهما، لا يَصُوغان التجارب الماضية فحسب، بل العلاقات الراهنة أيضًا، والنضالات من أجل الكرامة والعدالة. إن فعل حفظ الذاكرة أساسي، تحديدًا لأن الصدمة — كما يكرر «جابور ماته» كثيرًا، وكما يشرح في أحد أكثر كتبه تأثيرًا، أسطورة السواء — لا تتمثل ببساطة فيما حدث على المستوى الفردي أو الجماعي، بل بالأحرى فيما يحدث ويستمر في الحدوث داخل الناس استجابةً لتلك التجربة. وهذا ينطبق على نحو خاص حين يتعلق الأمر بألم شديد: مثلًا، إبادة اليهود خلال الهولوكوست، وإبادة الشعب الفلسطيني التي بدأت في غزة، والتي تُرتكب أمام أعين العالم.

وبحسب «جابور ماته»، فإن أي شفاء حقيقي يتطلب الشجاعة لمواجهة الألم الذي نحمله في داخلنا، لأن القناعات النموذجية والعميقة لمن تعرّضوا للصدمة — مثل الفكرة الشائعة: «هناك شيء خاطئ فيّ» — ليست مجرد أفكار سلبية، بل هي شيء يستمر في العيش داخل جهازنا العصبي، مولّدًا منظومات حقيقية من العمليات الذهنية المترابطة. وعندما يُحاول المرء تجنّب تذكّر الألم — عبر إنكاره، أو دفنه لاواعيًا تحت مشاعر الذنب، أو التخريب الذاتي، أو احتقار الذات — فإنه في الواقع يمنع عملية الشفاء من الاكتمال. أما تنمية الذاكرة العاطفية، فعلى العكس، فهي فعل استعادة للحقيقة تجاه الذات، أو تجاه شعبٍ كامل جُرح وأُهين: فلا يمكن البدء في شفاء الجرح إلا بالاعتراف به.

وكما جعلتني زميلة إسرائيلية أفكّر ذات مرة، فقد أُتيحت لليهود — وليس المقيمين في إسرائيل فقط — فرص عديدة لمواجهة وتضميد صدمتهم الجماعية، الناتجة عن قرون من الاضطهاد توّجت بإحدى أبشع الإبادات في التاريخ. وقد تجسدت هذه الفرصة في لحظات من التعاطف الجماعي والألم المُعبَّر عنه عبر أيام الذكرى، والمتاحف، والنُصُب التذكارية في أنحاء العالم. وفي المدارس — أو على الأقل في مدارس أوروبا، حيث ارتُكبت الهولوكوست — تُدرَّس قصة إبادة اليهود بجدية واحترام، مانحةً الأجيال الجديدة فرصة للتأمل ومواجهة ذلك الماضي المؤلم.

بالطبع، من اللافت ملاحظة قلّة الحديث، في المقابل، عن إبادة الغجر من الروما والسنتي — الـ «بورّايْموس» (Porrajmos)، التي تعني في لغة الروما «الالتهام الكبير»، أو «ساموداريبن» (Samudaripen)، أي «قتل الجميع» — والتي وقعت هي أيضًا خلال الحرب

العالمية الثانية، وبالأساس على يد النظام النازي. وقد طال الإبادة مئات الآلاف من الأشخاص المنتمين إلى هذه الجماعات، التي لا تزال تتعرض للتمييز حتى اليوم في كثير من أنحاء أوروبا.

وكذلك فإن هذه الفرصة ما زالت مُنكرة على الفلسطينيين. فلم يُتح لهم قط أن يُغلقوا دائرة ماضيهم، أو أن يعالجوا ألمهم الجماعي الناتج عن فقدان الأرض، والبيوت، والحياة المجتمعية التي كانت لهم حتى عام ١٩٤٨. وليس الأمر مقتصرًا على غياب الاعتراف بحقوقهم وبمطالبهم المشروعة بالعدالة عمّا تعرضوا له في الماضي؛ بل إن معاناتهم كثيرًا ما تُجعل غير مرئية وغير مفهومة، لا من جانب إسرائيل ولا من جانب المنظومة السياسية الغربية برمّتها، وهي المنظومة التي تقرر في نهاية المطاف، حتى إزاء الظلم الذي يتعرضون له اليوم.

إن الإبادة الجارية حاليًا في غزة دليل على ذلك.

ففي النقاش السائد في الغرب، يبدو وكأنه لا يمكن الحديث عن العنف الذي يعيشه الفلسطينيون يوميًا من دون الاضطرار أولًا إلى أخذ إسرائيل و«حقها في الدفاع عن النفس» في الاعتبار، حتى حين يُطالَب بهذا الحق تحديدًا على ما تبقّى للفلسطينيين من أرض ضئيلة لإقامة دولتهم، وبالتالي بصورة غير مشروعة. وبالطبع، كما هو حال أي دولة عضو في الأمم المتحدة، يحق لإسرائيل أن تستند إلى حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، متى توافرت الشروط اللازمة: أي عندما تتعرض لهجوم من دولة أخرى، أو عندما يصدر تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن دون هذه الشروط، يكون استخدام القوة لشنّ الحرب غير مشروع. واستخدام القوة، في حالة غزة وبقية فلسطين المحتلة، هو غير مشروع: إذ بصفتها قوة احتلال، تذكّرنا محكمة العدل، لا يجوز لإسرائيل أن تهاجم عسكريًا السكان الذين تحتلهم عسكريًا. منطق خالص يتجلى في القانون. (لكن، بالمناسبة، هل ينطبق حق الدفاع عن النفس على الفلسطينيين أيضًا، أم لا؟)

وعلاوة على ذلك، يبدو وكأنه لا يمكن الحديث عن الوضع الراهن في فلسطين من دون الانطلاق من فظاعة السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وكأن عقودًا من العنف الذي لا يُروى، والذي ارتكبته إسرائيل ضد الفلسطينيين قبل ذلك التاريخ — وكذلك الألم الذي عاناه مدنيون إسرائيليون في مناسبات أخرى، على سبيل المثال خلال موجة العمليات الانتحارية في الانتفاضة الثانية — لا قيمة له ولا يُحسب.

إن هذه القراءة الانتقائية للتاريخ تترك أجيالًا كاملة في حالة صدمة ليست غير محلولة فحسب، بل مستمرة. صدمة تتجدد كل يوم، عبر إنكار قيمة معاناتهم، واستمرار — بل وتفاقم — العنف ذاته الذي يواصل التسبب في تلك المعاناة.

إن الغياب شبه التام لفهم حقوق الفلسطينيين يجعلهم في كثير من الأحيان غير مرئيين، في الحياة وفي الموت؛ محكومين بوضعية تبعية لا مفر منها إزاء منطق إسرائيل ومطالبها، وهي دولة تبتلع، يومًا بعد يوم، مزيدًا من أرض شعب آخر. ومع ذلك، تنجح بلا انقطاع في فرض النقاش حول «حقها المقدس» في الوجود. هي، وهي وحدها. أينما تشاء، وكيفما تشاء، وبكل الوسائل التي تراها مناسبة.

لقد أثبت العالم المعاصر ذلك مرارًا وتكرارًا: ففعل الاستعمار لا يقتصر على فرض الهيمنة على شعب ما، وسحق أي مستقبل محتمل له، بل يشمل أيضًا إتمام المهمة عبر محو الذاكرة. إن تدمير أو تقليص ذكرى إبادة جماعية، أو فظائع أخرى، يعني إضافة لبنة جديدة لمنع من أصيبوا بذلك الصدمة من أي إمكانية للشفاء.

أجد في الأمر شيئًا من التطهير النفسي تقريبًا أن يتحدث عن هذه القضايا بكلمات قوية وواضحة شخص مثل «جابور»، الذي، بصفته يهوديًا، عاش بدوره آثار صدمة تاريخية وشخصية تركت ندوبًا عاطفية طوال حياته. يعيش «جابور» اليوم في كندا، بوصفها جزءًا من «مجتمع استعماري» على أرض كانت مأهولة بشعوب أخرى قبل وصول الأوروبيين للاستيطان فيها، وفرض سلطتهم السياسية، وإجبار الشعوب الأصلية على الاستيعاب الثقافي، وعلى لغتهم وقواعدهم الخاصة.

وهكذا، لم يُمنَع حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير عبر قرون من الاستعمار فحسب، بل يستمر أيضًا منعها من الحفاظ على ذاكرتها الجماعية والثقافية. فالإبادة الجماعية، بالمعنى الواسع، تتجلى في هذا أيضًا.

*****

آخر مرة ذهبتُ فيها إلى كندا، في أواخر أكتوبر ٢٠٢٤، كنتُ أعرف «جابور ماته» (Gabor Maté) بالسمعة، لكننا لم نكن قد التقينا بعد. في ذلك الوقت، كان جسدي تتجلى عليه بوضوحٍ آثار الضغوط ويُظهر كثيرًا من الإرهاق والقلق. ومن الجهة الأخرى من العالم، في تلك الأيام، كانت أمي، المريضة منذ سنوات، تواجه فترة صعبة. وكان ثقل الشعور المزدوج بالذنب — عدم كوني إلى جانبها وترك بقية عائلتي الأصلية تواجه الوضع من دوني — يتداخل مع مشكلة صحية مفاجئة أصابت زوجي. كنتُ منهكة نفسيًا وجسديًا، وكما يحدث لي غالبًا في لحظات فرط الحمل، أصابني ألم شديد جدًا في الظهر، ترافق مع صداع نصفي وغثيان. أذكر أنني قضيتُ الرحلة كاملة بالسيارة بين أوتاوا وتورونتو محاوِلةً التأمل، ومحاوِلةً أن أُعيد الأكسجين والهدوء إلى ظهري عبر التمرين الذهني، لكن الطاقات المتاحة لي كانت ضئيلة للغاية. وفي هذه الظروف تحديدًا، في اليوم التالي، توجّهتُ للقاء وفد من الأكاديميين من مركز دراسات الشعوب الأصلية (Centre for Indigenous Studies) في جامعة تورونتو.

في أوروبا أو في إيطاليا، يبدو أن قلّة من الناس يعرفون أن كندا كانت مسرحًا لإبادة جماعية واسعة بحق الشعوب الأصلية.

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى تسعينيات القرن العشرين، نفّذت الحكومات الكندية سياسات وممارسات ممنهجة لتعقيم الشعوب الأصلية أو لفرض استيعابها قسرًا في الثقافة السائدة. وقد جرت عملية الاستيعاب أساسًا عبر نظام المدارس الداخلية، التي صُمِّمت لفصل الأطفال عن عائلاتهم وإجبارهم على تبنّي اللغة والقيم الأوروبية. وكانت عمليات التبنّي من قبل عائلات غير أصلية تهدف إلى قطع الصلة بالجذور، سواء كانت إنويت أو ميتيس أو «الأمم الأولى». وقد تعرّض كثير من هؤلاء الأطفال لسوء معاملة، واعتداءات جسدية وجنسية، كما مات عدد كبير منهم بسبب ظروف معيشية لا إنسانية. وقد كشفت تحقيقات وأبحاث حديثة عن مقابر جماعية وشهادات تُظهر فظاعة هذه السياسات الإبادية. وكان لهذا المسار أثر مدمّر على المجتمعات الأصلية، إذ أدى إلى فقدان اللغات والثقافات والهويات، وخلّف جروحًا عميقة لا تزال تؤثر فيها حتى اليوم. وفي كندا المعاصرة، يُعترف بوقوع الإبادة، لكن على الرغم من وجود مسار للمصالحة، فإن العدالة الحقيقية للسكان الأصليين في هذا الجزء من «جزيرة السلحفاة» (Turtle Island) — وهو الاسم الذي تطلقه جماعات أصلية كثيرة، من بينها الإيروكوا والأنِشينابي، على أميركا الشمالية — لا تزال بعيدة المنال. وبحكم انشغالي بفلسطين، رأيتُ أنه من واجبي، في أميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، أن ألتقي بممثلين عن المجتمعات الأصلية.

وهكذا، في جامعة تورونتو، في ذلك اليوم، اجتمع حول طاولة واحدة عشرون شخصًا، إضافةً إليّ وإلى زميلتي. وللحظات، ساد شيء من الحرج: لم أكن جزءًا من ذلك المجموعة، وكنتُ مترددة بشأن كيفية بدء الحديث وأي بروتوكول ينبغي اتباعه. كيف يكون السلام؟ ومن عليه كسر الجليد؟ غير أن حالة التردد لم تدم طويلًا، لأن الاتصال الذي نشأ فورًا، والطاقة المشتركة، والانفتاح المتبادل، حوّلوا ذلك اللقاء إلى تجربة لا تُنسى من الشعور بالمجتمع والرحمة.

استقبلني هؤلاء الباحثون بفتح الحوار عبر تلاوة ترحيب بلغاتهم الأصلية: دعاء بكلمات امتنان موجّهة أولًا وقبل كل شيء إلى الطبيعة، مع الاعتراف بالعناصر: الماء، والأرض، والنار، والهواء. إنها طريقة في الوجود في العالم ترسم أفقًا غير متمركز حول الإنسان، حيث يكون الإنسان خيطًا في النسيج الواسع للوجود، لا مركزه. طريقة في الوجود تعيد إلينا مقاييس منسية، وتُرجعنا إلى حكمة قديمة ذات رمزية سحرية: كشفٌ يمتلك، في هذه اللحظة التاريخية، القدرة على أن يهمس لنا بحقائق طال سباتها.

طريقة في الوجود تدعونا إلى أن نرى.

افتتح اللقاء أحد الباحثين من السكان الأصليين، وهو أيضًا موسيقي، فبدأ بالغناء. كان غناءً قويًا، يزداد كثافةً شيئًا فشيئًا، من ذلك النوع الذي يهزّك من الداخل. وهناك، في تلك القاعة الجامعية، بدا وكأن الزجاج يكاد يرتجف. كان الصوت قويًا إلى حدٍّ ومشحونًا بالمعنى إلى درجة أنني، في لحظة ما، شعرتُ بشيء من الخوف؛ لكنه كان خوفًا مقدسًا، لأننا لم نعد ببساطة داخل غرفة: لقد حملنا صوته إلى فضاء آخر، إلى زمن آخر.

وفي تلك اللحظة نفسها، وأنا أستمع إلى الغناء، تشتّت انتباهي عن ألمي. كان الأمر كما لو أنه، لوهلة، إلى جانب جسدي المتألم، كان هناك شيء آخر أيضًا، أكبر، يمرّ عبري. كالنهر. ثم بدأوا يتناوبون على تمرير التبغ، يأخذ كل واحد منهم قليلًا منه ويتركه ليستقر في راحة يده. وبعد وقت قصير شرحوا لي أن هذا يُستخدم لامتصاص الألم. فقد كانوا قد فقدوا أحد قادتهم، وكان هذا الطقس يساعدهم على التركيز، وعلى الدخول في مساحة من الاتصال العميق قبل التحدث مع الآخرين. كانوا يضغطون تلك الكرة الصغيرة من أوراق مجففة بين أيديهم، ويحمّلونها النية، ولم يبدأوا في سرد قصصهم لي إلا بعد ذلك. قصص قاسية، لاذعة. كثيرون منهم ينحدرون من عائلات مختلطة: لأن أحد الوالدين أو كليهما، إن لم يكونوا هم أنفسهم، قد

انتُزعوا من بيوتهم ووُضعوا في مدارس داخلية أو لدى عائلات تبنٍّ من الكنديين البيض. أطفال أُخذوا من آبائهم وأمهاتهم الأصليين لكسر النسب، وللقضاء على انتقال الثقافة، ولمحو الهوية.

ومع ذلك، واحدًا تلو الآخر، كانت تلك الأشخاص — وكذلك المجتمعات الأصلية التي ينتمون إليها — يستعيدون المساحة للعيش بهويتهم. إن هذا المسار التحرري في أفق إعادة تأكيد الهوية ثقافيًا وسياسيًا ليس وليد اليوم، لكنه اليوم يبدو وكأنه ينبض بقوة جديدة. وقد جعلني ذلك أفكر على نطاق واسع فيما يحدث لنا جميعًا.

منذ مدة أشعر بإحساس متزايد بالتجدّد في أماكن كثيرة، كما لو أن بذور ثورة كانت تنبت استعدادًا للانفجار في وجه السخط السياسي. وكما يحدث في الجسد المريض، حين تنشط الأجسام المضادة لتجعل الخلايا السليمة تساعد تلك التي تعاني لمكافحة المرض، فإن بذور المقاومة، التي تتفاعل وتتحرك في مواجهة الظلم، في بعض البلدان — ولا سيما الغربية — هي بمثابة الأجسام المضادة لمجتمع سليم. وهناك هذه الدافعية نفسها بين شعوب الأرض المختلفة، ويؤكدها تضامن الشعوب الأصلية وعدد من الأمم حول العالم مع فلسطين. لكن القشرة التي ينبغي خدشها سميكة. قديمة.

في ذلك اليوم، أخبرني الباحثون أن مجمّع الجامعة الذي كنا فيه قائم على نهر مقدّس بالنسبة لهم. «هذا الإسمنت يخنقه»، كانوا يقولون. «لقد دمّروا الأشجار، وقطعوها، لكننا لا نزال نسمع صوتها». كانوا يتحدثون بوعي حاد، وكأن الأرض نفسها كانت تتكلم عبرهم.

ومن بين الأكاديميين الجالسين حول تلك الطاولة، كان هناك بعض الأشخاص الذين أثّروا فيّ بشكل خاص. امرأة في الثلاثينيات من عمرها أخبرتنا أنها كانت قد أُخذت للتبنّي لدى عائلة يهودية صهيونية: وكان ذلك يسبب لها تمزقًا مزدوجًا، جرحًا هويّاتيًا لا يلتئم بسهولة. وامرأة أصلية أخرى، نحيلة الجسد لكنها ذات حضور مهيب، كانت تجلس إلى جانبي؛ أخبرتنا أنها كانت «طفلة مخفيّة» (hidden child)، أي طفلة أُخفيت كي لا تُنتزع من عائلتها الأصلية: ولذلك كانت تتحدث لغة قومها بطلاقة تامة، في حين أن آخرين يضطرون إلى استعادتها ليجعلوها لغتهم من جديد. ومثلها، كان جميع الحاضرين في تلك القاعة يشتركون في رابط شديد القوة مع الأرض، وفي جرحٍ عميق حيّ: صدمة يحملونها في داخلهم، ولا يمكن أن تبرأ إلا بالالتزام بصون الذاكرة.

أحيانًا يبدو لي أن من الصعب، في كثير من البلدان الغربية، على كثير من الناس، أن يفهموا حقًا ما هو الاستعمار الاستيطاني وما الذي ينطوي عليه. فمعظم الكتب المدرسية التي

يدرس عليها الأطفال الإيطاليون والغربيون عمومًا، على سبيل المثال، تتحدث بلغة محايدة تمامًا — إن لم تكن بطولية — عن أفعال الاستعمار العنيف التي قامت عليها الحضارتان اليونانية والرومانية على أرض بلدنا، حيث جرى محو شعوب كاملة وإلغاء ذكرى ثقافاتها ولغاتها الأصلية وكل معارفها. مراحل تُقدَّم على أنها مسلّمات لا يُرى من الضروري التوقف عندها. وينطبق الأمر نفسه على الاستعمار الأحدث، الذي بدأ مع السفن التي قادها الجنوي كريستوفر كولومبوس: حدث غالبًا ما يُرَوَّج له بوصفه «اكتشاف أميركا»، لكنه مثّل في الواقع بداية عصر من الاستعمار والاستغلال أدى إلى موت عشرات الملايين من السكان الأصليين في القارة الأميركية بأكملها. وغالبًا ما تُهمَل هذه المراحل التاريخية، لكنها خلّفت عواقب مدمّرة وطويلة الأمد.

ولذلك أجد نفسي أحيانًا أتساءل كيف يمكننا أن ندرك ما يحدث عندما يُدمَّر شعب، ويُفكَّك جسد جماعي ويُترك مهجورًا من دون اعتراف، ومن دون رعاية، مُخلِّفًا جروحًا داخلية، وصدمات تتجسّد، وقد يتردد صداها في ألم أجيال قادمة كثيرة، كما يشرح «جابور». وفي الوقت نفسه، تبرز اليوم وعيّات جديدة، مقرونة بالتزام عملي. وكما في كندا، فإن دراسات الثقافات الأصلية وحركات صون الذاكرة، الرامية إلى خياطة هذه الجروح العميقة وشفائها، تنشأ أو تترسخ في بلدان كثيرة أخرى.



صحيحٌ أنه قبل الذهاب إلى كندا ببضعة أسابيع، كنتُ قد شاركتُ في فعالية عامة في واشنطن، في إحدى مكتبات سلسلة (Busboys and Poets) المستقلة: وهي فضاءات لطالما استضافت أصواتًا متمرّدة، وأدبًا أفروأميركيًا، ونصوص مقاومة، وتشكل أماكن حقيقية ومجازية للممانعة في مواجهة عالم جماعات الضغط الذي يملأ شوارع عاصمة الولايات المتحدة. وخلال السنوات التي كنت أعيش فيها في واشنطن بعد مغادرتي فلسطين، كان (Busboys and Poets) أحد ملاجئي. كنت أرتاد ذلك المكان كثيرًا، سواء لحضور لقاءات ونقاشات وعروض كتب، أو لأمنح نفسي قراءةً وقهوةً في أيام المطر أو الثلج، برفقة ليلى التي كانت آنذاك رضيعة، ترافقني إلى كل مكان في عربة الأطفال.

في تلك الأمسية، في (Busboys and Poets) الواقع بين الشارع الرابع عشر وشارع V شمال غرب، كانت هناك أيضًا «هوب»، امرأة تنتمي إلى شعب البيسكاتاواي، أحد الشعوب الأصلية العديدة التي أبادها المستعمرون الغربيون في مسار تكوين ما يُعرف اليوم بالولايات المتحدة. افتتحت «هوب» الأمسية مقدّمةً نفسها بوصفها «مشعلة النار»، وقدّمت لنا قرابين شعبها وتحيتها بلغة اللينابي، ثم ترجمتها لنا. لقد اندثر لهجة البيسكاتاواي، لكن لغة اللينابي تشترك معها في جذور واحدة. وهذه القصيدة من تأليف «نورا تومبسون دين» — وكان اسمها بلغة اللينابي «وينتشيباهكيهيلِخكْوِه»، أي «المرأة التي تلمس الأوراق» — التي كانت من آخر المتحدثات بطلاقة بلهجة الأونامي الجنوبية، وقد كرّست حياتها لتوثيق وتعليم ونقل التقاليد الروحية والثقافية لشعبها، متعاونةً مع باحثين ومؤسسات للحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة.

Kuxëna Kishelëmiëmk,

wanishi tìli nkàski nipain yushe tali, òk wëmì weltëk këku ënta milian, wanishi, mpi òk yu ënta kishux pèchi òxekamakuna yushe xkwithakamika.

Milinën weltëk tëmakàn tìlich kàski ikalichi pèchi pëtawsinën yushe ënta xkwithakamika.

Punelìntàmainën wëmì ënta ahchanilan òk ënta ahchanaptunhe.

Wanishi Nuxati, wëtënëmai winëwëokàn.

Na në lekèh.

أبانا الذي خلقتَنا،

شكرًا لأنني أستطيع أن أكون هنا في هذا المكان، ولجميع الأشياء الطيبة التي منحتني إياها، شكرًا على الماء وعلى الشمس التي تشرق علينا فوق هذه الأرض.

امنحنا طريقًا صالحًا، لكي نستطيع أن نواصل العيش زمنًا أطول هنا على هذه الأرض.

اغفر لنا عندما نفعل ما هو خطأ، وعندما نقول شيئًا خاطئًا.

شكرًا لك، أيها الأب العزيز، وتقبّل مني هذا التوسّل.

آمين.

كان استقبالًا مؤثرًا للغاية على هذا النحو، وقد بدا لي أنه كان تعليميًا أيضًا لمئات الأشخاص الذين جاؤوا للاستماع إلى النقاش. وهذا بالضبط ما ينبغي علينا فعله: اغتنام كل فرصة لنتعلّم أن نرى على نحوٍ أفضل، وأن نفهم، وأن نصون ونكرّم ذاكرة ما اختفى، وأن نناضل إلى جانب من يقاومون، كي نساعد أنفسنا على تضميد جراح الشعوب المهانة معًا.

إن توحيد نضالات مختلفة من أجل تقرير المصير الذي لم يكتمل بعد هو مسار يُبنى عبر أفعال كثيرة، عملية ورمزية، تقطع مع الماضي، ويمكننا إدخالها إلى ممارستنا اليومية كلما سنحت لنا الفرصة.

وكما سألتُ في كلمتي الافتتاحية في الفعالية التي استضافها (Busboys and Poets): كيف يمكن أن نستمر، منذ عقود، في الاجتماع في أميركا الشمالية للحديث عن فلسطين، من دون إشراك السكان الأصليين الذين عاشوا — وما زالوا يعيشون — على تلك الأراضي تجربةً استعماريةً وإبادةً جماعية؟

ولذلك، بعد أيام قليلة من ذلك اللقاء في المكتبة، حين وجدتُ نفسي أقدّم تقريري إلى الأمم المتحدة، بدأتُ خطابي على هذا النحو: «نحن نجتمع اليوم على أرض أمة البيسكاتاواي، التي لا تزال ملكًا لهم»، وقدّمتُ تحية الأرض التي كنت قد تعلّمتها من السيدة «هوب».

وقد أدهشني مقدار قلة الاهتمام الذي حظي به هذا الاستهلال من خطابي. فلم يكن لافتًا لأحد، على نحوٍ خاص، أن يُقال في ذلك القصر الجميل الذي تُعقد فيه الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة، بطوابقه العديدة وواجهاته المهيبة من الزجاج والفولاذ التي تعكس السماء والمدينة المحيطة، إننا «نلتقي اليوم على أرض تعود إلى شعب — هم السكان الأصليون لأميركا — كانوا ضحايا إبادة جماعية ارتكبها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن». في تلك القاعات، كان هناك تناقض ملموس بين أناقة السلطة المزعومة، المعبر عنها عبر الإسمنت، وبين الأرض التي تحتها، المشبعة بطبقات من التاريخ والمعاناة والنضالات، والمُلقاة في غياهب النسيان.

لا أحد يكون حرًا ما لم يكن الجميع أحرارًا. الجميع. كل من جُعلوا غير مرئيين على هذه الأرض؛ جميع الشعوب التي حُوِّلت ذاكرتها وتقاليدها وثقافتها إلى فولكلور؛ كل أولئك الذين لا

يزال تحقيق الحرية من الاضطهاد والحاجة بالنسبة إليهم مجرد أفق، لا حاضرًا. في أميركا، توجد اليوم متاحف للسكان الأصليين، مثل متحف سميثسونيان الوطني للهنود الأميركيين في واشنطن، حيث تُعرض الملابس التقليدية وإعادة بناء الخيام إلى جانب أغطية الرأس المصنوعة من الريش ونماذج شمعية لمشاهد من الحياة في زمن كانت فيه القبائل تعيش بحرية، منغمسة في الطبيعة ومحاطة بقطعان البيسون. أما التاريخ، فلا يكاد يظهر إلا نادرًا في الشروح المرافقة للصور التاريخية. وكأن السكان الأصليين انقرضوا من تلقاء أنفسهم، لا نتيجة سلسلة من السياسات والأفعال المدمّرة التي انتهجتها المستعمرات الأوروبية التي استوطنت «العالم الجديد» ابتداءً من القرن السادس عشر. ثم، منذ القرن السابع عشر، أدّت القواعد العسكرية التي أقامها المستعمرون والتوسع التدريجي لسيطرتهم بهدف استغلال الموارد الطبيعية إلى صراعات متعددة مع الشعوب الأصلية، التي كانت غالبًا تُجبر على التنازل عن أراضيها. وأسهمت الحروب وانتشار الأمراض الأوروبية، التي لم تكن لدى السكان الأصليين مناعة ضدها، في انخفاض ديموغرافي حاد. وإلى ذلك أُضيفت سياسات المجاعات والترحيل القسري، مثل «درب الدموع» الشهير في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، الذي أدى إلى تهجير وموت أعداد كبيرة من شعب الشيروكي وغيره من القبائل.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من القبائل معترف بها اليوم على المستوى الفدرالي، فإن الحياة في المحميات لا تزال شديدة الصعوبة. فبعد قرون من العنف وتدمير مئات القبائل، ما زالت المجتمعات الأصلية تواجه اليوم مشكلات جسيمة: الوصول إلى الموارد الطبيعية محدود للغاية، ولم تعترف الحكومة الأميركية يومًا رسميًا بالإبادة الجماعية — أو بالأحرى بالإبادات الجماعية — التي تعرّضت لها الشعوب الأصلية. ويترك غياب العدالة التاريخية أحفاد الناجين في حالة هشاشة، مجبرين على مواجهة تحديات يومية مثل الفقر والبطالة وصعوبات الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي كندا، يوجد قدر ضئيل من التقدّم مقارنة بالولايات المتحدة، إذ إن الإبادة هناك معترف بها على الأقل. وفي جميع الفعاليات العامة، جرت العادة على الإقرار بأننا نوجد على أراضٍ تعود إلى شعوب أصلية لم تتخلّ قط عن أرضها ولا عن ثقافتها. ويُقدَّم التكريم لهم، ولأسلافهم، ولقادتهم، في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لكن ينبغي الحذر من أن يكون هذا الاعتراف مجرد أداء شكلي، وأن يقترن بالتزام حقيقي لاجتثاث التمييز ضد السكان الأصليين. فلا

يجوز أن يُؤدَّى التكريم علنًا فيما تستمر سياسات سلب الأرض والموارد، كما يحدث في كندا، وكذلك في أستراليا ونيوزيلندا. وفي فلسطين.

وعندما أفكر في المقدمة التي قدّمتها «هوب» في لقائنا في (Busboys and Poets)، أخشى ما قد يحدث في فلسطين إذا نُفِّذ مخطط الحكومة الإسرائيلية الحالية، المدعومة من إدارة ترامب. فبعد أربعين عامًا، قد يجد شخص ما نفسه في مكان كان يُعرف يومًا باسم فلسطين، ربما في قاعة جامعية تحمل اسم دونالد ترامب، يقدّم تحية «للفلسطينيين، السكان الأصليين لهذه الأرض»، حين لا يكون قد تبقّى من فلسطين سوى العظام.

لهذا السبب بالذات، من المهم إلى هذا الحد أن نناضل جميعًا معًا من أجل الفهم والمعرفة، وصون الذاكرة، والدفاع عمّن تبقّى.

ولهذا أيضًا تؤدي حقوق الإنسان وظيفة موازنة تكاد تكون علاجية: فهي تذكّرنا بأننا نحن أيضًا بشر، حتى وإن وجدنا أنفسنا في موقع السلطة. فنحن نعلم جيدًا أن الإنسان، بحكم طبيعته، هشّ، معقّد، متشظٍّ. وهذه الهشاشة تنعكس حتمًا أيضًا في المستعمِر، حيث يمكن في كثير من الأحيان العثور على شيء من مأساة المستعمَر. وكيف لا نتذكر المأساة التي ضربت إيرلندا في منتصف القرن التاسع عشر، حين قُتل في أقل من خمس سنوات نحو مليون إيرلندي بسبب المجاعة والتيفوس والكوليرا، واضطر قرابة مليوني شخص إلى الهجرة؟ واليوم، يشكّل أحفاد أولئك المهاجرين نحو ٢٠٪ من السكان البيض في الولايات المتحدة، وهذا يخبرنا أنه بينما كان الإيرلنديون يحاولون إعادة بناء حياتهم في أميركا، أسهموا بدورهم، بوعي أو من دونه، في النظام الاستعماري القائم في منطقة أميركا الشمالية.

*****

أتذكّر عندما شاهدتُ فيلم Avatar للمرة الأولى، في القدس. خرجتُ من قاعة السينما وأنا أحمل فكرة واضحة تمامًا: «يا لها من نقلة نوعية لفلسطين، هذا الفيلم!». في تلك القصة كان كل شيء حاضرًا: الغزو، ونهب الموارد، والارتباط بالأرض، والمقاومة، والمرساة الروحية لشعبٍ مضطهَد.

وخارج قاعة السينما، لفتني كثيرًا أن ألاحظ عددًا كبيرًا من الإسرائيليين وهم يخرجون باكين. احتجتُ إلى بعض الوقت لأفهم ذلك، عبر الاستماع إلى أحاديثهم وتبادل الكلمات مع الواقفين هناك: لم يكونوا يبكون بسبب ما رأيته أنا، بل لأنهم شعروا بأنهم هم أيضًا جزء من شعب النافي. كانوا يتماهَون مع المضطهَدين، مع أولئك الذين يُطرَدون من أرضهم بقوة عسكرية لا تُقهر وفوق بشرية.

وقد فتح ذلك عينيّ على حقيقة أن كثيرًا من الإسرائيليين، بحكم الاضطهادات التي تعرّضوا لها عبر قرون في أوروبا وروسيا، يحملون في داخلهم نوعًا معيّنًا من ذاكرة الألم، شبيهةً تمامًا بتلك التي يتحدث عنها «جابور ماته»: شكل من أشكال الانفصال العاطفي قد يكون غير واعٍ أيضًا، لكنه يترك آثارًا مع ذلك. سواء أكان حقيقيًا أم مُسقَطًا، فإنه يبقى في الجسد، وفي اللغة، وفي الخيال. إن فهم هذه التعقيد، بالنسبة لي، يجعل الوضع الذي نعيشه أقل ابتذالًا بكثير، وأقل تسطيحًا.

وعندما يُدعى الناس إلى الالتزام من أجل حقوق الإنسان، أعتقد أنهم ينبغي أن يفعلوا ذلك انطلاقًا من موقع إنساني، جذري: لكنه جذري ومنفتح في آنٍ معًا، حيث يمكن بالتأكيد أن توجد أفعال صائبة وأفعال خاطئة من دون الحاجة إلى تقسيم الناس إلى «أخيار» و«أشرار». وبالتالي، يصبح من الممكن احتضان الجميع بوصفهم بشرًا. الجميع.

هناك شيء مختلّ بعمق لدى من لا يستطيع الاعتراف بإنسانية الآخر.

وبالنسبة لكثير من الإسرائيليين، يعني هذا عدم القدرة أو عدم الرغبة في رؤية الفلسطينيين كبشر. وينطبق الأمر نفسه، بالعكس، على من بين الفلسطينيين من يجد صعوبة في الاعتراف بإنسانية الإسرائيليين.

ولحسن الحظ، حتى وإن كانوا لا يزالون قلّة، هناك مواطنون إسرائيليون ويهود من الشتات يناضلون بقوة من أجل حقوق الفلسطينيين. وهذا هو بالضبط معنى الشعار «decolonize your mind»: أي «تفكيك استعمار العقل». فذلك يعني هدم الحدود والحواجز، وبذل أقصى ما نستطيع لتحرير أنفسنا، من الجانبين، من البنى الفوقية التي تمنعنا من البقاء على اتصال بما هو أكثر إنسانية وصدقًا مما نتشاركه، على هذه الأرض التي نتقاسمها والتي، في نهاية المطاف، هي الشيء الوحيد الذي يهم حقًا.

«الأم الكبرى لا تنحاز إلى أحد»، تقول نيتيري في فيلم Avatar. «إنها تحمي فقط توازن الحياة».

إن صون إنسانية الآخر، والالتزام بالاستمرار في رؤية تفرده من دون تطبيع أو تسطيح، يعني بحد ذاته الإسهام في النضال ضد الإبادة الجماعية. فجميع المستعمِرين وجميع أدوات الإبادة الجماعية لا يعملون فقط عبر القتل المادي للأشخاص، بل أيضًا عبر محو هوية شعب.

وما معنى الرقم الذي كان يُوشَم على أجساد الناس في معسكرات الاعتقال، إن لم يكن هذا؟ ففي داخل ذلك الفضاء لم يعد للاسم أي دلالة، وكان جزء من معركة البقاء يتمثل في الفعل الثمين المتمثل في القدرة على تذكّر من كانوا ومن كنّ، والحفاظ على معنى ما هو أسمى في الكائن الإنساني، حتى في مواجهة ما كان يثبت لهم العكس.

«كوردليا إدواردسون»، التي رُحّلت في سن الخامسة عشرة إلى تيريزينشتات ثم إلى أوشفيتز تحت الرقم A3709، والتي أصبحت لاحقًا مراسلة لعدة عقود من القدس لإحدى الصحف السويدية الكبرى، وكذلك واحدة من أوائل الأصوات اليهودية التي ندّدت بالفظائع التي ارتكبتها دولة إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، تحدثت عن تجربتها داخل المعسكر في كتابها «أميرة الظلال». ومن رواياتها التي تستعيد ذكريات فتاة، بالكاد تجاوزت الطفولة، يتجلّى بوضوح مدى الأهمية الجوهرية التي كان لها التمسك بالثقافة والمعرفة والشعر كي تواصل رؤية نفسها ككائن إنساني بالمعنى الحقيقي والنبيل للكلمة. وهكذا، فإن قصة «ديميتر وبروسيربينا» — الأميرة التي، مثل البذرة، تدخل ظلمات الأرض ثم تعود لتنبثق في الوقت المناسب مع زهرتها وثمرتها — ليست مجرد أسطورة جميلة، بل وعدٌ بالبعث، يغذّي القلب ويذكّرنا بمن نحن، وبمن يمكن أن نكون.

وكذلك فإن منظمة الكتّاب الفلسطينيين الشباب «We Are Not Numbers» تنطلق من الوعي بأن الضحايا في ساحات الحرب والإبادة يتعرضون لمخاطر كثيرة، من بينها خطر فقدان الهوية تحت سيل البيانات الإحصائية وأعداد القتلى، التي تكون في أماكن مثل غزة، منذ زمن طويل، دورية ومتكررة. فتصبح الضحايا بلا وجوه، وبلا قصص، وبلا أسماء؛ ويتحوّلون إلى أرقام في نشرات الحرب التي يعتاد الناس عليها يومًا بعد يوم.

وفي عام ٢٠١٥، في غزة التي كانت مثقلة بالحصار، أراد الشاعر رفعت العرعير، الذي آمن دائمًا بقوة الكلمة بوصفها شكلًا من أشكال المقاومة والشفاء، أن يقلب هذه المعادلة، عبر

تدريس الأدب والشعر، ومساعدة كثير من شباب غزة من خلال قوة الكتابة الإبداعية. وبالاشتراك مع ناشطين وكتّاب ومنظمات أخرى، كان رفعت منخرطًا بشدة في دعم « We Are Not Numbers»، بهدف إعادة الكرامة إلى السرد، لضحايا وناجين من كل جريمة إسرائيلية في غزة، من الحصار إلى الحروب الكثيرة. ومن خلال ورشات الكتابة، تمكّن كثير من الشباب الفلسطينيين من سرد حياتهم، وأحلامهم، وما فقدوه، وتلك البقية من الأمل التي ظلت قائمة، كي يثبتوا أنفسهم ككائنات إنسانية كاملة، خارج التصنيفات وأرقام الأخبار.

قُتل رفعت العرعير في قصف إسرائيلي في السادس من ديسمبر ٢٠٢٣، مع شقيقه وشقيقته وأربعة أطفال. وآخر فيديو بقي لنا من هذا الأستاذ الذي كان يحب شكسبير، وقد تعلّم العبرية، وجعل من ضرورة إعادة أنسنة الإسرائيليين ركيزة ثابتة في رسالته تجاه أصدقائه وطلابه، لا تتجاوز مدته دقيقة واحدة. يظهر رفعت فيه مضطربًا بوضوح، يقاوم الدموع، لكنه ينجح في إبقاء صوته ثابتًا وصافيًا وهو يقول هذه الكلمات:

> نحن نعلم أن الوضع قاتم للغاية، بلا أمل، وبلا مخرج. إذا لم يكن هناك ماء، وإذا لم نستطع الخروج من غزة، ماذا ينبغي أن نفعل؟ أن نرمي أنفسنا جميعًا في البحر ونغرق؟ أن نرتكب انتحارًا جماعيًا؟ هل هذا ما تريده إسرائيل؟ حسنًا، لن نفعل ذلك. قلتُ لبعض أصدقائي قبل أيام: أنا أكاديمي، وربما أخطر شيء أملكه في بيتي هو قلم. لكن إذا غزا الإسرائيليون بيوتنا، ودخلوا بيتًا بيتًا ليذبحونا، فسأستخدم ذلك القلم، وسأرميه في وجههم، حتى لو كان آخر ما أستطيع فعله في حياتي. هكذا نشعر جميعًا: في حالة من العجز المطلق، من دون أن يبقى لدينا ما نخسره.

بعد أيام قليلة، قُتل. كان في الرابعة والأربعين من عمره.

اليوم يمكننا أن نحيي ذكراه عبر نشر المعرفة، كلٌّ بحسب قدرته، بما يحدث للشعب الفلسطيني، لأن المعرفة حاسمة، والذاكرة لا غنى عنها في أي مسار شفاء، كما يعلّمنا «جابور ماته».

ويمكننا أن نحييه أيضًا عبر مقطع مأخوذ من مقدمة كتاب جمع فيه رفعت قصص كثير من الفتيان والفتيات الفلسطينيين، وعنوانه Gaza Writes Back. ليس Strikes Back، ولا

Fights Back، بل Writes Back. أي غزة تردّ بالكتابة. يمكن مواجهة الفظائع التي نتعرض لها أيضًا بسلاح القصة، أو بالقلم.

Gaza Writes Back لأن سرد القصص يساعد على بناء الهوية والوحدة الوطنية الفلسطينية.

Gaza Writes Back لأن هناك فلسطين تحتاج إلى أن تُستعاد، على الأقل كتابةً، في اللحظة الراهنة.

غزة تروي القصص لأن قوس السرد في قصة قصيرة واحدة يكفي للحديث عن فلسطين.

غزة تحكي كي لا ينسى الناس.

Gaza Writes Back لأن قوة الخيال هي وسيلة إبداعية لبناء واقع جديد.

Gaza Writes Back لأن الكتابة واجب وطني، وواجب تجاه الإنسانية، ومسؤولية أخلاقية.

جميع الفلسطينيين، وغيرهم أيضًا، يحبّون أن يتذكروا رفعت عبر الطائرات الورقية البيضاء: تحيةً لقصيدته If I Must Die.

لو كان عليّ أن أموت،

فعليك أن تعيش

لتروي

قصتي

ولتبيع أشيائي

ولتشتري قليلًا من الورق

وبعض الخيوط،

ولتُصنع طائرة ورقية

(اجعلها بيضاء بذيلٍ طويل)

حتى يتمكن طفلٌ ما،

في مكانٍ ما في غزة،

وهو ينظر إلى السماء

بعينين

بانتظار والده

الذي رحل في لهيب

من دون أن يودّع أحدًا

ولا حتى جسده

ولا حتى نفسه،

من أن يرى الطائرة،

طائرتي التي صنعتها،

تحلّق عاليًا،

ويفكّر للحظة

أن ملاكًا هناك

يعيد الحب.

لو كان عليّ أن أموت،

فاجعلها تحمل أملًا،

فاجعلها قصة!

الخاتمة: رذيلة الأمل

منتصبُ القامةِ أمشي..

مرفوع الهامة أمشي

في كفي قصفة زيتونٍ..

وعلى كتفي نعشي

وأنا أمشي.. وأنا أمشي..

قلبي قمرٌ أحمر..

قلبي بستان

فيه فيه العوسج..

فيه الريحان

شفتاي سماءٌ تمطر..

نارًا حينًا حبًا أحيان

في كفي قصفة زيتونٍ..

وعلى كتفي نعشي

وأنا أمشي... وأنا أمشي...

— الشاعر سميح القاسم

حين ينام العالم، تولد الوحوش. وقد صار بيننا من الوحوش ما يكفي. وأولها، لامبالاتنا. كما تقول «مريم كابا»، المربية والناشطة الأفروأميركية، الأملُ انضباطٌ.

وأسمح لنفسي أن أضيف أن الأمل يمكن، بل ينبغي، أن يصبح أيضًا استعدادًا، وعادةً: شيئًا نعدّه لا غنى عنه، ونرتبط به إلى حدّ أننا لا نقدر على الاستغناء عنه، خارج كل منطق أو تعليل.

حتى وإن لم يكن تطبيق ذلك سهلًا دائمًا كما قوله.

فبراير ٢٠٢٥. أعود إلى البيت، إلى تونس، بعد تجربة صعبة في ألمانيا. بين الخوف من أن أُعتقل، وأن أضطر بالتالي إلى البقاء بعيدًا عن عائلتي زمنًا لا يُعرف مداه، وبين الوعي بخطورة ما يحدث في أوروبا، كنت أشعر باضطراب داخلي لا أظنني اختبرته من قبل. بدا لي أنني في حالة ضغط ما بعد الصدمة، وربما كنت كذلك فعلًا. خلاصة الأمر أن أعصابي كانت مشدودة إلى أقصى حد، كنت أنفجر عند كل شيء، ووجدت نفسي أتشاجر مع أطفالي، وأرفع صوتي بسبب تفاهات. لم أكن أنا. حتى أفراد عائلتي أنفسهم كانوا ينظرون إليّ من دون أن يروني، من دون أن يجدوني.

ثم حدث أمر غريب جدًا. بينما كان زوجي قد أخذ الأطفال وخرج بهم في نزهة، وكنت أواصل التجوال في البيت كأنني أسد في قفص، أبحث عن استعادة الهدوء، شدّ انتباهي كتاب صغير وأنا أمرّ أمام مكتبة غرفة نومي. «السلام في كل خطوة»، للراهب الفيتنامي «تيش نهات هانه».

من دون أن أنتبه، بدأت أتصفحه وبقيت مبهورة، كأن تلك الصفحات أخذت فجأة تخاطبني. لو قرأه كثير من أصدقائي الأقربين، على الأرجح لما فهموا حماسي، لأنه يستخدم لغة بسيطة جدًا، جوهرية، قد تُخلط ربما بمحتوى تبسيطي. لكن بالنسبة لي، كانت تلك الكلمات في محلها تمامًا، لأنها كانت في غاية الصفاء، وكانت تحدثني عن شيء كان في تلك اللحظة في آنٍ واحد لا يُحتمل وضروريًا: فكرة إعادة السلام إلى داخلي، ذلك السلام الذي أناضل من أجله كل يوم. تذكيري بأن التغيير، قبل كل شيء، يجب أن تكونه أنت إن أردتَ إحداثه، وأنك لا تستطيع تغيير أي شيء إن لم تغيّر نفسك بطريقة ما؛ وأنك لا تستطيع العمل من أجل السلام في العالم إن لم يكن لديك أولًا السلام الداخلي، إن لم تكن صانع سلام حقيقيًا.

إنه مفهوم مألوف لي إلى حدّ ما، بل وعزيز عليّ، على الأقل نظريًا. ففي الواقع، وأنا أقرأ ذلك الكتاب، عاد إلى ذهني خطاب كنت قد ألقَيتُه عام ٢٠٢٣ في افتتاح مسيرة السلام في أسيزي، حيث دُعيت من قبل صانعي وصانعات السلام، وقلتُ فيه تقريبًا هذا: «إن لم نبدأ بأنفسنا، فماذا

يبقى لنا؟ السلام يُبنى بالسلام، لا بالتفكير في الحرب، ولذلك علينا أن نغيّر الطريقة التي نعيش بها ونرى بها الأشياء. لماذا نعلّم الشباب إدارة النزاع بدلًا من ترميم السلام؟ لماذا تُدار النزاعات بدل أن تُتجنب؟ ماذا حدث للدبلوماسية؟ إلى أين ذهبت؟».

لكن إدخال السلام إلى حياتنا اليومية، وجعل ذلك الأمل رذيلتنا، هو أعظم التحديات؛ وفي هذا — كما يشرح جيدًا ذلك الكتاب الصغير الذي لفت انتباهي بعنايةٍ شبه قدرية في ذلك اليوم الصعب — لا توجد ولا يمكن أن توجد أي قطيعة بين فعلنا السياسي وطريقة عيشنا في هذا العالم.

لقد جعلتني كلمات «تيش نهات هانه» أفكّر كثيرًا. كيف كانت خطواتي وأنا أدوس أرضية غرفة جلوسي في تلك اللحظة بالذات؟ بكم من الغضب؟ وبكم من العنف كنت أضرب بقدميّ الأرض التي تحملني؟ للمرة الأولى بعد أيام طويلة، طويلة جدًا، تذكّرت ممارستي لليوغا وأخذت نَفَسًا عميقًا، حقيقيًا. تركت نفسي أسترخي على الأريكة، أغمضت عينيّ لحظة، ثم عدت إلى القراءة.

> عندما كنت أعيش في فيتنام، قُصفت أجزاء كبيرة من قرانا. ومع الإخوة والأخوات في جماعتي الرهبانية، كان علينا أن نقرر ماذا نفعل. هل نواصل الممارسة في أديرتنا، أم نغادر قاعات التأمل لمساعدة ضحايا القصف؟ بعد تفكير عميق، قررنا أن نفعل الأمرين معًا: الخروج إلى العراء لمساعدة الناس، وفعل ذلك مع البقاء واعين. سمّيناه «البوذية الملتزمة». يجب أن يكون الوعي ملتزمًا. بعد أن نرى، علينا أن نعمل. وإلا، فما فائدة الرؤية؟ علينا أن نعي المشكلات التي تصيب العالم. عندها سيساعدنا هذا الوعي على فهم ما يجب فعله وما لا يجب فعله لنكون نافعين. إذا حافظنا على الانتباه إلى التنفس وواصلنا ممارسة الابتسامة حتى في اللحظات الصعبة، فإن كثيرًا من الناس والحيوانات والنباتات سينالون فائدة من طريقتنا في الفعل. هل تدلّكون أمّنا الأرض في كل مرة تلمسونها بأقدامكم؟ هل تزرعون بذور الفرح والسلام؟ أنا أحاول أن أفعل ذلك في كل خطوة، وأعلم أن أمّنا الأرض تقدّر ذلك كثيرًا. السلام في كل خطوة. هل نحن مستعدون لمواصلة الرحلة؟

السلام هو أيضًا وعي (يقظة ذهنية): أن نكون واعين بما نفعله في أي لحظة. عندما نأكل، عندما نتحرك، عندما نفكر، عندما نكون مع أطفالنا. كم مرة نفقد الحضور في كل فعل من أفعال يومنا؟ كم مرة نركض بلا طائل، أو نسمح لأنفسنا بالتشتت بسبب شيء يبدو ظاهريًا أكثر أهمية مما نفعله؟ هذه هي الأسئلة التي أعادني إليها ذلك الكتاب الصغير، داعيًا إياي أيضًا، ببساطة، إلى أن أمنح نفسي وقتًا لبعض الأنفاس الهادئة بلا لهاث، وأن أوجّه انتباهي إلى الهواء الذي يدخل جسدي ويخرج منه.

في تلك اللحظة، تذكّرت مساءً منذ بضع سنوات، كنت فيه في روما للمشاركة في مؤتمر. في تلك الفترة — كان ديسمبر ٢٠٢٣ — كانت الإبادة قد بدأت بالفعل، وأمام إفصاحي عن خوفي، حين قلت: «سيكون هناك سلام يومًا ما في فلسطين، ولكن بأي ثمن؟ أنا مرعوبة مما سيأتي بعد ذلك، لأنني، مع كل ما يتعرض له الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة، لا أجرؤ على تخيّل العنف الذي قد يُطلق ضد الإسرائيليين»، رفع رجل من الجمهور يده طالبًا الكلام.

كان واسم دبش، أستاذًا إيطاليًا-فلسطينيًا، يُدرّس التاريخ في جامعة لا سابينزا، فأجابني:

> لا. لن يكون هناك عنف. إذا توقّف كل هذا، عندما يتوقّف، وإذا لم يعد هناك عنف، فلن يكون هناك عنف آخر. لأننا نحن الفلسطينيين لا تحرّكنا رغبة في الانتقام، بل في العدالة. منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم، حاولنا، كما حاولنا قبل ذلك أيضًا، أن نعود إلى فلسطين وأن نعيش بسلام. ومن الواضح أن هناك ردود فعل على القمع، وأفعال مقاومة، حين كان الكيل قد طفح. لكن غالبية الفلسطينيين لم يشاركوا قط في أعمال عنيفة ضد الإسرائيليين. بالنسبة إلى معظمنا، أن نكون متدينين لا يعني أن نكون متعصبين، بل يعني أن يكون الله في داخلنا، أي حب الحياة، وتكريم ما بقي وما رحل بوصفه شيئًا جلبه لنا هذا الوجود، لا شيئًا ينبغي أن نموت من أجله.

كانت بالنسبة لي لحظة كشف بالغة الأهمية، سمحت لي بأن أفهم أنني، حتى هناك، في ذلك المؤتمر، ومن دون أن أدرك، كنت قد حملت معي عدسة غربية معتادة على التفكير بمنطق قانون العين بالعين. أما كلمات ذلك الأستاذ الحكيم فقد طمأنتني، وعلّمتني أيضًا شيئًا مهمًا عن معنى الأمل.

شيئًا آمل أن أكون قد نقلته أيضًا إلى من قرأ هذا الكتاب، مانحةً إياه دافعًا للتفكير في أن كل واحد منا يستطيع أن يكون حاملًا وصوتًا لذلك الأمل، متعلّمًا يومًا بعد يوم أن يتبناه بوصفه وضعية، ورذيلة طيبة لا يمكن الاستغناء عنها بعد الآن.

قد تكون صحفيًا، أو خبازًا، أو محاميًا: لا يهم ماذا تفعل، بل كيف تفعله، وكيف تحضر. لأن — كما يكتب «تيش نهات هانه» — ما فائدة الرؤية إن لم تؤدِّ إلى الفعل؟

ولهذا أتمنى أن يحمل كل من سيقرأ هذه الصفحات، بعد أن التقى بالأشخاص الذين علّموني أن أفتح عينيّ لأرى بوضوح أكبر وأن أعمل من أجل فلسطين، فكرةَ القدرة على أن يكون نورًا، دائمًا، في أي ركن من أركان هذه الأرض.

فرانشيسكا ألبانيزي، مارس ٢٠٢٥

الشكر والتقدير

في بداية هذا الكتاب قلتُ إنني اخترتُ عشرة أشخاص ليكونوا محورًا لقصصي، لأنني تعلمتُ من كل واحدٍ منهم شيئًا جوهريًا عن فلسطين. الأولى هي هند؛ الثاني هو أبو حسن؛ الثالث هو جورج؛ الرابع هو ألون؛ الخامسة هي إنجريد؛ السادس هو غسان؛ السابع هو إيال؛ الثامنة هي ملاك؛ التاسع هو جابور.

أما العاشر فهو ماكس. شريك حياتي، الشخص الذي وطئتُ معه أرض فلسطين للمرة الأولى، والذي قررتُ، برفقته، مغادرة فلسطين بعد ثلاث سنوات. لكن فلسطين على هذه الشاكلة: قد تختار أن تغادرها، لكن من كان هناك، ورآها، وعاشها، ستبقى هي من لا تغادره. حياتي هي الدليل على ذلك.

في البدايات، عندما انتقلنا إلى القدس، كنتُ أنا وماكس نسافر كثيرًا، نواصل التنقل بحثًا عن فهم تلك الأرض، وكأننا، على نحوٍ مفارق، لم نكن نرى حدودها. ونحن نتتبع آثار فلسطين التاريخية، كنا في تلك الفترة الأولى في الناصرة، وزرنا الجليل، والمنطقة الساحلية من حيفا إلى يافا، ثم الجنوب، الصحراء. كل ذلك اليوم جزء من دولة إسرائيل. ومن خلال تحركنا في تلك الأرض، تعلمنا أن نألف جراحها. جراحًا واضحة، محفورة في الحجر. كنا نخرج يوم الأحد معًا للمشي في الغابة المحيطة بالمدينة، على التلال التي تطوّق القدس، وهي أيضًا اليوم جزء من إسرائيل. الغابة التي يقع تحتها دير عين كارم، ببيوته الحجرية الصغيرة المربعة الغارقة بين أشجار الياسمين. في تلك النزهات تعرّفنا أكثر إلى كثير من الأصدقاء الذين بقوا معنا جزءًا طويلًا من حياتنا، وهناك بدأنا نفهم ما كان يقصده الفلسطينيون حين يقولون: «حتى الحجارة هنا تروي قصتنا». فالمشي في الغابة كان كثيرًا ما يقودنا إلى أنقاض بيوت، وبقايا جدران. كانت بقايا القرى العربية التي هُجّرت ودُمّرت خلال النكبة عام ١٩٤٨، والتي زُرعت فوقها مساحات من الأشجار. كثير من تلك الأشجار كانت تبرعات من يهود الشتات إلى دولة إسرائيل، التي تُقدِّم نفسها إلى العالم بوصفها منارةً وموئلًا لكل اليهود.

اكتشفنا تلك الأرض تدريجيًا؛ وبعد فترة من استقرارنا في القدس الشرقية بدأت احتجاجات حي الشيخ جراح، تحديدًا في المنطقة التي كنا نعيش فيها، على تلة صغيرة في جزء من المدينة جميل بقدر ما هو مدمَّر. لكن القدس الشرقية بأكملها مدمَّرة، حيث يدفع الفلسطينيون ضرائب مرتفعة جدًا، لكنهم في المقابل يحصلون على خدمات حدّية: جمع النفايات، والكهرباء، لا تتجاوز ١٣٪ مما يدفعونه؛ ونحن أيضًا كنا ندفع ضريبة بلدية مرتفعة للغاية. من حولنا وأمامنا كانت تعيش عائلات فلسطينية كثيرة، مثل عائلة صديقنا جورج، وكثيرون طُردوا من بيوتهم حرفيًا أمام أعيننا. وفي الوقت نفسه كان المستوطنون يصلون، مدعومين بمنظمات مثل «عطيرت كوهانيم» (Ateret Cohanim)، و«مؤسسة إلعاد – مدينة داود» (Elad–Ir David Foundation)، و«الصندوق القومي الإسرائيلي» (Israel Land Fund)، التي كانت تخوض معارك قانونية حقيقية ضد السكان الفلسطينيين، مقدِّمة سندات ملكية مشكوكًا في صحتها تعود إلى العهد العثماني. ومع ذلك قبلتها المحاكم الإسرائيلية، ما أتاح طرد الفلسطينيين الذين، لعدم وجود أماكن أخرى يذهبون إليها، انتهوا في البيوت الصغيرة التي بنتها «الأونروا» (UNRWA)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، على أرض كانت خاضعة للإدارة الأردنية بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٧. شهدنا مشاهد درامية: عائلات تُطرد حتى في منتصف الليل على يد الشرطة التي كانت ترمي المطابخ والطاولات والأسِرّة إلى الخارج. بعض الإسرائيليين هرعوا للاحتجاج، لكنهم كانوا قلّة قليلة. أما الفلسطينيون فلم يكونوا يريدون احتجاجات رمزية، بل أفعالًا ملموسة، ولا سيما من الإسرائيليين اليهود: أولئك الذين يصوّتون. من الذين يتمتعون بالحقوق داخل إسرائيل، ولا يمكنهم الاكتفاء بالتظاهر مرة واحدة في الأسبوع مع الطبول واللافتات في الشيخ جراح. هكذا كان يقول الفلسطينيون صراحةً، أولئك الذين رفضوا الانضمام، عام ٢٠١٠، إلى تلك الاحتجاجات. وهكذا وجدنا أنفسنا نحن أيضًا منخرطين في صخب التظاهرات، التي كان ماكس يشارك فيها بفاعلية (أما أنا فلم أكن أستطيع بسبب عملي مع الأمم المتحدة). وهكذا تعرّف ماكس إلى كثير من دعاة السلام في تل أبيب: مع بعضهم بقينا أصدقاء، حتى وإن أصبح من المستحيل اليوم أن نلتقي مجددًا.

بعد سنوات من المعرفة والحديث في شتى الأمور، كان في القدس أن رأيتُ الروح السياسية والنضالية لماكس تبرز وتُترجم عمليًا. لفتني هذا الجانب فيه، لأنه أثبت أنه شخص يلقي بنفسه في القضايا مباشرة، بعقله الرفيع، كمفكر نزيه قبل كل شيء. كان يشعر إزاء الظلم بعدم التسامح نفسه الذي أشعر به أنا؛ ولذلك كان يذهب كثيرًا مع الإسرائيليين في منظمة

«تعايش» (Ta'ayush)، وهي منظمة تعمل على التدخل بين المستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية، عبر مرافقة الفلسطينيين جسديًا في أنشطتهم اليومية — مثل فلاحة الأرض أو رعي الحيوانات — لحمايتهم من الاعتداءات، وتوثيق الانتهاكات المحتملة، وردع العنف. وغالبًا ما كان ينضم إليهم أيام الجمعة، أو يشارك في الاحتجاجات في نعلين وبلعين. وذات يوم عاد من زيارة لبستان زيتون وهو يحمل سلة مليئة بكرات مطاطية سوداء. لم أكن قد رأيت شيئًا كهذا من قبل: كانت قنابل غاز مسيل للدموع انفجرت، كان الجيش الإسرائيلي قد أطلقها على المتظاهرين. قال لي ساخرًا كعادته: «يقترب عيد الميلاد. سنزيّن الشجرة».

كان بوسع ماكس أن يكتب كتابًا كاملًا فقط عن السنوات التي قضيناها في القدس، وعن تجربته مع حركة المقاومة السلمية الإسرائيلية. كان يرى في تلك الحركة بذرة لا غنى عنها لشيء مقدَّر له أن يسير فترةً على مسارين منفصلين ومتوازيين، أحدهما للفلسطينيين والآخر للإسرائيليين، قبل أن يتمكنا من الاندماج معًا. كان الثمن، بالنسبة لكثير من الإسرائيليين، باهظًا للغاية: التنازل عن امتيازاتهم من أجل القبول بالفلسطينيين بوصفهم شعبًا حرًا.

من حياتي في القدس أحتفظ بذكريات جميلة جدًا. كان لدينا كثير من العلامات المرجعية في المدينة: محل الفلافل المفضل لدينا، و«المكتبة التعليمية» (Educational Bookshop) حيث تعرّف ماكس إلى جورج، ولا يزال أصحابها حتى اليوم يتذكرون زوجي، لأنه كان يعقد اجتماعاته عبر الإنترنت في الطابق العلوي، وعندما يتحدث لا يُسمع إلا صوته! ومع ذلك، كانت فترة القدس ثقيلة جدًا عليّ. كان العيش منغمسًا في نظام الفصل العنصري مُرهقًا. القدس، كما باقي الضفة الغربية، مدينة ديستوبية أي كأنك تعيش في كابوس.

في كل مرة كان يأتي أحد لزيارتنا، كنا نعيد معه اجتياز درب الاحتلال. أين كنا نأخذ ضيوفنا؟ بالتأكيد ليس إلى تل أبيب أو الناصرة. لا، كنا نأخذهم لرؤية مركز ثقل الاحتلال: القدس، المدينة القديمة والجزء المبتور خلف الجدار، بيت لحم التي شوّهها الجدار، الخليل التي اجتاحها المستوطنون العنيفون، والبدو المُهجَّرون في كل مكان من غور الأردن، ثم نابلس، وجنين، وطولكرم، ومخيم بلاطة. كم من أصدقائنا وأقاربنا الذين جاءوا لزيارتنا غيّروا رأيهم حول إسرائيل وفلسطين... كان هناك من وصل وهو يحمل آراء متشددة مسبقًا، دفاعًا أعمى عن إسرائيل، ومن دون أي تعاطف مع الفلسطينيين، الذين كانوا يُنظر إليهم كـ «مثيري شغب» و«إرهابيين». لم يعد أحد إلى إيطاليا بالرأي نفسه تجاه إسرائيل. بعض أصدقائنا مرّوا بردود

فعل هستيرية حقيقية: «وما الذي يهمني أن آتي إلى الخليل؟ لم آتِ إلى هنا لأرى هذه الوحوش! لماذا تأخذونني إلى أماكن مليئة بالجنود؟ أنا خائف، وسط كل هؤلاء المسلحين! أنا خائف! أنتم غير طبيعيين!».

بعد بضع مشاهد مشابهة، قلّلنا في مرحلة ما من عدد الأشخاص الذين كنا نأخذهم معنا إلى المواقع العصبية للاحتلال. لكنني وماكس واصلنا زيارة فلسطين. بل وجدنا حتى مساحات صغيرة للراحة، وسط طيات الاستعمار القائم.

على سبيل المثال، سبسطية، قرية صغيرة متربعة بين تلال الضفة الغربية، على بعد بضعة كيلومترات من نابلس. عند الوصول، ينفتح أمام العين مشهد طبيعي منثور بأعمدة رومانية، وبقايا معابد، ومدرّج مخفي بين أشجار الزيتون، ومباني بازيليكا صليبية متهدّمة، وفي وسط القرية، بين البيوت الحجرية، ما يُعتقد بحسب التقليد أنه قبر يوحنا المعمدان.

كان ذلك المكان، بالنسبة إلينا، ملاذًا سحريًا: بين الأطلال الرومانية والمدينة القديمة التي جرى ترميم جزء كبير منها على يد زوجين من المعماريين الإيطالي-الفلسطينيين، اللذين ابتكرا أول نموذج للضيافة المجتمعية رأيناه أنا وماكس في حياتنا. أتذكّر دار الضيافة والبيت الذي كانت تُقام فيه دورات الفسيفساء، المغروس في قلب القرية الصغيرة. لم يكن بإمكان السكان الفلسطينيين أن يفعلوا الكثير، لأن المنطقة بأكملها كانت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، التي لا تسمح لا بخطط تطوير ولا ببرامج ترميم. ومع ذلك، فإن الجزء من القرية الذي كان يُدار فلسطينيًا تحوّل إلى شبكة من البيوت الصغيرة الدافئة، طليعةً لمقاومة ريادية.

هناك قمنا بآخر رحلة لنا قبل مغادرة فلسطين. كنت حاملاً بليلى في شهرها الخامس.

والآن، حين أفكّر في سبسطية، ينقبض قلبي، لأن الإسرائيليين يقومون بتدميرها.

أتذكّر أيضًا الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، الذي قُتل فيه ألفا شخص، من بينهم أكثر من خمسمئة طفل.

كنا في واشنطن. كنت أمضي الساعات مع ليلى ملتصقة بصدري، أقرأ الأخبار القادمة من غزة. كم من زملاء «الأونروا» (UNRWA) قُتلوا، وكم من الدمار! بدا الأمر، آنذاك، غير قابل للتصديق. وفي تلك الأيام بالذات، كان ماكس هو من دفعني إلى قبول الاقتراح الذي كان زميلي

السابق «ليكس تاكنبرج» (Lex Takkenberg) يطرحه عليّ منذ عامين: أن أكتب معه كتابًا جديدًا عن اللاجئين الفلسطينيين.

«لا تقلقي»، كان يقول لي ماكس. «إن وجدتِ تمويلًا فخير، وإن لم تجدي فليكن. كرّسي نفسك لشيء مفيد، لشيء له معنى. لأن فهم قضية اللاجئين الفلسطينيين أمر بالغ الأهمية».

كنت مليئة بالشكوك، لكن في تلك اللحظة قلت لنفسي: «تعرفين ماذا؟ دعيني أفكّر لحظة. أنا لا أعرف فعليًا كيف يُكتب كتاب، لكنني سأفهم، وسأتعلم».

في تلك الفترة، دعمَني ماكس كثيرًا، وكذلك خلال مرحلة إعداد الكتاب، حين بدا لي، مع ميولي القهرية–الوسواسية، أنني لم أعد قادرة على ترك تلك «المخلوقة» التي كانت تنمو إلى جانب أطفالي، وتستنزف مني وقتًا ومساحةً وكميةً هائلة من الطاقة الذهنية. جزء كبير من ذلك الكتاب كُتب بين واشنطن وإندونيسيا. وكان أصدقاؤنا يمزحون قائلين: «من الأسهل رؤية فرانشيسكا من دون أطفالها، من دون حاسوبها».

يجب أن أقول إنني لم أكن يومًا بارعة في وضع حدود بين العمل والحياة الخاصة، وقد انهارت السدود تمامًا عندما بدأت ولايتي كمقرّرة خاصة للأمم المتحدة عام ٢٠٢٢.

في البداية كان ذلك صعبًا جدًا على حياتنا العائلية. حتى ذلك الوقت، وعلى الرغم من عملي المرهق الذي كان يتطلب مني السفر كثيرًا، كنت أنا من يتحمّل دائمًا عبء إدارة شؤون الأطفال — من المدرسة إلى البيجامات — والبيت وكل ما يتعلّق بالحياة اليومية، من التسوّق إلى العطل. وفجأة، لم أعد قادرة على الاهتمام بشيء تقريبًا، سوى بنفسي.

قضيت الصيف الأول، الذي أمضيناه في صقلية، في العمل على موضوع تقرير المصير، منزوِيةً للكتابة على شرفة «ليدو دي تشيكولوبي»، بينما كان ماكس والأطفال يسبحون ويستمتعون بحنان الأقارب والأصدقاء. وكان الصيف الثاني مشابهًا، مع مقابلات الأطفال الفلسطينيين تمهيدًا لتقرير الطفولة.

ثم جاء السابع من أكتوبر، الذي محا العالم كما كنا نعرفه ونعيشه من قبل، فجأةً وبشكل كامل. وللمرة الأولى، تمكّنا من أخذ ثلاثة أيام إجازة مع الأطفال في منتجع قرب تونس، بعد تسليم تقريري عن القاصرين. كنت قد عدت لتوّي من لندن، حيث ألقيت محاضرة مهمة بمناسبة

الذكرى العشرين لوفاة إدوارد سعيد — المناسبة التي اخترنا لها ملصقًا من رسم ملاك مطر، الفنانة نفسها التي أنجزت لوحة غلاف هذا الكتاب.

أتذكّر تلك الصباحات ذات الطعم الجليدي، حين أيقظتنا مكالمات هاتفية لا تنقطع، أجبرتنا على النهوض من السرير والعبث بجهاز التحكم للاتصال بقناة الجزيرة. أمام التلفاز، عند السادسة صباحًا، كنا نحاول أن نفهم ما الذي حدث، وكنا كلانا مذهولين.

«ماذا فعلوا؟ كم عدد الضحايا... كم طفلًا قتلوا؟»

من تلك الساعات الأولى أتذكّر الصدمة المتّقدة، وانعدام الفهم الكامل لما كان يحدث، والخوف مما كان وما سيكون، والتوسلات بأن يُبعد ماكس الأطفال عن الغرفة. عند التاسعة كنت قد استعدت السيطرة على الوضع، وكنت على الهاتف بلا توقف، أبدأ بالرد على طلبات الصحافيين.

كانت أولى الجمل التي نطقتها في تلك الأيام — والتي لا تزال ترنّ بثقل داخل صدري — هي: «أتمنى أن يتمكّن العالم من احتضان الإسرائيليين والفلسطينيين بروح من التعاطف والعقلانية. أن يتمكن الطرفان، في هذه اللحظة من الألم الحاد، من فهم صدمة الآخر». لم يتلقّفها أحد، في الطيف السياسي، للأسف.

ومع ذلك، واصلنا أنا وماكس أن نعيش كل شيء معًا، بما في ذلك كل ما يتعلّق بفلسطين.

خلال هذا العام والنصف الأخير — زمن الإبادة — تغيّر ماكس أكثر، وتولى بالكامل قيادة الأسرة، وأصبح دعمي الأول. صحيح أنه في البداية كانت تصله مني بعض الملاحظات اللاذعة، مثل: «انظري، لديّ عمل أنا أيضًا»، أو «أنتِ لا تكونين هنا أبدًا»، خصوصًا عندما كنت أغيب عن المدرسة أو الأنشطة. لكن مع الوقت تغيّر كثيرًا. أحيانًا يغضب لأنني أعمل أكثر من اللازم، ولأنني لا أضع حدودًا لأي شيء أو لأي شخص. لكنه يدعمني دائمًا. حتى عندما يعتقد أن تغريداتي استفزازية أكثر من اللازم. بل غالبًا ما يكون هو من يقول لي: «اذهبي، اذهبي بكل قوتك، فعندما تكونين صادقة بوحشية، يحبك الناس أكثر».

لذلك أنا ممتنة له على دعمه.

وأشكره أيضًا على عمله في التحليل الاقتصادي، وعلى كل ما كتبه عن فلسطين. ولا أنسى أن أحد آخر التقارير التي كتبها سلفي «مايكل لينك» (Michael Lynk) للأمم المتحدة عام ٢٠٢١

— حين لم يكن يعلم حتى بوجودي — تضمّن نقدًا حادًا للبنك الدولي لدوره في تطبيع الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن التقرير الوحيد من تقارير البنك الدولي الذي يستحق الإنقاذ كان ذاك المتعلق بتكلفة الاحتلال في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، وهو أول تقرير عمل عليه ماكس بعد تعيينه في البنك الدولي عام ٢٠١٢.

شكرًا لك يا ماكس، لأنك دائمًا مليء بالأفكار. شكرًا لأنك طيب وكريم، ولأن الحديث عن فلسطين، بالنسبة إليّ، لا معنى له من دونك.

شكرًا على الدموع التي احتملتَها في هذه السنوات، وعلى تلك التي ساعدتني على ألا أذرفها، بقوتك وسخريتك الحارقة. شكرًا لأنك ساندتني في هذه السنوات الثقيلة، وشجّعتني دائمًا على المثابرة. حتى أمام رعب الموت، الذي وإن كان بعيدًا جسديًا، فقد خيّم خانقًا على حياتنا، ومزّق ليالينا لأشهر طويلة. شكرًا لأنك ساعدتني مرارًا على تحويل الحزن والغضب إلى عزيمة، ومنحتني القدرة على الفعل بحزم، من دون تراجع. أشكرك لأنك ساعدتني على أن أرى، وأن أفهم، وأن أبدأ في كشف الطبيعة المافيوية للنظام الذي نقاومه معًا، من أجل بناء حاضر لا نخجل منه، ومن أجل ألا ندمّر أو نرهن مستقبل أطفالنا وأطفال الآخرين، الذين هم جميعًا أطفالنا.

ثم شكرًا لكل الأرواح الجميلة التي التقيتها في هذه السنوات، أكثر من أن أعدّها: أحملكم معي.

إلى فريقي من «بُنّاة السلام» الذين لا يكلّون: «سارا ترويان» (Sara Troian)، التي وهبت روحيها وجسدها لمهمتي لعامين، الأولين، المترددين لكن الحاسمين. أحبكِ يا سارا، وأنا سعيدة لأنني أعرفكِ اليوم في مكان آخر، تصنعين أشياء مدهشة.

وإلى أقرب متعاوناتي، من دونهن لما كان كثير مما يُرى اليوم ممكنًا: «ميليسا أودونيل» (Melissa O’Donnell)، عمودي الفقري منذ الأشهر القاتمة التي بدأت فيها الإبادة؛ «أمل لوباني» (Amal Loubani)، التي لا يسبق صبرها ووداعتها إلا إصرارها العنيد على العمل؛ وlast but not least «تيريزا راسيلّا» (Teresa Rasella)، التي تجسّد كل ما لا يمكن أن يغيب عن الملاك الحارس.

أقول لكنّ الثلاث: لا أملك كل الكلمات لشكرِكنّ. فلنمضِ قدمًا فقط، فالطريق لا يزال طويلًا.

إلى الباحثات والباحثين، وإلى الزملاء الجامعيين، وأخصّ بالذكر «نيكولا بيروجيني» (Nicola Perugini) من جامعة إدنبرة، الذي يشكّل مع «لويجي دانييلي» (Luigi Daniele) من جامعة نوتنغهام نوعًا من مرلين الحكيم، مصدر إلهام ودعم دائم.

شكرًا للمجتمع المدني الفلسطيني، تحت الاحتلال وفي الشتات — أنتم كُثُر، ولا يسعني إلا أن أشكركم جميعًا — وفي إسرائيل، إلى «عاموس غولدبرغ» (Amos Goldberg) و«إيتاي إبشتاين» (Itay Epshtain). «دانيال ليفي» (Daniel Levy) لم يعد يعيش في إسرائيل، لكنه بالنسبة إليّ يمثّل أفضل ما فيها.

أشكر عائلتي الواسعة من الأصدقاء، وخصوصًا أولئك في تونس، الذين دعموني ودعموا أحبّتي في هذه الأشهر المعقّدة: «ماريجا مايا نيكوليتش» (Marija Maya Nikolić) و«بوديمير بودا ميليتش» (Budimir Buda Milić)، «إيمان سيمون» (Iman Simon)، «أحمد شهاب-الدين» (Ahmed Shihab-Eldin)، «فيتّوريا كابريسي» (Vittoria Capresi)، «ستيفانو كوتسّاني» (Stefano Cozzani)، «منال وردة» (Manal Warde)، والأصدقاء التونسيين الأعزّاء المدافعين عن حقوق الإنسان.

وإلى كل من التقيتهم في الطريق، أولئك الذين بدأتُ معهم هذا المسار، من حبيبتي أريانو فصاعدًا: أمّي ليبيرا، أخي جوزيبي، وأختي ليلا. إلى أمّي، يذهب أعظم شكر، على كل ما أعطتني، وعلى كل البذور الصغيرة التي زرعتها فيّ، حين علّمتني أن أكون مستقلة، وهو الأساس الضروري لأكون حرّة.

إلى طفليَّ ليلى وجوردانو، مع الدهشة التي تملأ قلبي لأنني أمّهما، ومع الأسف على الثقل الذي وضعته على أكتافهما الصغيرة في السنوات الأخيرة، من غياب وعذاب فرضته الإبادة، ولم أفلح دائمًا في حبسه داخل مكتبي.

وأخيرًا، لا أخيرًا، «أنجيلا لومباردو» (Angela Lombardo)، «مارينا ميركوريالي» (Marina Mercuriali)، «ماريانا لوي» (Marianna Loy)، «أديل يانّونه» (Adele Iannone)، ودار «ستوديو ليتريرا» (Studio Littera)، الذين ساعدوا هذه الكائنة، التي تمسكها الآن بين يديك، على أن ترى النور، والتي لولا أسئلتهم، ونصائحهم، ورعايتهم الصبورة، لما وُلد هذا الكتاب العزيز عليّ أبدًا.